

مركز دراسات الوحدة العربية

أزمة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ

من «فتح» إلى «حماس»

الدكتور عبد الإله بلقزيز



مركز دراسات الوحدة العربية

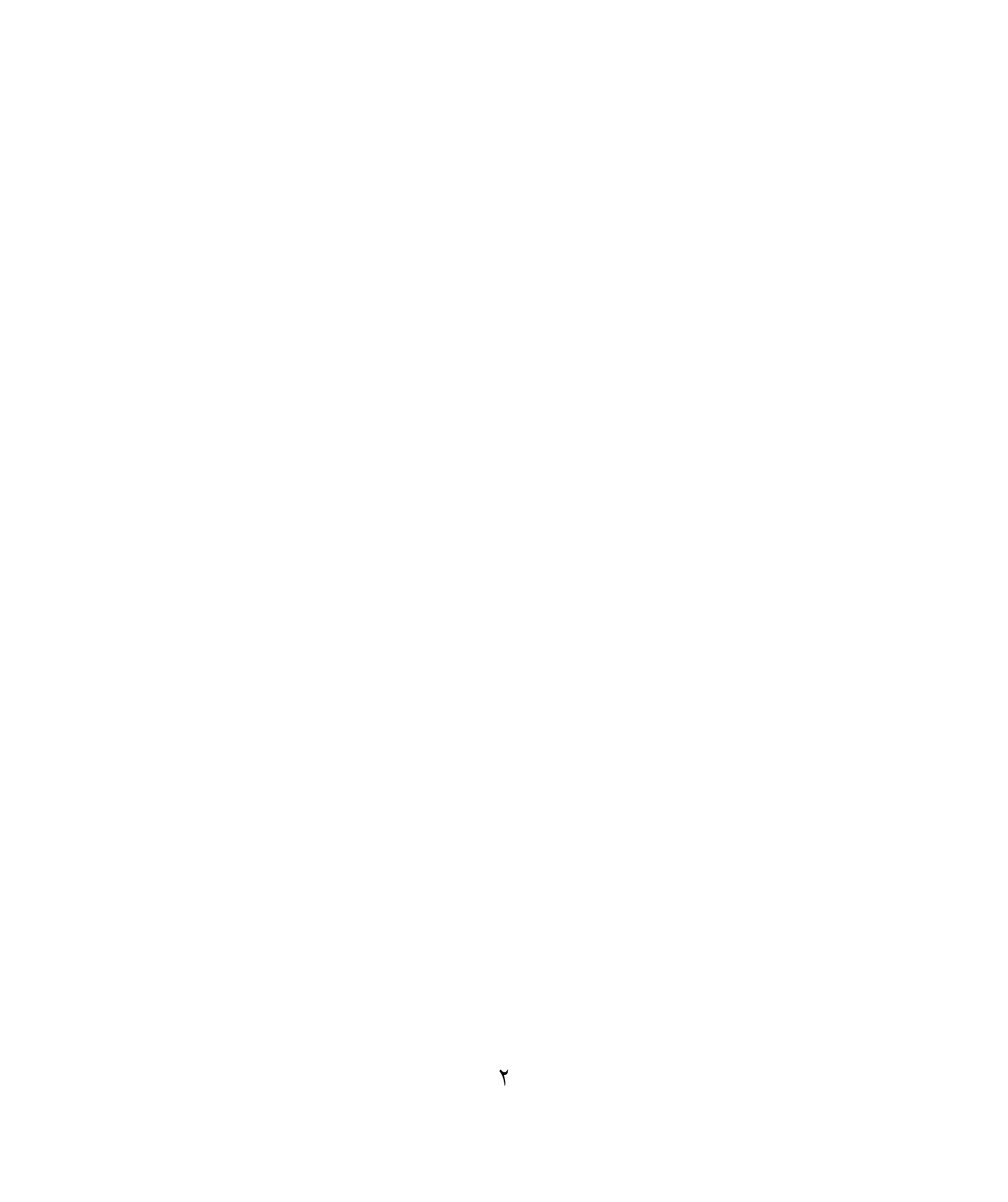
أزمة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ

من «فتح» إلى «حماس»

الدكتور عبد الإله بلقزيز

أزمة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ

من «فتح» إلى «حماس»



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بلقزيز، عبد الإله

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من «فتح» إلى «حماس»/ عبد الإله بلقزيز.
١٥٩ ص.
ببليوغرافية: ص ١٥٩.
ISBN 9953-82-092-9

١. القضية الفلسطينية. ٢. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). ٣. حركة المقاومة الإسلامية (حماس). أ. العنوان.

956.94054

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

إهـــــداء

إلى ذكـرى أحمـد صدقـي الدّجانـي

المحتويـــــــات

القسم الثاني

من «فتح» إلى «حماس»

القسم الثالث
القضية الفلسطينية ــ بين عهديْن

مقدمـــــة

أقدمْتُ في مناسباتٍ مختلفة على محاولاتٍ لمراجعةِ تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة (الثورة ومنظمة التحرير). كان لتلك المحاولات ما يبرِّرها من أسبابٍ ودواعٍ وسياقات. فلقد أتى الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحصار بيروت لثمانٍ وثمانينَ يوماً، وخروج قوات منظمة التحرير وقياداتها من لبنان صيف العام ١٩٨٢، يُوذِن بانصرام حقبةٍ من العمل الوطني الفلسطيني ميَّزها النشاط الفدائي المنطلق من قواعدَ مُقامَة في مناطق اللجوء؛ لكنه أتى، في الوقت عينِه، يكشف عن إشكاليةِ علاقةٍ بين الوضع العربي الإجمالي وبين قضية فلسطين دفعتِ الثورةُ الفلسطينية وقضيةُ شعبِها الوطنية أكلافَها الباهظة على مدار المرحلة الفاصلة بين حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ واحتلال ما تبقَّى من فلسطين وبين خروج الثورة من لبنان. لكن الاقتلاع الصهيوني للثورة من لبنان فتح الباب أمام معاينةِ وجوهٍ مختلفة من القصور والعطب في نظام تلك الثورة: فكرها السياسي، استراتيجياتها ورؤاها البرنامجية، علاقاتها التنظيمية الداخلية. . .إلخ. فكان لا بدّ من وقفة نقدية تقرأ تجربة الثورة من جديد مستعيدةً مطالعاتٍ نقديةً أخرى جرى التعبير عنها، بأشكال مختلفة، في الساحة الفلسطينية.

كتبتُ دراسة مطوَّلة في مطلع العام ١٩٨٦ حملتْ عنوان: «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة»[١]، أردتُها مناسبةً لمطالعة حال الأزمة التي عصفت بمنظمة التحرير سنوات السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، وخاصة في الفترة ما بين خروج قوات الثورة من لبنان في نهاية صيف العام ١٩٨٢، واندلاع «حرب المخيمات» في لبنان صيف العام ١٩٨٥. وكان ثمة ما

(١) انظر: عبد الإله بلقزيز، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٢٧.

يحتاج إلى مطالعة نقدية في تلك الفترة بالذات: لماذا تلقَّت الثورة هزيمة في لبنان اضطرتْها إلى الخروج منه؟ لماذا حصل الانشقاق في حركة «فتح» (في العام ١٩٨٣) في صورة اقتتالٍ فتحاويّ داخلي في البقاع والهرمل والشمال اللبناني ليعْقُبَهُ خروجٌ ثان لما تبقى من مقاتلي منظمة التحرير في لبنان؟ لماذا تعمَّق الانشقاق وتعمَّم فلسطينيّاً ليشمل مؤسسات الثورة كافة؟ لماذا تعثّر الحوار الوطني الفلسطيني في الجزائر واليمن؟ لماذا حصلت «حرب المخيمات» وتعرّضت البندقية الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور إلى التصفية؟ لماذا وصلت علاقة منظمة التحرير بسوريَّة إلى القطيعة؟ . . . إلخ. وكان على الجواب عن مثل هذه الأسئلة أن يتجاوز نطاق الظرفية التي اندلعت فيها وقائع الأزمة لِيُطِلَّ على المقدمات والأسباب العميقة التي أنتجتْها وقادت إليها. وما زلتُ، بعد عشرين عاماً ونصف العام على كتابة هذه الدراسة، أزْعُم بأنها أحاطَتْ بمجمل العوامل البنيوية التي أسَّسَت لأزمة العمل الوطني الفلسطيني.

حين اندلعت الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر من العام ١٩٨٧، تزايدَ شعوري بأن العناوين الأساس للأزمة وعواملها ـ على نحو ما فكرتُ فيها واستنتجتُها ـ تجد ما يشهد لها في تجربة الانتفاضة حيث بَدا ممكناً الانتقال من نفق الثورة المسلحة في الجوار العربي إلى رحابة الثورة الشعبية في الداخل الفلسطيني، ومن مصادرة القرار الوطني الفلسطيني إلى استقلاليته؛ أي حيث أمكن الاعتقاد ـ حينها ـ أن الانتفاضة تقدم جواباً تاريخياً على معضلة العمل الوطني الفلسطيني وتفتح أمامه، وللمرة الأولى في تاريخ الثورة ومنظمة التحرير، إمكانياتٍ هائلةً للخروج من النفق الذي زُجَّ به فيه: اضطراراً أو اختياراً. لذلك، حين كتبتُ كتابي[٢] عن الانتفاضة الأولى، أضفت إلى مادته دراستي عن أزمة منظمة التحرير ـ المومأ إليها ـ لاتصال استنتاجات الكتاب بالمقدمات والفرضيات المتضمَّنَة في تلك الدراسة.

لكن الانتفاضة التي فتحت أفقاً للخروج من الأزمة، بل وفتحت أفقاً أمام كسب معركة الاستقلال الوطني، وقدَّمتْ تضحياتُها ومكتسباتُها مادةً لعمليةِ توظيفٍ سياسيّ يرتفع معدَّل أدائها إلى مستوى تلك التضحيات والمكتسبات، سرعان ما تعرَّضت للتبديد السياسي من قبل القيادة الفلسطينية حين جرى استثمارُها على نحوٍ خاطئ قاد المشروعَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ إلى تسويةٍ مغشوشة ومُجحفة، بل إلى تسويةٍ مزعومة. هكذا أتى «مؤتمر مدريد» يُدخل نتائج الانتفاضة

(٢) عبد الإله بلقزيز، **المسألة الوطنية الفلسطينية: من الهزيمة إلى الانتفاضة** (الرباط: البيادر للنشر، ١٩٨٩).

في نفق مسدود ليُهيلَ التراب عليها «اتفاقُ أوسلو» المشؤوم. في تلك الأجواء أيضاً، قدَّمتُ مطالعةً نقديةً لهذا المسار الذي قطعَتْهُ السياسة الفلسطينية في متاهات التسوية في كتابٍ[٣] حاولتُ فيه ـ أيضاً ـ أن أستشرف مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المدى البعيد. وهي مطالعة استأنفتُها ـ طيلة سنوات التسعينيات ـ في عشرات المقالات التي نشرتُها في صحف عديدة[٤].

وحين كانت لغةُ التسوية المنتشيةُ بـ «ثمرات» «اتفاق أوسلو» (السلطة الفلسطينية والمفاوضات على «إعادة الانتشار» الإسرائيلي وعلى المعابر والمسؤوليات الأمنية والإدارية للسلطة. . .)، والمنتشيةُ بثمرات «مؤتمر مدريد» («اتفاق وادي عربة»، المفاوضات على المسار السوري، مؤتمرات التنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. . .) (حين كانت هذه اللغة) سائدة وتغمر الكتب والصحائف والشاشات والأحاديث السياسية، كنتُ أخوض تحدِّياً نقديّاً جديداً مجذِّفاً ضدّ تيارِ دعاة التسوية. وكان عنوان التحدّي هو أن التسويةَ غيرُ قابلةٍ للنجاح لأكثر من سبب: لأن إسرائيل لا تريدها، ولأن المقاومة ستُسْقِطها. وذلك كان موضوعَ كتابٍ[٥] آخر لي جرَّبْتُ فيه أن أنْقُلَ الحديث عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي من صراعٍ يدور، منذ العام ١٩٤٨، حول موضوع **الأرض** إلى صراع **متعدّد العناوين** والموضوعات: **اللاجئون** (وقد أصبحوا قضية عربية)، **والمياه**، **والتسلّح**، **والدور الإقليمي**، ذاهباً إلى أن هذه الموضوعات ستظل مادة صراع طويل بين العرب وإسرائيل حتى على فرض أن قضية الأرض قد تجد حلاًّ سياسيّاً (وهو ما برحتُ أَزْعُمُ حتى الآن باستحالته).

انهارت التسوية ـ كما توقعتُ وتوقَّع غيري ـ في ذروة الاحتفال بها قُبَيْلَ انهيارها (في مفاوضات كامب ديفيد الثانية: تموز/يوليو ٢٠٠٠)، واندلعت انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فوجدتني أكتبُ عن الانتفاضة وعن دروسها السياسية التي ينبغي أن تُقْرأ بإمعان: **نهاية وهم التسوية**. وكنتُ آمُل، وأنا أضع كتاباً[٦] في الموضوع ـ مع عشراتٍ من المقالات أُخَر في الاتجاه

---

(٣) عبد الإله بلقزيز، **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي** (الدار البيضاء؛ بيروت: أفريقيا الشرق، ١٩٩٨).

(٤) في صحف **الحياة**، **السفير**، **النهار**، **الخليج**، **الوطن**، **العلم**، **أنوال**. . .

(٥) عبد الإله بلقزيز، **العرب وإسرائيل: عن صراع لن ينتهي**، عين (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣). [ملاحظة: كتبتُ هذه الدراسة في العام ٢٠٠٠ قبل انهيار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية (كما هو مثبتٌ في مقدمة الكتاب)، ولأسباب فنية تأخَّر صدورهُ إلى العام ٢٠٠٣].

(٦) عبد الإله بلقزيز، **زمن الانتفاضة** (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٠).

نفسِه ـ أن يقع استيعاب معنى هذا الحدث بالنسبة إلى المسكونين بوهم التسوية وبإمكان ابتعاثها من عدم. ومع أن الانتفاضة انتقلت سريعاً إلى العمل المسلَّح، ووقع اجتياحٌ إسرائيلي متجدّد لمناطق السلطة الفلسطينية ابتداءً من ربيع العام ٢٠٠٢، وجرى تدمير السلطة وأجهزتها وإيصالها إلى حالٍ من الإرهاق الذي يسبق الانهيار، إلا أن الأوهام بإمكان التسوية تجددت بكل أسف وخاصة بعد رحيل الشهيد ياسر عرفات.

سُقْتُ هذه الفقرات لبيان صلتي النقدية بتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية. وليس الهدفُ تسجيلَ نقطةٍ في رصيدي، وإنما لفت الانتباه إلى حاجتنا الماسَّة إلى وَضْع تاريخنا السياسيّ ـ ومنه تاريخ الثورة والحركة الوطنية في فلسطين ـ موضعَ مراجعةٍ ونظرٍ نقديَّيْنْ لتحليل الديناميات المختلفة التي تصنع صعوده أو هبوطه، من أجل إعادة بناء ما يتآكل في منظومة السياسة والعمل السياسي في بلادنا العربية. وهذه الحاجة أظْهر في حال الحركة الوطنية الفلسطينية منها في غيرها لأنها ما زالت تخوض معركة التحرُّر الوطني. وها إني أستأنف في هذا الكتاب الجديد هاجسيَ النقديَّ في قراءة تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطفٍ جديد تشهده اليوم أو قُل منذ قيام «عهد سياسي فلسطيني جديد» غداة رحيل الشهيد ياسر عرفات.

لعلَّ ما يمكن أن يكون جديداً في هذا الكتاب هو محاولتُهُ مطالعةَ وجهٍ جديد من وجوه أزمة المشروع الوطني الفلسطيني هو إعادة إنتاج حركة «حماس» للأسباب ذاتها التي قادت هذا المشروع الوطني إلى المأزق. فإذْ تَلِجُ القضيةُ الفلسطينية طوراً جديداً من أطوار الاشتباك المادي الفلسطيني مع مشروع العزل والتصفية الصهيوني، يقع تحوُّلٌ في النظام السياسي الفلسطيني بصعود حركة «حماس» إلى الموقع الأول في التمثيل الوطني، وإلى مركز إدارة الشأن الفلسطيني في بقايا مناطق السلطة، مترافقاً مع تراجع مدوٍّ لمركز حركة «فتح» التمثيلي ومع ارتباك متزايدٍ في صفوفها وتصدُّع متنام في كيانها التنظيمي. ولكن بعيداً عن المناخ الاحتفالي بنصر «حماس» أو عن المناخ «الكَربلائي» بنكسة «فتح»، ثمة حاجة إلى إدراك أن هذا التحوُّل في النظام السياسيّ الفلسطيني وفي مركز القيادة في الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل لا يرافقه تحوُّل في صيرورة المشروع الوطني الفلسطيني إلى الخروج من حال المأزق والانحباس الذي دخل فيه منذ ثلث قرن، وذلك للأسباب التي شرحها الكتاب، خاصة مدخلُه وفَصْلُه الأول.

* * *

من سخرية الزمن أننا نعيش اليوم في لبنان ما عاشه هذا البلد في صيف العام ١٩٨٢ : الحرب والحصار. أمس ضدّ المقاومة الفلسطينية، واليوم ضد المقاومة اللبنانية. وفي الحالين ضد لبنان والعرب وحركة التحرر الوطني العربية. وفي هذه اللحظة التي أخُطُّ فيها الجمل الأخيرة من مقدمة هذا الكتاب، تنهال صواريخ على بعد عشرات الأمتار من الموقع الذي أنا فيه على موقع لا أعرف أين هو[٧] وإن كنتُ أعرف أنه على بعد خطوات على ما أوحى به اهتزاز أركان البناية التي أنا فيها من شدّة الانفجار. من يملك أن يحلم بنهاية سريعة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، عليه أن يتعلم من جديد معنى الوطن في تاريخ الشعوب.

د. عبد الإله بلقزيز
بيروت ١٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦

---

(٧) عرفت في ما بعد أن الغارات كانت على المنارة القديمة وراء قصر الرئيس الحريري.

مدخل

معطيات الوضع الفلسطيني الراهن والآفاق

تبدو القضية الفلسطينية أبعد ما تكون عن أي حلّ، يُقِرّ بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية: حتى المرحلي منها ممثّلا بجلاء الاحتلال عن أراضيه التي احتُلَّت في الخامس من حزيران/ يونيو في العام ١٩٦٧، وتفكيك المستوطنات، وعودة اللاجئين طبقا للقرار ١٩٤، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. أما الحلّ المعروض اليوم، فهو في جوهره حلّ أمنيّ لا يستهدف أكثر من إخماد المقاومة المسلحة والممانعة السياسية لضمان أمن «إسرائيل»، وإطلاق يدها لبناء المزيد من المستعمرات في الضفة الغربية. وكان بوش قد أعطى لشارون فسحة من الزمن مديدة: تمتد إلى نهاية العام ٢٠٠٨ (= نهاية ولايته الثانية) بعد أن أسقط تاريخ العام ٢٠٠٥ كموعد «لقيام الدولة الفلسطينية» كما ورد في خريطة طريقه[1]، يكون فيها الكيان الصهيوني قد أكمل بناء جداره العنصري، والْتَهَمَ المزيد من الأراضي، وكثَّف الاستيطان، واستكمل تهويد القدس. . . ، حتى لا يتبقى هناك ما يُتَفاوَض عليه إنْ كان للتفاوض أن يخرج يوماً من نفق عناوينه الأمنية!

هذا كان الحل التصفوي المعروض على الشعب الفلسطيني منذ جاء شارون وبوش إلى السلطة في تل أبيب وواشنطن. قاومته الانتفاضة والحركة الوطنية ببسالة واقتدار ولو أن الضريبة كانت مرتفعة جدّاً من الأرواح والأبدان والحريات ومقدّرات الحياة؛ وقاومه الرئيس الراحل ياسر عرفات سياسيّاً ولو أن الثمن كان حصاراً وعزلاً واغتيالاً، وما يزال في جعبة شعب فلسطين العظيم ما يَرُدُّ به عليه. لكن التغيير

---

(١) «خريطة الطريق» هو الاسم الذي حمله «مشروع» الرئيس جورج بوش لحلّ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس «مبدإ الدولتين». وقد تبنَّتْهُ «اللجنة الرباعية» الدولية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا)، ووافقت عليه السلطة الفلسطينية بينما تحفَّظ عليه شارون.

السياسي الذي حَصَلَ ـ منذ نهاية العام ٢٠٠٤ ـ على الصعيد الفلسطيني الرسمي لا يحمل على الاعتقاد بأن حجم الممانعة سيكون بحجم الضغط الأمريكي ـ الإسرائيلي. وليس مردّ ذلك فقط إلى أن المفاوض الفلسطيني يقبل اليوم ما رفضه على امتداد الأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ من قواعد لانطلاق «العملية السياسية»، بل لأن الظروف المحيطة ـ أيضاً ـ تركت الفلسطينيين: شعباً ومقاومةً وسلطةً، تحت رحمة ذلك الضغط!

تخلَّت الأمم المتحدة ـ أو المجتمع الدولي ـ عن الشعب الفلسطيني منذ «مؤتمر مدريد» للتسوية، في خريف العام ١٩٩١، حين طَوَتْ فكرة المؤتمر الدولي الخاص ببحث «أزمة الشرق الأوسط» والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، ومنها القراران ٢٤٢ و٣٣٨ الصادران عن مجلس الأمن والمطالبان «إسرائيل» بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب العام ١٩٦٧. ولم تَرْتَضِ التسليم لدولة واحدةٍ من دولها، هي الولايات المتحدة الأمريكية، بالحقّ الحصْري ـ مع شاهد الزور الروسي ـ في رعاية مفاوضات التسوية بديلاً منها (= من الأمم المتحدة)، وعلى قاعدة مبدأ غامضٍ هو «الأرض مقابل السلام» بدل القرارات الدولية الصريحة، فحسب، بل ارتضت ـ أكثر من ذلك ـ اختصار دورها الدولي في المؤتمر والتسوية إلى مجرّد مراقب! وذلك عين ما ارْتَضَتْهُ لنفسها دولُ الاتحاد الأوروبي! والمؤسف أن الأمم المتحدة اكتفت ـ بعد «مؤتمر مدريد» ومفاوضات واشنطن الماراطونية ـ بمباركة كل جهدٍ تقوم به إدارة بيل كلينتون، وكل اتفاق تصل إلى إخراجه: «اتفاق إعلان المبادئ. . .» (أو «اتفاق أوسلو»)، «اتفاق وادي عربة»، «اتفاق واي بلانتيشن»، «مفاوضات كامب ديفيد الثانية»، «مفاوضات طابا» في الهزيع الأخير من ولاية كلينتون! وقد ساعدها على هذه الاستقالة الطوعية ـ فضلا عن انهيار التوازن الدولي وانفراد الولايات المتحدة بتقرير مصير العالم ـ ضَعْفُ الأمناء العامين الأخيرين (خافيير بيريز دي كويلار، وبطرس غالي، وخاصة كوفي أنان)، وفقدانهم الحدّ الأدنى من الاستقلالية في القرار والحركة عن الخارجية الأمريكية ووزرائها المتأخرين (وارن كريستوفر، ومادلين أولبرايت، وكولن باول، وكوندوليزا رايس).

لم يستطع «المجتمع الدولي» أن ينفّذ أيَّ قرار من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن عقب قيام «إسرائيل» بإعادة اجتياح مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وخاصة تلك التي طالبتِ الاحتلالَ بالعودة إلى حدود ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ولا استطاع أن ينفذ قراره بإرسال لجنة تحقيق دولية في مذبحة مخيم جنين، بينما كان يبْصم على مشاريع القرارات الأمريكية التي تدين أعمال المقاومة الفلسطينية الدفاعية وتصفها بـ «الإرهاب»! ومع أن المأزق السياسي الأمريكي ـ وهو انعكاس للمأزق الإسرائيلي ـ الذي قاد إليه فشل «تقرير ميتشل» و«تفاهم جورج تينت» ومهمة

المبعوث الأمريكي أنطوني زيني، في إعادة الوضع إلى مناخ التفاوض، كان مناسبةً مثالية لإعادة القضية إلى «المجتمع الدولي» (وهو المطلب الذي تردَّد في الوسطين الفلسطيني والعربي مع تزايُد الأدلة على انتقال الدور الأمريكي ـ في عهد بوش ـ من «الرعاية» إلى الشراكة في العدوان مع «إسرائيل»)، إلا أن الانتظار أسفر عن خطة «خريطة الطريق» و«الرباعي الدولي» (المؤلَّف من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وروسيا)، لكي يتبين ـ بعد ذلك ـ أن الخطة أمريكية، وأن «الرباعي» مجرَّد اسم حَرَكيٍّ للإدارة الأمريكية. وها إن الأخيرة نفسها نسيت خطتها (= خريطة الطريق») لتتبنّى «خطة شارون» لإخلاء المستوطنات في غزة كما كشف عن ذلك لقاء بوش ـ شارون في تكساس في الأسبوع الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. ولتتبنى «خطة أولمرت» لتحديد حدود الدولة الصهيونية من جانب واحد.

وقد فعلت الدول العربية مع الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية عين ما فَعَلَه «المجتمع الدولي» معها: الإهمال التام. تعرَّض الفلسطينيون، منذ خريف العام ٢٠٠٠، لأقسى أنواع التنكيل والقهر والعقوبات الجماعية من طرف الاحتلال: قُتل الآلاف من أبنائه بالرصاص الحيّ وبقذائف الدبابات وصواريخ الأباتشي الأمريكية، وجُرح عشرات الآلاف منهم. وأصيبَ قسمٌ كبير منهم بعاهات مستديمة، واعتُقل قرابة العشرة آلاف من ناشطي الانتفاضة، واغتيل المئات من أطر المقاومة، ووصل الاغتيال إلى صفّها السياسيّ الأول (الشهداء أبو علي مصطفى، أحمد ياسين، عبد العزيز الرنتيسي، إسماعيل أبو شنب. .)[٢]، ودُمِّرت آلاف الدُّور لتُشَرَّدَ معها آلاف الأسر، وجُرِّفَت الأراضي والحقول، واقْتُلِعَ بشرُها وشَجَرُها كي تنمو المستعمرات اليهودية كالفِطَر، وتعرضت مؤسسات السلطة للتدمير الوحشي، فَقُصِفَتْ مقارُّ أجهزة الشرطة والأمن الوقائي ليسقط من رجالها المئات من الشهداء، وخُرِّبَتِ البُنى الارتكازية الحياتية (من ماء وكهرباء وطرق ووسائل اتصال. . .)، وضُرِبت المستشفيات والمدارس والجامعات، والمساجد والكنائس، واستُبِيحَت الأعراض بغير حدود، وتُرِك الجرحى ينزفون حتى الموت والنساء يَلِدْنَ على الحواجز بغير رحمة، وَوصَل العدوان إلى رأس السلطة وقائد الثورة ـ الشهيد ياسر عرفات ـ فتعرَّض مكتبه للتدمير في غزة، ثم بَلَغَ التدمير مداه في مقرّه في «المقاطعة» في رام الله حيث حوصر فيه وعُزِلَ عن العالم الخارجي، إلى أن اغتيل مُسَمَّماً. . .

حَصَل ذلك كلّه والسياسة العربية الرسمية تتفرَّج على ما يجري وكأنه يجري على

(٢) وهم على التوالي: الأمين العام السابق لِـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»؛ مؤسّس «حركة المقاومة الإسلامية» («حماس»)؛ قائد حركة «حماس» بعد استشهاد مؤسسها؛ عضو في قيادة «حماس».

خشبة مسرح! وبدل أن تمدّ يد العون والمساندة لشعب فلسطين، مدّت يد «السلام» لـ «إسرائيل» في قمة بيروت العربية (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، وأعادت مدّها في قمة الجزائر (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، وكأن هذا بيت القصيد في صراع لم ينشأ من أجل «السلام»، ولا خاضته «إسرائيل» ـ منذ أزيد من نصف قرن ـ كيْ تحظَى برضا أهل الحكم في البلاد العربية. وليت الأمر وقف عند هذا الحدّ، بل تبرَّعت نُظُمٌ عربية بدور القوة الضاغطة على القرار الفلسطيني ليتنازل عن ثوابته الوطنية ـ خاصة في قضيتيْ القدس واللاجئين ـ ويتجاوب مع المطالب الأمريكية والصهيونية، حتى إن الفلسطينيين لم يَسْلَموا من وصف «زعيم عربي» لهم بأنهم «أغبياء»!

هكذا تخلّى العالم والعالم العربي عن مسؤولياتهما السياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني ومصير قضيةٍ لا أعْدل منها في تاريخ البشرية الحديث. وهي مسؤولية عظمى لا تُقارَن بها ـ اليوم كما أمس ـ مسؤولية القيادة الفلسطينية في تبديد كثير من موارد القوة التي في حوزتها، وإضاعة أكثر من فرصة لبناء تماسكٍ داخليّ يحصّن الموقع الفلسطيني في مواجهة العدوّ والمتغيرات.

***

تَلِجُ القضية الوطنية الفلسطينية، منذ نهاية العام ٢٠٠٤، طوراً ومنعطفاً جديديْن يحملان على الاعتقاد بأن حقبة الممانعة السياسية والقتالية ـ الممتدة من صيف العام ٢٠٠٠ إلى خريف العام ٢٠٠٤ ـ بدأت مساراً تراجعياً تكتيكياً فرضَتْهُ نتائج القمع الإسرائيلي والضغط الأمريكي والتخاذل العربي والدولي وتوازن القوى الفلسطيني ـ الإسرائيلي المختل لصالح الدولة العِبْرية. ولسنا في حاجة إلى كبير شرح لبيان الآثار السلبية الكبيرة التي تُلْقيها متغيرات هذه الحقبة الجديدة على العمل الوطنيّ الفلسطينيّ ومستقبل القضية، ولا المخاطر التي ينذر بها التسليم بهذه المتغيرات كأمرٍ واقع، أو ترتيب خياراتٍ وسياسات عليه.

أولاً: معطيات الوضع الراهن

لنقرأ **خمسةً** من أهم المستجدات التي طرأت على الوضع الفلسطيني من الداخل في مناطق الضفة وغزة منذ نهاية العام ٢٠٠٤.

ـ ١ ـ

ليس يَسَعُ متابعاً لتطورات الوضع الفلسطيني أن يتجاهل المتغير السياسي الكبير الذي طرأ على المشهد الفلسطيني، منذ خريف العام ٢٠٠٤، وبدَّل في الكثير من

معطياته، وينذر اليوم بتغيير الكثير من مَساقاتِهِ في المستقبل، وهو رحيل قائد الثورة ورئيس منظمة التحرير والسلطة الفلسطينيتين ياسر عرفات. لا حاجة إلى التذكير بالأدوار التي نَهَضَ بها هذا القائد الشهيد في إدارة المعركة الوطنية الفلسطينية المديدة من أجل نيل شعب فلسطين بعضاً رئيساً من حقوقه الوطنية (بعد أن قادَهُ القائد الراحل أحمد الشقيري من أجل نيل كامل حقوقه الوطنية). وهي أدوار اعترف لياسر عرفات بها حتى أكثر معارضيه إمعاناً في إبداء الشدة النقدية عليه في ساحة العمل الوطني الفلسطيني. لكن المشكلة الأعظم في رحيله ليست فحسب في غياب قائدٍ ذي مَلَكاتٍ نادرة في القيادة السياسية، وصاحب خصائص كاريزمية عزيزة النظائر، بل في الفراغ الذي خَلَّفَهُ رحيلُه في مجتمع سياسيٍّ فلسطينيٍّ حديثِ عهدٍ بمؤسسات السلطة، بل حديث عهدٍ بنظام المؤسسات إطلاقا وهو الخارج من تجربةِ ثورةٍ لم تشهد من البناء المؤسَّسي إلا قليلاً.

لم يكن سرّاً أن النظامَ السياسيَّ الفلسطينيَّ الذي كان ياسر عرافات عنوانه ـ في الثورة وفي السلطة ـ نظامٌ هشُّ الصلة بفكرة المؤسسة، ومحكومٌ من سلطة الزعيم الفرد: قائد الثورة و«الدولة». نعم، كانت ثمة مؤسسات فلسطينية عديدة، في حقبة الثورة، غَطت مجالاتٍ مختلفةً من التجربة الوطنية والحياتية (مؤسسات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وإعلامية، وقتالية. . .)؛ وأن هذه المؤسسات توزعت بين أُطُرٍ فصائلية (حزبية) وأخرى تابعة للإطار الوطنيّ الجامع (منظمة التحرير الفلسطينية). لكنها لم تُنْتِج ثقافتَها السياسية في الوسط الفلسطيني، ولا كَرَّسَتْ تقاليدَها فيه، بل ظلَّ في وُسْعِ فكرة القائد والزعيم أن تُطِلَّ على التجربة السياسية الفلسطينية: فصائلَ ومنظمةً، بوصفها الفكرة المؤسِّسَة للسياسة والعمل الوطني. ولعلَ ذلك يَصْدُق أكثر على مؤسسات السلطة ـ بعد «أوسلو» ـ التي بدتْ غير ذاتِ صلةٍ بنظامِ اشتغالِ السياسةِ الفعليّ في المجتمع الفلسطيني: القائم على احتكار القرار من قبلَ قمة هرم السلطة. وذلك كان في أساس موجة نقدٍ عارم انتقل ـ قبل عام ـ من المجلس التشريعي إلى الشارع الفتحاوي نفسه وإن بأسلوب مليشياويّ غير لائق على نحو ما حصل في غزة مطلع صيف العام ٢٠٠٤[٣].

ومثلما كان في وسع قائد قوميّ كبير، مثل الرئيس جمال عبد الناصر، أن يختصر كل مؤسسات المجتمع المصري السياسية والاجتماعية فيه (مجلس الشعب، والحكومة، والاتحاد الاشتراكي، والنقابات، والإعلام)، كان في وسع ياسر عرفات أن يختصر

---

(٣) حين قام بعض أطر حركة «فتح» في غزة - على رأسهم مدير جهاز الأمن الوقائي الأسبق محمد دحلان ـ بتنظيم مظاهرات مسلحة ضد ياسر عرفات تحت عنوان المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد في أجهزة السلطة.

فيه كل مؤسسات الثورة (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، والمجلس الثوري واللجنة المركزية لفتح)، وكل مؤسسات السلطة (المجلس التشريعي، الحكومة، الأمن الوقائي، الشرطة . .). ولم يكن القيِّمون على تلك المؤسسات أكثر من وكلاء لا تعود إليهم سلطة التقرير وإمضاء الأحكام. وكما كانت في شخصية عبد الناصر ضمانة بعدم سوء استخدام هذه السلطة المطلقة، كذلك كانت في شخصية ياسر عرفات ضمانة. لكن المشكلة ما كانت ـ في حالة مصر وفي حالة فلسطين ـ في وجود تلك الضمانة أو عدمها، وإنما في النتائج المترتبة عن ممارسة السياسة والقيادة بعيداً عن المؤسسة أو ضدّها. وبهذا المعنى، كان غياب الزعيم ـ في الحالَيْن ـ مرادِفاً لفقدان الأطر المؤسَّسية التي تملك التعويض عن غيابه وتحقيق الاستمرارية الطبيعية من دون هزات دراماتيكية (مثلما حصل في مصر السادات).

فمع أن ياسر عرفات كفَّرَ عن خطيئة «أوسلو» في «مفاوضات كامب ديفيد الثانية» وفي صموده السياسيّ في مقر «المقاطعة» ورفضه الاصطدام بالمقاومة، تماما كما كفَّر عبد الناصر عن هزيمة حزيران/ يونيو (١٩٦٧) بإعادة بناء الجيش المصري وإصدار «بيان مارس» و«لاءات الخرطوم» و«حرب الاستنزاف»، إلا أنه (ياسر عرفات) رَحَلَ دون أن يترك مقدمات مادية وسياسية لنظام المؤسسات مثل عبد الناصر تماما.

ولم تكن المشكلةُ مشكلةَ الرجلين: فقد رَحَلا بَطَلَيْن ورمزيْن. وقبل رحيلهما لم ينازعهما أحدٌ الدورَ والمكانة الشعبية في الساحتين الفلسطينية والمصرية. لكن المشكلة كانت ـ وستبقى حتى إشعار آخر ـ مشكلة شعبيْ مصر وفلسطين اللذيْن أَلْفَيا نفسيْها فجأة أمام فقدان مزدوج: فقدان القائد، وفقدان المؤسسة التي تعوّض عن غيابه الذي لا يَقْوَى قائدٌ جديد على التعويض عنه. ويتعاظم مستوى ذلك الفقدان حين يتعلق الأمر بمستقبل الميراث السياسي الوطني لرجليْن وقائدين من هذا الطراز يُشَكُّ كثيراً في إمكان الحفاظ عليه ـ كميراث ـ وتعظيمه:

استشهد ياسر عرفات مستمسكاً بثوابته الوطنية (وللدقة ثوابث البرنامج المرحلي) التي لم يساوم عليها في «مفاوضات الوضع الدائم» في منتجع «كامب ديفيد»[٤]. وكان ذلك ممّا خلَّفه من ميراث سياسيّ في شعبه وحركته الوطنية. لكن كثيرين يخشون من أن هذا الميراث لن يكون قابلا للحفاظ عليه فحسب، بل قد يتعرض للتبديد غداً كما تعرَّض ميراث عبد الناصر السياسي للتبديد قبل ثلاثين عاماً. وليست المسألةُ مسألةَ وفاءٍ لتراثِ قائد، وإنما هي ـ في المقام الأول ـ مسألةُ وفاءٍ

(٤) مفاوضات رعاها الرئيس بيل كلينتون في كامب ديفيد (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، وجرت بين ياسر عرفات وإيهود باراك بحضور الرئيس الأمريكي ومشاركته. وتناولت قضايا القدس واللاجئين وحدود الدولة.

لثوابت شعبٍ ولحقوقٍ وطنيةٍ غيرِ قابلةٍ للتصرُّف، وخشية من أن تنتهي حقبةُ الممانعة الوطنية التي أطلقها ياسر عرفات بنهايته. ربّما كانت ممانعة متأخرةً بعد فضائح «أوسلو» وفظاعاتها بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، لكنها كانت كذلك ـ أي ممانعة ـ في اللحظة الأعلى من متاهات التسوية (=مفاوضات كامب ديفيد الثانية). ولا تتبينَّ قيمتُها وأهميتُها إلا متى تذكَّرنا قيمة إعراض عرفات عن التوقيع على اتفاقٍ ينال من حق الفلسطينيين في القدس والعودة. وبلغة السَّلب نقول: لو حصل ووقَّع عرفات على مثل ذلك، لذهبت التسوية إلى منتهاها، ولكن على حساب تلك الحقوق الوطنية. وحينها، كم كان سيكون صعباً على شعب فلسطين أن يناضل من أجل القدس والعودة بعد أن وقَّع زعيمه على اتفاقٍ سياسي. . . كما كان صعباً عليه أن يناضل ضدّ اتفاق الحكم الذاتي الذي شارك عرفات في إخراجه.

ـ ٢ ـ

ليس دقيقاً أن يُقال إن نخبة سياسية جديدة صعدت إلى السلطة في مناطق الحكم الذاتي بعد استشهاد ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة تلك. فالنخبة الحالية هي عينُها تلك التي أدارت مؤسسات السلطة في عهد عرفات، ومسكت بمقاليدها، ومثَّلت قوةَ ضغطٍ ملحوظةِ الأثرِ في مضمار صناعة القرار أو التأثير فيه أو في صانعه. ولكن من الدقيق تماماً أن يقال إن سلطانها في العهد الفلسطيني الجديد، أي في مرحلة ما بعد ياسر عرفات، ذاهبٌ إلى مزيدٍ من التوسُّع والنفاذ قياساً بما كان عليه أَمْرُه في الأعوام ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠، وخاصة منذ انهيار مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» (تموز/يوليو ٢٠٠٠) إلى رحيل أبي عمّار (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). أما تفسير ذلك، فيعود **إلى أسبابٍ ثلاثةٍ**:

أولها: أن هذه النخبة التي أنتجها خيار التسوية ومَثَّلتْ أداةً من أدواته السياسية منذ «أوسلو» ـ تجد في عودة سيناريو المفاوضات والتسوية عودةً لها إلى صدارة المشهد السياسي الفلسطيني، بل إلى مركز القرار فيه، بعد أن أجبرتْها ممانعة ياسر عرفات واندلاع الانتفاضة والمقاومة ـ في العام ٢٠٠٠ وما تلاه ـ على انكفاءٍ سياسيّ اضطراري. تعود اليوم إلى ذلك الخيار، وإلى ذلك الموقع، مستفيدةً من ظَرفيةِ ضَغْطٍ خارجيّ أجبر السلطة على الانحناء، ومستفيدةً من هدنةٍ عسكرية اضطرت فصائلُ المقاومة للقبول بها، ومن غياب رئيسٍ كان يملك أن يفرض على عودتها قيوداً تعادل ـ في حساب الأشياء ـ إحالتها على تقاعُدٍ مبكّر (كما حَصَل في الفترة الفاصلة بين لاءاته وبين رحيله).

وثانيها: مجيء رمز من رموز هذه النخبة وذلك الخيار ـ هو أبو مازن ـ إلى مركز

القرار. وليست أهمية ذلك في أن أبا مازن خَلَفَ أبا عمار في السلطة ومَكَّن تلك النخبة، بالتالي، من العودة إلى «الصورة» فحسب، بل في أنه أتى إلى السلطة عبر الانتخاب وأصوات الغالبية من الفلسطينيين؛ مما يعيد تأسيس شرعية خطاب تلك النخبة وخيارها على شرعية الرئيس الناطق باسمها: الخارج سلطانُه من صناديق الاقتراع ومن انتخابات حرة نزيهة لم يطعن في صدْقيتها أحد.

وثالثها: أن ثمة طلباً سياسياً إقليمياً ودولياً على دورها كنخبة تبدي الاستعداد للتعامل مع المعروض أمريكياً على الشعب الفلسطيني، وكنخبة معترضة على خيار المقاومة المسلحة في النضال من أجل تحصيل الحقوق الوطنية، ومستعدة أكثر للتفاهم. ويشجع على تزايد مثل ذلك الطلب عليها أن «إسرائيل» نفسها كانت تشترط وجود مثل هذه النخبة (القيادة) لإعادة فتح الحوار مع السلطة الفلسطينية في فترة حصارها لياسر عرفات.

إن عودة هذه النخبة السياسية إلى صدارة المؤسسة الفلسطينية ـ وفي مناخ الاحتفاء العربي والدولي بعودتها ـ لن يقود سوى إلى إعادة إنتاج وهم سياسي بإمكان الوصول بالمفاوضات إلى حلّ سياسي يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية؛ وسيجدد الذهاب مرة أخرى في متاهات التسوية التي ضاع فيها المفاوض الفلسطيني على مدى سبع سنوات عجاف قبل أن تُنَبِّهَهُ الشروط الإسرائيلية ـ الأمريكية في «كامب ديفيد الثانية» إلى استحالة تحصيله تلك الحقوق من طريق المفاوضة.

سيقول قائل إن مجيء محمود عباس والنخبة السياسية نفسها إلى السلطة استجرَّ معه جملة من المكتسبات الجزئية والحيوية التي فقدها الفلسطينيون منذ بدء انتفاضة الأقصى، ومن ذلك أن أمريكا و«إسرائيل» رفعت حجبها الاعتراف بالسلطة ومركز الرئاسة فيها ـ على نحو ما فعلت ضد ياسر عرفات ـ وخففت إجراءات الحصار والإغلاق المضروبيْن على المدن والقرى، ورفعت بعض الحواجز أمام العبور، وسلمت سلطة الأمن في بعض المدن إلى أجهزة السلطة، وأوقفت عمليات الاقتحام والعقوبات الجماعية مباشرة بعد انتخاب أبي مازن. وسيقول آخر إن مجيئه والنخبة تلك فتح الباب أمام معركة رسمية ضدّ الفساد المستشري في مؤسسات السلطة وأجهزتها، ورَفَعَ الغطاء عمّن كانوا يَعِيثُون إهداراً في المال العام. . . إلخ. وهذا صحيح، لكنه ليس شيئاً ذا بال في العنوان الوطني للقضية الفلسطينية لأنه يتصل بفروعها لا بجوهرها. فهل ناضل شعب فلسطين في الضفة والقطاع خلال أربعين عاماً من أجل أن يُسْمَح لبعض عمّاله بالدخول إلى «إسرائيل» للعمل فيها، أو من أجل أن ترفع حواجز جيشها عن مداخل مدنه، أو حتى من أجل أن تُطْلَقَ حملة ضدّ الفساد في المؤسسات الفلسطينية؟

نحن قطعاً لا نستصغر شأن سياسةٍ تسعى في تخفيف عبء الاحتلال والعقوبات الجماعية القاسية التي يفرضها على شعب فلسطين، ولا شأن سياسةٍ تنحو نحو مقاومة الفساد في مؤسسات السلطة؛ لكننا ندرك أن مثل هذه المنجزات **لا تقدم جواباً عن المسألة الوطنية الفلسطينية** ولا تبني شرعيةً للذين يعتمدونها أولويةً برنامجية. إنها تنتمي سياسياً ـ وبلغة الفقه ـ إلى الفرعيات لا إلى الأصول. وهي ـ في كل حال ـ ليست جديدة في الحياة الفلسطينية كما منجزاتُها ليست جديدة. فلقد كانت الأوضاع الحياتية للشعب الفلسطيني أفضل حالاً في الفترة ما بين قيام السلطة (١٩٩٤) وانهيار مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» (٢٠٠٠): كان الجيش الإسرائيلي خارج المدن والقرى والمخيمات، وهذه تحت سلطة الأمن الفلسطيني، ولم تكن ثمة حواجز، ولا جدار عزل عنصري، ولا اقتحامات، ولا اعتقالات جماعية، ولا اغتيالات، ولا نسف منازل، ولا جرف أشجار ومساحات مزروعة. وقد ذهبت هذه الأوضاع في رمشة عين حين تمسَّك ياسر عرفات بثوابته في «كامب ديفيد» وتمسَّك الشعب بحقوقه الوطنية فانتفض. وليس ثمة ما يمنع من ذهاب «مكتسبات» اليوم إذا ما تمسكت السلطة ـ وهذا ما نأمله ـ بتلك الثوابت والحقوق. بل ها هي تلك «المكتسبات» تطير اليوم حتى دون تمسُّك رئيس السلطة بتلك الثوابت!

نعم، قد تقوم «إسرائيل» بتسليف العهد الفلسطيني الجديد بعض المكاسب الصغيرة ليكْبُر رجاله في عيون شعبهم كقادة قادرين على تحقيق «شيء ما». لكن هذا «الشيء» سرعان ما سيبدو غيَر ذي شأن أمام استمرار «إسرائيل» في سرقة الأراضي وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس، ورفض الانسحاب وقيام الدولة، أي حين تنتقل الأمور إلى ما انتقلت إليه في «كامب ديفيد الثانية» (= مفاوضات الوضع الدائم)، فلا تقدم «إسرائيل» للفلسطينيين شيئاً.

إن أخشى ما يخشاه كثيرون أن لا يكون في وسع النخبة السياسية الجديدة أن تقدّم جواباً سياسياً عن المسألة الوطنية، أو ـ على الأقل ـ أن لا يكون في وسعها الصمود أمام الضغط الأمريكي ـ الصهيوني وعدم التنازل في ملفات القدس وحق العودة وخط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أُسْوَةً بموقف الراحل ياسر عرفات. وحينها، لا قيمة لكل ما جرى الحديث عنه تحت عنوان الإصلاح ومقاومة الفساد.

ـ ٣ ـ

من متغيرات الوضع الفلسطيني في طوره السياسي الجديد وصول حوار السلطة والمقاومة إلى اتفاق حول التهدئة. يقضي الاتفاق بإيقاف المقاومة عملياتها المسلحة ضد «إسرائيل» مع التزام السلطة التفاوض مع «إسرائيل» لتقديم مقابلٍ لذلك في شكلٍ

امتناع عن اجتياح المدن والقرى والمخيمات وعن سياسة الاغتيالات ضد قادة المقاومة وأطرها، وهو ما أعلنت السلطة عن حصولها عليه بعد «تفاهمات شرم الشيخ»(*).

لم تكن هذه أول هدنة تقبل بها المقاومة ويحصل عليها ـ منها ـ أبو مازن. حصل ذلك ابتداءً قبل عامين ونصف حين أصبح أبو مازن رئيساً للوزراء وفاوض فصائل المقاومة على الهدنة. ومع أن «إسرائيل»: لم تقدم له شيئاً مقابل تلك الهدنة، إلا أن هذه امتدت من جانب المقاومة لمدى خمسين يوما قبل أن يَنْقَضَّ عليها اغتيالُ زعيم «حماس» الشهيد الشيخ أحمد ياسين. وليس ثمة ما يضمن أن تُسْتَأْنَفَ هذه الهدنة بعد أن ضربتها «إسرائيل».

لكن اتفاق التهدئة يستدعي جملةً من الملاحظات عن طبيعته ودلالاته بالنسبة إلى أطرافه الثلاثة (السلطة، المقاومة، «إسرائيل») وخاصة بالنسبة إلى المقاومة:

فـ «إسرائيل» التي لم تكن تعترف بالهدنة الأولى باتت تسلّم بالثانية من ضمن ما تُسَلِّم به في «تفاهمات شرم الشيخ». والأهم من ذلك أنها لم تكن لتقبل من السلطة ـ في السابق ـ بأقل مما تسمّيه تدمير البنية التحتية لـ «المنظمات الإرهابية»؛ الأمر الذي يعني أن الإملاءات الإسرائيلية في موضوع تصفية المقاومة، أو دفع السلطة والمقاومة إلى الصّدام والحرب الداخلية، اصطدمت بممانعة فلسطينية ـ رسمية وشعبية ـ فرضت عليها الانكفاء في لحظة صعود محمود عباس والقبول بما دون ذلك، أي بالتهدئة. ويتصل ذلك الانكفاء بانكفاء عسكري آخر عن غزة أقدمت عليه «إسرائيل» هرباً من جحيم المقاومة في القطاع. والانكفاءان معاً يدلاّن على أن فعْل المقاومة كان شديد الإيذاء للوجود الصهيوني في مناطق الحكم الذاتي، بل حتى في العمق الإسرائيلي في مناطق الـ ١٩٤٨، إلى درجة التسليم الإسرائيلي بأن المقاومة باتت أمراً واقعاً على مثال ذلك التسليم الإسرائيلي بالمقاومة اللبنانية في «تفاهم نيسان» عقب حرب «عناقيد الغضب» على لبنان في ربيع العام ١٩٩٦.

والسلطة، التي كان مطلوباً منها فتح المعركة الأمنية ضد المقاومة شرطاً لـ «استئناف» الحوار معها، لم تلبث أن تحررت من عبء تنفيذ هذا الإملاء الإسرائيلي ـ الأمريكي حين نجحت في تكريس خيار التهدئة بديلاً من خيار التصفية، وهو ما رفع الحرج عنها أمام شعبها وأمام الانتفاضة والمقاومة، ومَكَّنَها عملياً من أن تَبْدُوَ للرأي العام الدولي سلطة قادرة على إدارة الأزمة، وعلى ضبط المقاومة والسلاح الأهلي،

(*) اسم أطلق على الاتفاق الشفوي الذي وُقِّعَ بين محمود عباس وأرييل شارون في بداية ولاية محمود عباس الرئاسية مطلع العام ٢٠٠٥، وقيل حينها إن أبا مازن حصل على ضمانات من شارون بوقف الاجتياحات والاغتيالات إذا أوقفت المقاومة عملياتها.

ومَرْكَزَةِ القرار بين يديْها، وإقناع المقاومة ـ الرافضة للتسوية ـ بجدوى استئناف خيار التسوية عبر المفاوضات.

أما المقاومة، فحصلت على بعض المقابل السياسيّ الذي يبرّر لها ـ لدى جمهورها وأنصارها ـ الجنوح للهدنة: تجنيب نفسها امتحان التصفية الداخلية، على نحو ما تَعَرَّضَتْ له بين العامينْ ١٩٩٤ و١٩٩٨ على يد جهاز الأمن الوقائي والشرطة والاستخبارات، والحصول على ضمانة بعدم إقدام جيش الاحتلال على عدوان عسكري على الشعب والمقاومة، الأمر الذي لم تكن قد حصلت عليه في الهدنة الأولى التي اعتبرها شارون شأناً بين السلطة و«الإرهابيين» لا علاقة لـ «إسرائيل» به، ولن تلتزم أحكامه.

من حيث الشكل، تبدو الأطراف الثلاثة مستفيدة ـ على تفاوت ـ من هذه التهدئة: أمن «إسرائيل»، شرعية السلطة، بقاء كيان المقاومة. لكن بيت القصيد، في هذا كله، في ذلك التفاوت، أي في درجة الاستفادة من عوائد تلك الهدنة، وهنا لا بدّ من مطالعة حصّة المقاومة منها وحصيلة مكاسبها وخسائرها فيها.

من النافل القول إن المقاومة وجدتْ نفسها في غاية الحرج وهي تقبل بالتهدئة العسكرية مع الاحتلال. ومردّ ذلك الحرج إلى نوع التعبئة السياسية التي قامت بها طويلاً في أوساط المنتمين إلى تنظيماتها السياسية والقتالية، والمتمحورة حول فكرة الجهاد الذي لا يقبل مساومةً على وجوبه الشرعي (خاصة عند «حماس» و«الجهاد»)، ولا يمكن التنازل عنه. وهي عينُها الفكرة التي استعادتْها «كتائب شهداء الأقصى» التابعة لـ «فتح») و«كتائب الشهيد أبو علي مصطفى» (التابعة لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»)، ولكن سياسيّاً من خلال التشديد على أن التنازل عن فعل المقاومة تنازل عن الثوابت الوطنية ومقدمة نحو التفريط في الحقوق الوطنية للشعب. تستطيع قيادات المقاومة أن تستوعب حاجتها الاضطرارية إلى هذه التهدئة، وخاصة بالنظر إلى الأذى العظيم الذي لحقها من العدوان الصهيوني وذهب برموزها وبمئات كوادرها، فضلا عن أسْر الآلاف من مناضليها. . . ، لكنه لن يكون سهلاً على قواعدها أن تفهم الأسباب التي حملتْها على وقف القتال ضدّ العدو: وهو (أي القتال) الذي أسَّسَ لها شرعيتها في مقابل خيار التسوية الذي أخذت به قوى منظمة التحرير ـ أو القوى الأساس فيها ـ منذ «أوسلو».

وإذا كان في وسع قيادات المقاومة أن تبرّر لجماهيرها الأسباب الاضطرارية الحاملة إياها على الهدنة، أو المكاسب الناجمة عن ذلك، ومنها حفظ كيان المقاومة من التبديد في المرحلة الراهنة، فلن يكون في وسعها ـ قطعاً ـ أن تبرّر لها **أمريْن** لا

يقعان بالضرورة في باب الاضطرار هما: تبني قرار الهدنة لتمكين السلطة من فرصة استئناف خيار التسوية التفاوضية، وشمول الهدنة قوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة والقطاع. وهذا إنما يعني أن المقاومة لم تعد ترى ضيْراً في استعمال الوسائل السلمية في الصراع مع «إسرائيل»، وأنها تقبل التعايش ـ ولو الاضطراري ـ مع حقيقة وجود احتلال حتى في الجزء الأصغر من فلسطين (أراضي الـ ١٩٦٧) تاركةً أَمْرَ جلائه للمفاوضات السياسية.

انتقلت المقاومة من النضال المسلّح من أجل تحرير فلسطين ـ كامل فلسطين ـ إلى النضال من أجل تحرير الضفة والقطاع، إلى تعليق المقاومة المسلحة ضدّ «إسرائيل» في أراضي الـ ١٩٤٨، إلى تعليقها ضدّ المحتل في مناطق الـ ١٩٦٧، إلى القبول ضمنا بالحلّ السلمي. . . إلخ. ذلك هو التحوّل الذي لاحتْ علائمُه في الفترة الأخيرة في مواقف المقاومة، وتنطق به مواقفُها السياسية في مسائل الداخل الفلسطيني على نحو أوضح.

ـ ٤ ـ

لم تَبْرَح حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تعلنان موقف الرفض القاطع لـ «اتفاق أوسلو» وللنتائج السياسية المترتبة عليه؛ وهما كانتا ـ إلى جانب «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» و«الجبهة الشعبية: القيادة العامة» ـ الأبْعَد في المناهضة له ولمبدأ التسوية منذ توقيعه في العام ١٩٩٣. إذ يتردّد على ألسنة قادة الحركتين، والناطقين باسمهما إعلامياً، مواقف سياسية يُفْهَم منها أن تغييراً لم يحصل في نظرتهما إلى مسائل التسوية، أو إلى الحقائق المادية التي أنتجها «اتفاق أوسلو» فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، أو أن تقييماً جديداً لحقبة «أوسلو» لم يَقَع علناً فيؤدّي، مثلاً، إلى إعادة نظر في موقفهما من ذلك الاتفاق أو من تلك الحقائق التي نجمت عنه، أو (يؤدّي) ـ على الأقل ـ إلى إجراء بعض التعديل على المواقف الأصلية. ومن يبحث اليوم في أدبيات «حماس» و«الجهاد» وبياناتهما عن تغيير ـ أو شُبْهة تغييرِ ـ في تلك المواقف، لن يعثر عليه قطعاً. . . ، وقد لا يعثر عليه في الأمد المنظور.

لكن الإحجام عن الجهر رسمياً بمواقف جديدة تُراجِعُ فيها الحركتان ـ خاصة «حماس» ـ الموقف من الحكم الذاتي ومؤسساته المنصوص عليها في «اتفاق أوسلو»، ليس يخفي تغييراً مادّياً ـ غيرَ معلن ـ في ذلك الموقف يتخطى مجرّد القبول بمبدأ الهدنة أو التهدئة (أي تعليق عمليات المقاومة)، ليطول مبدأ التسوية نفسه. لا نملك الاستنتاج أنَّ فصائل المقاومة، و«حماس» على وجه التحديد، باتت تؤيّد مبدأ التسوية والتفاوض أو تقبل بشرعية «اتفاق أوسلو». لكننا لا نملك أن نتجاهل، في الوقت

نفسه، أن بعض مواقفها يوحي بذلك، أو ـ على الأقل ـ يوحي بأنها لم تعد مصرَّة على ممارسة السياسة وفق جدلية الممنوع والجائز، والمُحَرَّم والمباح. لنتأمل سريعاً في **خمسةٍ** من مواقف «حماس» توحي بذلك الذي أشرنا إليه من تغيير عملي في المواقف:

أولها أن «حماس»، و«الجهاد» والجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية»، لم تتردّد طويلاً في الاعتراف بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها السياسية، على الرغم من استمرار معارضتها والنظر إليها بريْبة. لم يقع ذلك الاعتراف رسمياً وفي صورة سياسية مباشرة في بداية أمره، لكنه كان اعترافاً مادّياً غيرَ مباشرٍ بها عبَّر عن نفسه في فتح صلات التواصل معها وصولاً إلى الحوار السياسيّ المباشر (في غزة وفي القاهرة) على نحوٍ لم ينقطع خاصة في الأعوام الأربعة الأخيرة. وليس الأمرُ هذا تفصيلاً سياسياً، بل ليس يبرره حتى القول إن ذلك الحوار إنما جرى لاستيعاب التناقض الداخلي بين السلطة والمقاومة قصد قطع الطريق على محاولات «إسرائيل» الإيقاعَ بينهما ودفعهما إلى الصِّدام، ذلك أن مجرَّد الإقدام على مثل ذلك الحوار ـ وكائنةً ما كانت الأسبابُ الحاملةُ عليه ـ تصديقٌ على أمرٍ واقعٍ فرضه «اتفاق أوسلو» والتسوية هو: **السلطة**. وهكذا يرقى الاعتراف بالسلطة ـ وهي من إفرازات تسوية «أوسلو» ـ إلى مستوى الاعتراف الضمني بذلك الاتفاق، أو ـ على الأقل ـ إلى مستوى التعايش معه بوصفه أمراً واقعاً.

و**ثانيها** أن برنامج «حماس» السياسي ـ كما برنامج «الجهاد» وبرنامج «الشعبية» لم يَعُد منصرفاً إلى التشديد على حدِّه الأعلى الاستراتيجي: تحرير كامل فلسطين التاريخية، بل بات مشدوداً إلى أُطُرِه التكتيكية التي رسمها ـ منذ ثلاثين عاماً ـ «البرنامج المرحلي» لمنظمة التحرير الفلسطينية». فالحركة تلك ـ ونظيراتُها من الفصائل الراديكالية ـ لم تعُد تعترض على فكرة قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، ولا تنظُر إليها كالسابق بوصفها مؤامرة لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية وإسقاط الحقوق الشاملة، بل تدافع عنها دون اعتبارها حلاًّ نهائياً للصراع مع المشروع الصهيوني. وعليه، يمثل انضمامها إلى الخيار الفلسطيني الرسميّ اعترافاً ضمنياً بالتوجهات التي سَبَقَ ونَعَتَتْها بالانهزامية والتسوويَّة والتفريطية (التي قادتها حركة «فتح» منذ العام ١٩٧٤).

و**ثالثها** أن قبول «حماس» مبدأ الهدنة أو التهدئة، والعملَ بها والتزامَها، إنما كان من أهدافه تمكين رئاسة السلطة الفلسطينية من إعادة فتح الحوار مع «إسرائيل» على نحوٍ لم تُخفِ «حماس» الإعلانَ عنه في حوارها مع السلطة. وليس يُرَدُّ على هذا الاستنتاج بأنّ ثمة توزيعاً للأدوار بين الفريقين ـ وهذا أمرٌ هامّ ومفيد بغير شك ـ ذلك أن تعليق عمليات المقاومة لا يمكن أن يعني شيئاً آخر غير تقديم فرصةٍ للحلّ السلمي. نعم، في

وسع «حماس»: أن تتبرَّأ منه لأنها ليست طرفا مباشراً فيه، كما في وسعها أن لا تعترف بنتائجه إن كانت دون ما تريده، لكنها ـ قطعاً ـ لا تملك أن تنفي أن مساهمتها في فتح الطريق أمامه ثابتةٌ من قرارها بوقف القتال وسحب الذرائع من «إسرائيل».

و**رابعها** أن «حماس» لم تتردد في المشاركة في الانتخابات البلدية مطلع هذا العام (٢٠٠٥). وهي ذات صلة بالنتائج التي ولَّدها «اتفاق أسلو». قد يقال إن انتخابات البلديات في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ سابقة في الوجود للتسوية و«أوسلو» (قبل قرار فك الارتباط بين الضفتين في أعقاب انهيار الاتفاق الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني في العام ١٩٨٧)، وأن هذه الانتخابات في العام ١٩٧٦ قادت إلى ميلاد مؤسسات بلدية وطنية التوجُّه وعلى رأسها رموز سياسية واجتماعية وطنية من طينة بسّام الشكعة (وإن كان إلى جانبه رموز متعاونة مع الاحتلال مثل رشاد الشّوا وإلياس فريج). لكن انتخابات هذا العام للبلديات مختلفة من وجهين: من حيث كونُها تجري في إطار أحكام الحكم الذاتي، ومن حيث كونُها جرت بتنظيم السلطة الفلسطينية الخارجة من رحم «اتفاق أوسلو». وهذه حقيقة لا يغيّر منها قولُ «حماس» إنها (نعني الانتخابات) ليست ذات طبيعة سياسية ـ كالتشريعية ـ بل تتصل بالشؤون الحياتية للشعب الفلسطيني.

و**خامسها**، مشاركة «حماس» في انتخابات «المجلس التشريعي» في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وهي انتخابات سياسية **أولاً**، وتتصل بتأليف «المجلس التشريعي» ـ الذي نصَّ على قيامه «اتفاق أوسلو» ـ **ثانياً**. وعليه، لم يَعُد ثمة ما يمكن التحجُّج به للقول إن المقاومة («حماس تحديداً») ما زالت تقف الموقفَ نفسَه من التسوية و«أوسلو». قد يَكون لنجاحات «حماس» في الانتخابات البلدية ما أغراها بخوض معركة التشريعية التي فازت فيها فوزاً ساحقاً. لكن المسألة ليست مسألة قياس القوة، وإنما هي مسألة قياس الموقف. وفي هذه، ليس لأحدٍ أن ينفي أن الحركة باتت أقرب إلى فكرة الواقعية السياسية، ولكن من بابها السلبي: الاعتراف بالأمر الواقع، أو قل الاعتراف العمليّ بأحكام «اتفاق أوسلو» ونتائجه!

أما **سادسُها**، فتشكيل «حماس» للحكومة الفلسطينية، وهي أهمّ مؤسسة نصَّ عليها «اتفاق أوسلو»، لتُسقط بذلك ما تبقى من حواجز الاعتراف بهذا الاتفاق اعترافاً ماديّاً وإن لم يترجم نفسَه لفظيّاً حتى الآن!

لسنا هنا في معرض التشفي من «حماس» أو إحصاء زَلاّتها السياسية، ولا نحن من طُلاّب راديكاليتها المفْرطة الضاربة صفحاً عن مطالب السياسة الواقعية السياسية. وإنما يهمُّنا ـ في المقام الأول ـ أن نُسَجِّل هذا التحوُّل الطارئ في موقف «حماس» من

التسوية ومن الحقائق المادية التي أفرزتها بحسبانه يشكل منعطفاً في علاقة الحركة الوطنية الفلسطينية ـ والمقاومة تحديداً ـ بمسألة التسوية، ويفتح الباب أمام احتمالات أخرى جديدة في مشهد الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني.

ـ ٥ ـ

لعلّ إعلانَ استعداد حركتيْ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للانضمام إلى منظمة التحرير أهمُّ مستجدات الحياة السياسية الفلسطينية في الفترة الأخيرة. لم يأت الإعلان فجأة أو من دون مقدمات؛ وإنما سبقه ـ ومهَّد له ـ مسلسلٌ من الحوارات الداخلية بين فصائلِ الحركة الوطنية في داخل فلسطين كما في القاهرة كان له الأثر الكبير في جَسْر الفجوات الوسيعة بين برامجها ومواقفها السياسية، وتنمية درجة الفهم المشترك للتحديات الموضوعية وللأهمية التي ينطوي عليها توحيد الأطر التنظيمية للعمل الوطني الفلسطيني في لحظته السياسية الراهنة. وإذ كان من النافل القول إن قرار انضمام الحركة الإسلامية إلى المنظمة تأخَّر كثيراً، فإن من الواجب القول ـ استطراداً ـ إن مسؤولية ذلك تقع على الجميع: السلطة، والمنظمة، والحركة الإسلامية:

تتمظهر مسؤولية السلطة في جوانب ثلاثة من سلوكها السياسي: في سياسة القمع والإقصاء التي مارستها طويلاً ـ قبل انتفاضة الأقصى ـ ضد الحركة الإسلامية بهدف تصفية سلاحها وإنهاء دورها السياسيّ كمعارضة ذات نفوذ شعبيّ كبير؛ وفي تهميش دور منظمة التحرير وإسقاط مرجعيتها الوطنية بل مصادرتها لتأسيس مرجعية السلطة وإلحاق الأولى بالثانية؛ ثم في الإصرار على ممارسة سياسة الفيتو ضدّ أن تأخذ الحركةُ تلك مكانها في رحاب المنظمة كلما ثار حديثٌ في الموضوع في الساحة الفلسطينية.

وتتمثل مسؤولية المنظمة ـ خاصة فصيلها السياسيّ الرئيس: حركة «فتح» ـ في إبداء التردُّد الطويل إزاء مشاركة تلك الحركة في مؤسسات المنظمة مخافة تضخُّم دورها السياسيّ والوطني إلى الحدود التي تهزُّ التوازنات التنظيمية الداخلية، مثلما تتمثل في صمتها عن احتكار السلطة للقرار الوطني، وعدم تصدّيها لأداء دورها المرجعي طيلة السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي أوحى بأنها ارتضت التبعية السياسيةَ والوظيفية للسلطة.

أما مسؤولية الحركة الإسلامية، فتبدو في موقفها السلبيّ المديد من المنظمة، ومحاولة منازعتها الشرعية والمرجعية، بما في ذلك رفض الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وتحميلها مسؤولية توقيع «اتفاق أوسلو»، ناهيك باتهامها إيّاها

بالتخلي عن الحقوق التاريخية لشعب فلسطين من خلال تبنيّها برنامجاً مرحلياً يقوم على مبدأ تحقيق حق تقرير المصير وبناء دولة مستقلة في مناطق الضفة والقطاع، ثم من خلال تعديلها فقرات حساسة ورئيسة من الميثاق الوطني. . . ، فضلاً عن مطالبة الحركة الإسلامية ـ حين تكون إيجابية تجاه منظمة التحرير والمشاركة فيها ـ بمنحها حصَّةً في التمثيل تفوق حجمَها الفعلي في الحياة السياسية الفلسطينية.

يمثل إعلان هذه الحركة (الإسلامية) اليوم عن اعتزامها الانضمام إلى أطر منظمة التحرير منعطفاً بالغ الأهمية في تطوّر الحركة الوطنية الفلسطينية. وهو منعطف يستوعب تحديات كبيرة ومصيرية تفرض نفسها على مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، وفي قلب تلك التحديات بناء وحدة وطنية في مواجهة هجوم المشروع الصهيوني على القضية، والإجماع على مرجعية وطنية واحدة، وإنهاء حالة الصراع على القرار الوطني. كما أنه (منعطف) يكشف عن حالٍ من النضج السياسي في تناول قوى الحركة الوطنية الفلسطينية لإشكاليات الصلة بينها ضمن تَناوُلٍ أشمل لقضية تقرير المصير الوطني. ولعلّ القارئ في دلالات هذا القرار لا يخطئ إدراك المتغيرات التي قادت إلى إخراجه، والتي تعبّر عن ذلك النضج الذي أَوْمَأْنا إليه، وهي كثيرة نذكر منها ثلاثة:

أ ـ التحوُّل الطارئ في موقف حركة «فتح» من الحركة الإسلامية في السنوات الخمس الأخيرة، والمتّجه نحو رؤية إيجابية متعاظمة النتائج. وليس من شك لدينا في أن التشديد على أهمية هذا التحول ـ في نظرة «فتح» إلى «حماس» و«الجهاد» ـ له ما يبرره من الأسباب. **أولها** أن علاقتها بالحركة الإسلامية لم تكن طيبة كما كانت علاقة «الجبهة الشعبية» أو «الجبهة الشعبية القيادة العامة» أو «الجبهة الديمقراطية» ـ مثلاً ـ بتلك الحركة، وكان التوتر فيها ينعكس على مجمل الوضع الداخلي الفلسطيني. و**ثانيها** أن «فتح» ظلت حزب السلطة منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٠، ولم يكن في وسعها أن تتخذ مواقف مخالفة للسلطة حين كانت هذه تنظم حملات القمع ضد المعارضة الإسلامية. و**ثالثها** أن تجربة من العمل المسلّح المشترك بين «كتائب شهداء الأقصى» وبين «كتائب عز الدين القسّام» و«سرايا القدس» أسقطت حالة الجفاء السياسيّ بين الفريقين ودفعت نحو تقارب سياسيّ ملحوظ على صعيد المواقف، ونحو تبديد الكثير من عناصر الخلاف.

ب ـ سَعْي السلطة، بمعزل عن حركة «فتح»، في استيعاب حركتيْ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في الأطر السياسية الوطنية الجامعة لإلزامهما بالحدّ الأدنى المشترك، وتقييد حركة اعتراضهما على السياسات الرسمية الفلسطينية، وتصميم خياراتهما السياسية على مقاس البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير، ثم قطع

الطريق على أية مرجعية فلسطينية أخرى غير مرجعية المنظمة (التي حاولت السلطة ـ هي الأخرى ـ مصادرتها!)

ج ـ التحوُّل الطارئ في مواقف الحركة الإسلامية من «فتح» والسلطة وفصائل م.ت.ف؛ انسحبت فكرة «فتح» والسلطة التفريطيَّتَيْنْ ـ في وعي «حماس» و«الجهاد» ـ لتحُلَّ محلَّها فكرة «فتح» المقاتِلَة والسلطة الممانِعة منذ صيف العام ٢٠٠٠. في الوقتِ عينه، كانت الحركة الإسلامية تستشعر الحاجة المتزايدة إلى شرعية داخلية تغطّيها وتحميها من المخاطر التي أطلقتها أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ووضعتْها موضع استهدافٍ خارجيّ مباشر؛ وليس من شرعية أعظم من أن تكون طرفاً في المؤسسة الوطنية الأم: منظمة التحرير. على أننا لسنا نستبعد أن تكون حماسة «حماس» للمشاركة في مؤسسات المنظمة ـ كما الشأن بالنسبة إلى السلطة ـ ناجمة، في جانب منها، عن إغراء الانتصار السياسي والشعبي الذي حققته في الانتخابات. وهو أمرٌ لا يضيرها بحسابات السياسة ولا ينال من صوابية خيارها ذاك. وهو في كل حال أفضل ممّا يبدو عليها اليوم من تردُّد إزاء الدعوة إلى اعتبار المنظمة ممثلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

في كل حال، آذَنَ قرار الحركة الإسلامية الانضمام إلى منظمة التحرير بتدشين مرحلةٍ من العمل الوطني الفلسطيني عنوانُها الانتقال من الصراع على التمثيل والمرجعية إلى التنافس داخل إطارهما الجامع. وهو انتقالٌ غيرُ قليل الأهمية في مجرى الحياة السياسية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة وفي آمادها المنظورة، وخاصة بعد توصُّل الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق وطني أعقب المناقشات الموسَّعة لـِ «وثيقة الأسرى».

ثانياً: أسئلة المستقبل

باستعادة هذه الجملة من المستجدات الطارئة على الوضع الفلسطيني الداخلي في الفترة الأخيرة، تكون صورة ذلك الوضع أكثر قتامةً من ذي قبل، اللهم ما كان من حديث عن إعادة بناء م.ت.ف وانضمام الحركة الإسلامية إليها والنجاح في تنظيم انتخابات نزيهة، وميلاد حكومة ليست متصادمة مع المقاومة. أما قَتامَتُها، فمردُّها إلى أن المنحى التراجعي الذي دخلته القضية الفلسطينية منذ عقود ما زال القانون الحاكم لتطوّرها حتى اليوم، وأن مفاعيله مست أطرافاً في الساحة الوطنية انتهى إليها خيار المقاومة بعد القطع معه في «أوسلو»، فبدت اليوم وكأنها تَنْضَمُّ إلى محصّلة الوضع الفلسطيني الداخلي والمؤسف أنه لا يبدو في الأفق بصيصُ أملٍ في تحقيق حلّ عادل لقضية الشعب الفلسطيني الوطنية، ولا يبدو معه أن الحركةَ الوطنية الفلسطينية

قادرة، بخياراتها الراهنة، على حمل جبهة الأعداء على التسليم بحقوق ذلك الشعب. وتطرح حالة الانسداد الراهنة أسئلةً حول المصير والمستقبل، وحول الحاجة إلى مراجعة خيارات العمل الوطني الفلسطيني التي استقر عليها منذ ثلاثة عقود وزادتها التطورات تراجعاً وتآكلاً. ومن أهمها السؤال حول مستقبل حق تقرير المصير الوطني، والسؤال حول جدوى خيار التسوية والمفاوضات.

ـ ١ ـ

قبل ثلث قرن، عَنَتْ حقوقُ الشعب الفلسطيني الوطنية حقَّه في تحرير الوطن المغتصب، وحقّه في العودة إلى أرضه ودياره والممتلكات. وكان واضحاً للحركة الوطنية الفلسطينية آنئذٍ أن استعادة تلك الحقوق من قبضة الاغتصاب والتشريد الصهيونيَّيْنْ ممتنعٌ دون كفاحٍ وطنيّ مرير، ودون اشتباك استراتيجيّ مع الحالة الإسرائيلية التي نشأت على أرض فلسطين في أعقاب جلاء الاحتلال البريطاني عنها وفي امتداده. ثم كان واضحاً أن إطلاق ذلك الكفاح يفترض إطاراً وطنيّا: سياسياً وتمثيليّاً، ينظّم عملية التحرُّر الوطنيّ ويقودُها، ثم برنامجاً سياسياً يرسم أهداف عملية التحرر تلك ويُمَرْحِلُها وفق ممكنات السياسة وحقائق ميزان القوى: المحليّ والإقليمي والعالمي.

هذا التقدير الدقيق للحاجات ـ الذي حملته الحركة الوطنية الفلسطينية ـ هو الذي أخذها، منذ نهاية الخمسينيات وإلى نهاية الستينيات، إلى إطلاق سيرورة بناءٍ ذاتي: سياسيّ وتنظيميّ وبرنامجيّ، يجيب عن التحدّي الذي فَرَضَه الاغتصاب الصهيوني لفلسطين في العام ١٩٤٨. ويقع ضمن معطيات تلك السيرورة من البناء تأسيسُ منظماتٍ فدائية فلسطينية ـ أولها «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» («فتح») وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، وإطلاق الكفاح المسلح في مطلع العام ١٩٦٥، ثم إقرار ميثاق منظمة التحرير في العام ١٩٦٨. ولقد كان ذلك عصر صعود الثورة الفلسطينية الحديثة التي قامت عقيدتُها السياسية والوطنية على مبادئَ ثلاثة رئيسة: تحرير كل التراب الوطني بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، إقامة الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين، الربط الاستراتيجي بين التحرر الوطني الفلسطيني والتحرير القومي العربي. وليس يُخفى أن ذلك الصعود ـ الذي ارتبط ابتداءً بقيادة الزعيم الراحل أحمد الشقيري ـ أتى في جملةِ مدٍّ قوميّ عارم، وفي عِزِّ عنفوان المشروع الناصري، في شكلٍ من التماهي معه يستعصي فيه عزلُ المستوى الوطني الفلسطيني عن إطاره العربيّ الجامع.

ولقد تغيَّر منذ نهاية حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ معنى الحقوق الوطنية

الفلسطينية وحدودها. تغيَّر عربيّاً حين تبينَّ أن الحرب ما شُنَّتْ من أجل التحرير، بل من أجل تحريك التسوية على قاعدة القرار ٢٤٢؛ ثم تغيَّر فلسطينياً حين تبينَّ أن المرحلية في الوعي الفلسطيني لا تستطيع أن تُبْدع أفضل من «البرنامج المرحلي» (١٩٧٤)، وأن هذا ليس يملك أن يقود سوى إلى صيغة الدولة الفلسطينية المستقلة في المناطق التي احتُلَّت في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . **انسحب مطلب تحرير الوطن من المشهد وحَلَّ محلَّه مطلب إقامة الدولة.** وانسحبت فكرة الدولة الديمقراطية على كامل الوطن لتحُلَّ محلّها فكرة الدولة المستقلة على بعض الوطن. ثم تراجعت أولوية الكفاح المسلح لِتَرِثَها صيغة النضال بكافة الوسائل، ولم تلبث «كافة» الوسائل أن صارت وسيلة واحدة هي: السياسة والمفاوضة!.

ومنذ «مؤتمر مدريد»، فـ «اتفاق أوسلو»: سقطت كافة المحرَّمات الوطنية: اعتُرف لـ «إسرائيل» بالحق في الوجود، وَوُضِعَ سَقْفٌ نهائيّ لمطالب شعب فلسطين (دولة في الضفة والقطاع)، ووقَع التخلّ عن المقاومة والتضحية بقرارات الأمم المتحدة لصالح صيغة «الأرض مقابل السلام» (أية أرض؟ ما حدودُها؟؟؟)، وبِـ «المؤتمر الدولي» برعاية الأمم المتحدة لصالح مؤتمر إقليمي بـ «رعاية» الولايات المتحدة، ثم بالحكم الذاتي الانتقالي طريقاً نحو الاستقلال والدولة! وما خفِيَ أعظم!

بعد هذه المتاهة التي دخلت فيها الحركة الوطنية ومنظمة التحرير منذ ثلاثين عاماً، وخاصة منذ «مؤتمر مدريد» فـ «أوسلو»، وبعد أن تمخضت التسوية الأمريكية عن «خريطة الطريق»، ثم تراجعت إلى خطوط خَلْفِيَّة لتدافع عن خطة شارون لِـ «الانسحاب من غزة» و«خطة أولمرت». . . ، ثمة أسئلة جدّية حول مستقبل حقّ تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني في المرحلة القادمة، وحول إمكانية الاستمرار الفلسطينيّ الرسميّ في التمسُّك بالحدّ الأدنى من الثوابت الوطنية: دولة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وحق العودة للاجئين.

من النافل القول إن «إسرائيل» ترفض قيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧؛ وحتى إذا أجبرها الضغط الدولي على ذلك، فهي لن تسمح بقيامها إلا على جزء من تلك الأراضي بعد اقتطاع القدس ومناطق المستوطنات وإلحاقها بكيانها. وترفض الإقرار بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في مناطق الـ ١٩٤٨ مصرَّةً على أن عودتهم تكون إلى مناطق الضفة والقطاع حصراً. وغنيٌّ عن البيان أنها تجد في تواطؤ السياسة الأمريكية، وضَعْف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وتخاذل النظم العربية وتخليها عن شعب فلسطين، ما يشجعها على الاستمرار في سياسة الإنكار للحقوق الوطنية الفلسطينية. غير أن

المشكلة في أن الوضع الذاتي الفلسطيني ليس اليوم من القوة بحيث يجبرها على النزول أمام مطالب الحدّ الأدنى المتمثلة في مطالب البرنامج المرحلي. وهذه حقيقة تشمل السلطة والمقاومة على السواء.

التحرير ليس ممكناً في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى. والتسوية لن تكون عادلة بالمعنى القانوني (علماً بأنها لن تكون يوماً عادلة وفلسطين مغتصبة). فما العمل إذاً؟

لا سبيل آخر غير الصمود وبناء المقومات الذاتية، وتمتين الوحدة الوطنية، والقطيعة مع الفكرة الانعزالية تجاه المحيط العربي. ولا بأس من ممارسة السياسة، ولكن تحت سقفٍ آخر غير سقف السياسة الأمريكية: الأمم المتحدة مثلاً. لقد طالبت المنظمة طويلاً بصيغة مؤتمر دولي لبحث تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولا شيء يمنع اليوم من المطالبة به من جديد بعد أن انتهت التسوية الأمريكية إلى الإخفاق.

ـ ٢ ـ

يقع السؤال عن جدوى خيار التسوية في صدارة الأسئلة التي يفرضها التفكير، اليوم، في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في صيغته المرحلية (دولة مستقلة على أراضي الـ ١٩٦٧ وحق العودة). وشرعية السؤال متأتية من **حقيقتين** متضافرتين في نتائجهما الكارثية» : **أُولاهُما** أن ذاك الخيار، وبالشروط التي وَجَدَ المفاوضُ الفلسطينيُّ نفسَه فيها، لم يَقد منظمة التحرير والسلطة إلا إلى التنازل عن حقوقٍ وأوراقِ قوةٍ يمثل التنازل عنها انتحاراً سياسياً. **وثانيتُهما** أن التسوية الجارية، منذ «مؤتمر مدريد» (١٩٩١)، محكومة بمنطلقات أو مقدمات أمريكية غير عادلة ولا متناسبة مع أحكام القانون الدوليّ، وملجومة بسقوف سياسية (أمريكية) مُجْحفة ودون إنصاف الحدّ الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

في **المسألة الأولى** كان واضحاً أن الذهاب الفلسطيني إلى تسوية مدريد، التي قادت إلى «اتفاق أوسلو»، كان خطأً سياسياً فادحاً رتَّب على القضية الفلسطينية نتائج بالغة السوء. وهو خطأ **لثلاثة** أسبابٍ على الأقل: لأنه حَصَل في سياق شروطِ الجزر الوطني والقومي بعد «حرب الخليجِ الثانية» وتدمير العراق وتكريس الاختلال في التوازن الاستراتيجي الإقليمي لصالح «إسرائيل». ولأنه (ذهابٌ) ارتضى القبول بمبدأيْن ـ قامت عليهما مفاوضات مدريد وواشنطن ـ هما: المفاوضات على مساراتِ منفصلة، وتأجيل القضايا الأساس (القدس والعودة والمستوطنات والدولة) إلى

«مفاوضات الوضع الدائم». ثم لأنه ارتضى القبول بمبدأ الحكم الذاتي الانتقالي وإخراجه سياسياً في مفاوضات «أوسلو» والاتفاق السياسيّ الذي حَمل اسمها في العام ١٩٩٣.

أصبح الذهاب الفلسطيني إلى التسوية، إذاً، **انتحاراً سياسياً** لتلك الأسباب التي ذكرنا من باب التمثيل لا الحصر. وأتت الوقائع اللاحقة تقيم الدليل على ذلك: باتَ المفاوض الفلسطيني تحت رحمة الشروط والإملاءات الأمريكية ـ الإسرائيلية المجحفة. بات عليه أن يطوي صفحة المقاومة وأن يتحوَّل إلى ذراعٍ محلية ضاربة لتأديب المقاومة وإخماد جذوتها بحسبانها «إرهاباً»، وإفراغ الوُسْع لتنفيذ ما يُسْفر عنه التنسيق الأمنيّ مع الاحتلال. وباتَ مدعوّاً إلى القبول بتقسيط حقوقه (التي أُخِذَتْ جملةً) في المرحلة الانتقالية، فيُفاوِض على جغرافيا فلسطينية ميلودرامية تقع بين مناطق «أ» و«ب» و«ج»، في التصنيف الإسرائيلي ـ الأوسلوي، من دون أن يكون له كبيرُ اعتراضٍ على قسمةٍ وُضِعَت له أُطُرُها العامة وطُلبَ منه البَصْمُ على تفاصيلها. ثم بات مدعواً إلى إقفال علاقته بمحيطه العربي من خلال إقفال المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي التفاوضي على المسارات العربية الإسرائيلية الرديف! وهكذا دُعِيَ المفاوض الفلسطيني إلى الدخول في تسويةٍ سياسية بغير أسنانٍ وأظافر، وبغير شروط أو أدوات، وبغير ظهيرٍ عربيّ يحميه. فكان على نتائج التفاوض ـ إذاً ـ أن تأتي بحجم الشروط التي نشأت فيها وجَرَتْ.

وفي **المسألة الثانية** كان واضحاً أن التسوية التي انطلقت في «مؤتمر مدريد» ـ وتواصلت في واشنطن وصولاً إلى «أوسلو» ـ انْبَنَتْ على منطلقات مغشوشة واصطدمت بسقف سياسيّ أمريكيّ إسرائيلي جدّ واطئ. قدَّمتْ نفسها منذ البداية في صورة تسويةٍ أمريكية غيرِ ذاتِ صلةٍ بالتسوية التي طال انتظارُها منذ «مؤتمر جنيف» في العام ١٩٧٤ وصيغة المؤتمر الدولي ـ بوصفها خياراً دوليّاً سلمياً لحالة الحرب في المنطقة. وفي التفاصيل، تميَّزت هذه التسوية الأمريكية **بثلاث** سمات: **أولاها** أن قاعدتها هي صيغة «الأرض مقابل السلام»؛ وهي مُبْهمة بحيث لا يجري فيها تعريفٌ صريحٌ للحدَّين: أية أرض ستعود مقابل السلام، وهل هي كل الأرض التي احتُلَّت في ١٩٦٧ أم بعضها، وما حدود ذلك السلام: إنهاء حالة الحرب أم التطبيع وإقامة العلاقات الديبلوماسية. ثم هل سينجم عن الانسحاب عن الأرض إقامة دولة فلسطينية...؟ و**ثانيتها** أنها (تسوية) لم تطرح على نفسها البحث في تنفيذ القرارات الدولية ـ ومنها القراران ٢٤٢ و٣٣٨ ـ وإنما اعتبرت هذه أساساً من أسس المفاوضات لا غير. و**ثالثتها** أنها لم تحدِّد هدف التفاوض قبْلا، بل تركت الحلّ السياسيَّ رهناً بمرجعيةٍ أخرى غير مرجعية القانون الدولي هي: طاولة المفاوضات وما ستسفر

عنه على قاعدة المقولة السياسية المجافية للقانون: المفاوضات سيدة نفسها!!!

كانت النتيجة أن هذه التسوية الأمريكية ـ غير القائمة على مقتضيات القانون الدولي ـ وضعت سقفاً نهائياً لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ورهنتهما بما «تستطيع» «إسرائيل» أن «تتنازل عنه»! بل فرضت على المفاوض الفلسطيني أن يتجرَّع هذه القاعدة بوصفها مرجعيةَ عملية التفاوض. والمؤسف أنه مع علْم ذلك المفاوض (الفلسطيني) بأن الولايات المتحدة ليست راعياً نزيها ولا وسيطاً محايداً، لم يُبْدِ كبيرَ اعتراضٍ على مبدأ «الرعاية» الأمريكية مكتفيا بمطالبة «الراعي» بالتزام حيادٍ سياسيّ يَعْرف سلفاً أنه مستحيل!

. . . تلك كانت حصيلة التسوية الأمريكية فلسطينياً منذ مدريد، وخاصة «اتفاق أوسلو» حتى اليوم. سيقول قائل إن هذه التسوية اصطدمت بحاجز الرفض الفلسطيني منذ لاءات ياسر عرفات في «مفاوضات كامب ديفيد الثانية» ـ في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ـ ومنذ انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠؛ وهذا صحيح، ولكن، على القائل إياه أن يأخذ في الحسبان حقائقَ **ثلاثاً**: هي أن ياسر عرفات، الذي قاوم إملاءات أمريكا و«إسرائيل» في اللحظة الحاسمة، ورفض المساومة على القدس وحق العودة، لم يعد في الصورة بعد أن غيَّبَه الاغتيال الصهيوني. وأن نخبةً فلسطينية جديدة توجد اليوم في موقع القرار، وليس ثابتاً تماماً أنها مستعدة لتكرار لاءات ياسر عرفات: وهي المندفعة أكثر نحو خيار المفاوضات بعد أن ضُخَّت فيه الحياة من جديد بعد اغتيال أبي عمّار. ثم إن المقاومة نفسَها باتَت أقرب ما تكون إلى القبول بخيار التسوية أو ـ على الأقل ـ إلى تأمين فرصةٍ جديدة له منذ قيام العهد السياسي الفلسطيني الجديد في مطلع العام ٢٠٠٥ تحت عنوان التهدئة. ولهذه الأسباب جميعاً، ثمة ما يبعث على الشعور بأن استئنافاً جديداً لأوهام التسوية سوف يأخذ مداه في المرحلة القادمة، وسيُمدِّد محنة الشعب الفلسطيني لفترة أخرى ليس يُعْلَمُ مَداها.

وإذا كان من أوجب الواجبات على شعب فلسطين وحركته الوطنية أن يُطْلق مراجعةً نقديةً جريئةً لتجربة العمل الوطني في المرحلة الأخيرة، فإن على رأس الموضوعات التي تحتاج منه إلى مراجعةٍ مسألةَ خيار التسوية الذي استقرت عليه قوى رئيسة من ذلك الشعب ومن تلك الحركة، وخاصة في ضوء ما انتهى إليه ذلك الخيار من إخفاقاتٍ . . . ومن كوارث.

القسم الأول

مراجعات سياسية لتجربة العمل الوطني الفلسطيني

الفصل الأول

في نقـد أخطـاء الثـورة الفلسطينيـة

أولاً: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية

أزمنتْ أزمةُ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ مطالع عقد السبعينيات من القرن الماضي: منذ كانت ثورةً إلى أن أصبحت سلطة. ثمة عوامل **موضوعية** تفسّر تلك الأزمة وتلقي الضوء على أسباب استفحالها مع الزمن. وهي عوامل لم تكنِ الحركةُ الوطنية الفلسطينية مسؤولة عنها، ولا كان في مُكْنِها، دائماً، تذليل استعصائها أو التخفيف من وطأتها الشديدة على مشروعها السياسي. غير أن بعض عوامل تلك الأزمة كان **ذاتياً**: يعود إلى الحركة الوطنية والثورة نفسها، أي كان من نتائج خيارات وسياساتٍ أقدمتْ عليها، وكان في وسعها، دائماً، تصحيحُها أو إعادةُ النظر فيها. ولقد كان لتضافر تلك العوامل جميعاً ـ ما كان منها في حكم المفروضِ المَقْضيِّ أمرُهُ وما كان منها في حكم المصنوع الممكنِ ردُّه ـ أبلغُ الآثار في تعريض المَشروع الوطني الفلسطيني إلى هزّاتٍ كثيراً ما أفقدتْهُ التوازن أو أدخَلَتْهُ في دورة تناقضاتٍ لم يكن يَخْرُجُ منها حتى يدخل في أخرى.

لِنُلْقِ نظرةً على العوامل التي أنتجت أزمة العمل الوطني الفلسطيني، وعلى السياقات والمحطات التي قطعتها هذه الأزمة المستمرةِ من دون انقطاعٍ حتى اليوم.

١ ـ العوامل الموضوعية

تلقَّتِ الثورةُ الفلسطينية نتائجَ نشوئها في الجوار العربي لفلسطين، وعَمَلِها الطويل انطلاقاً منه، وطأةً شديدةً على حرية حركتها وعلى استقلالية قرارها كما على أصالة برنامجها الوطني وثوابته الاستراتيجية. وليس يستقيم أيُّ تحليلٍ لحالة التراجع المستمر في منسوب الالتزام الفلسطيني بثوابت الثورة ـ على نحو ما أعلنت عنها أثناء

سيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير في النصف الثاني من الستينيات ـ ولا لحالة الإمعان في التعايش مع سياسات الأمر الواقع، إلاّ بمطالعة الأوضاع التي نشأت في مناخاتها الحادة، فوضَعَتْ أمام حركتها حدوداً محروسة، ورسمت لتطلعاتها الوطنية سقوفاً سميكة، لم تكن تملك دائماً ـ بل لعلّها لم تملك أبداً ـ أن تتخطاها.

وليس معنى هذا أن نبرّر للثورة الفلسطينية أخطاءَها أو مسؤولياتها عمّا أخطأت فيه، وهو كثير، وإنما أن نفهم ما هي السياقات الموضوعية التي عمِلَت فيها وطالتْها أحكامُها القهرية فقادتْها أحياناً ـ حتى لا نقول في معظم الأحيان ـ إلى ما قادتْها إليه من صنيع سياسيٍّ لم يكن متناسباً مع الأهداف التي قام عليها المشروع الوطني الفلسطينيّ عندَ انطلاقة الثورة.

نشأتِ الثورةُ ونَمَت وتوسَّعت أُطُرها ومؤسساتُها في الجوار العربي لفلسطين. ساعدت حرب حزيران/ يونيو ٦٧ واحتلال ما تبقَّى من فلسطين على تكريس ذلك الوجود خارج الأرض المحتلة، وعلى أن تكون البيئةُ الاجتماعية الفلسطينية المفتوحة أمام الثورة هي ـ حصراً ـ بيئةَ المجتمع اللاجئ في مخيمات الأردن ولبنان وسورية؛ وهي البيئة التي غذَّتها بالمقاتلين وبالأطر التي عملت في مؤسساتها السياسية والإعلامية والخِدْمية. . . إلخ.

لم تكن الثورة، لهذا السبب، مسؤولة عن وجودها خارج أرض فلسطين لأن الغزوة الصهيونية اقتلعت قسماً عظيماً من شعب هذه الأرض الأصلي وقذفت به وراء الحدود، وفرضت موضوعيّاً على ردوده الوطنية على فعل الاغتصاب والاقتلاع والاحتلال أن تنطلق من المواقع العربية التي قُذِف باللاجئين إليها. كان يمكن أن يكون أمرُها مختلفاً لو نشأت مقاومةٌ مسلحةٌ مديدة بعد حرب العام ١٩٤٨، مثلما نشأت كذلك في العام ١٩٦٥. وحينها كانت تستطيع أن ترسّخ قواعدها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (على ما في ذلك من صعوبة في ظل إشراف الأردن ومصر حينها على تلك المناطق). لكن الثورة لم تنطلق ـ في صيغتها الجديدة التي مثَّلها العمل الفدائي ـ إلا في منتصف الستينيات. ولم يكن أمامها كبيرُ مجالٍ لتثبيت وجودها في تلك المناطق التي سرعان ما وقعت في قبضة الاحتلال الصهيوني.

كانت حالةُ الحركة الوطنية الفلسطينية من الحالات التاريخية المعاصرة النادرة التي وجدتْ فيها ثورةٌ مسلحةٌ نفسَها محمولة على النشوء والنموّ والامتداد خارج أرضها. ولعلّها استفادتْ إلى حدٍّ ما من واقع أن المحيط العربي الذي عملت فيه كان منخرطاً ـ بدوره ـ في أشكالٍ من الاشتباك مع «إسرائيل»، و ـ بالتالي ـ أتى يمثّل بالنسبة إليها، وبأشكال مختلفة ومتفاوتة، **حاضنةً** زوَّدتْها بالقاعدة الجغرافية للعمل،

وبالدعم السياسيّ والعسكريّ. لكن ذلك لم يكن دائماً قاعدةً في سلوك الجوار العربيّ مع الثورة، إذ كثيراً ما وجدتِ الأخيرةُ نفسَها مدفوعةً إلى تلقِّي ضريبةِ وجودها في ذلك المحيط من قرارها ومن دماء مقاتليها!

ما كانتِ الإقامةُ الاضطراريةُ للثورة الفلسطينية في المحيط العربي مريحةً في المطاف الأخير، أي حين نقيسُ المسافةَ الفعلية بين حسبان ذلك المحيط حاضنةً وملاذاً وبين قراءة درجة الاحتضان التي كان يقدّمها فعلاً. وليس مردُّ فقدان «الراحة» في ذلك المحيط إلى أنه لم يعوِّض ـ ولا يمكنه أن يعوِّض ـ عن ساحة العمل الفعلية للثورة (فلسطين)، أو إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية عاشت حالاً من المعاناة من الشعور بالاغتراب والمنفى، فهي كانت تستطيع ـ بكل موضوعية ـ أن تقيم في هذا «المنفى» العربي من القواعد العسكرية والمؤسسات ما لم يكن في وُسْعها أن تُقِيمَهُ على أرض فلسطين تحت الاحتلال. وكان يَسَعُ قادتها أن يتحركوا بحرّيةٍ نسبية في الأردن وسورية و ـ خاصة ـ لبنان وأن يتنقلوا بين تجمّعات شعبهم في المخيمات وبين بلدان العالم كما لا يسعهم ذلك في فلسطين. ولكن مردَّ تلك الإقامة غير المريحة إلى أنها رتَّبَتْ على الثورةِ ومنظمة التحرير نتائجَ وتبعاتٍ حدَّت كثيراً من قدرتها على إدارة فصول معركتها الوطنية بالقدر الذي تقتضيه تلك الإدارة من الحرية.

لنطالع **حالتينْ** من الثمن السياسيّ الفادح الذي وجدتِ الثورةُ نفسَها محمولةً على دفعه لقاء تلك الإقامة الاضطرارية.

أولهما الفقدان التدريجي لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني. فالثورة المدفوعة إلى تلك الإقامة الاضطرارية في الجوار العربي، حملتْ مشروعاً وطنيّاً لم تكنِ الأوضاعُ الرسمية العربية لتتحمَّله، ولا كانت قواها الذاتية تسمح لها بأن تتحمّله حتى إن أرادتْ ذلك أو رغِبَت فيه. كان مشروعُ الثورة تحريرَ الوطن من الاغتصاب الصهيوني. وهو مشروعٌ حملتْه منذ العام ١٩٦٥، أي قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بعامين ونصف. ومعناه أنه (مشروعٌ) انصرف إلى تحرير المناطق المحتلة في حرب العام ١٩٤٨: التي قامت عليها دولة إسرائيل. ولم يكن وارداً عند الثورة ـ حينها ـ إقامةُ دولةٍ في المناطق التي لم تقع في قبضة الاحتلال (الضفة والقطاع والقدس الشرقية)؛ فالوطن كان في عقل الثورة وعملها السياسي (هو) فلسطين الطبيعية الواقعة بين النهر والبحر كما اصطُلح على ذلك في أدبها السياسي.

كان ذلك يعني، في المقام الأول، أن الثورة تقترح على الوضع العربي ـ وخاصة في البلدان المجاورة لفلسطين ـ برنامجاً للتحرير ينوء الوضعُ العربيُّ بحمْله ويتجاوز سقفَ الممكن السياسيِّ لديه. كان يعني نقضاً لاتفاقات الهدنة، المبرمة بين الدول

العربية و«إسرائيل» بعد حرب العام ١٩٤٨، وفتح جبهات الصراع العربي ـ الصهيوني عسكريّاً في شروط لا تملك فيها هذه الدول القدرةَ على خوض حربٍ جديدة. لقد كانت الثورةُ تُدْرك ـ ويُدرِك معها النظام العربي ـ أن العمل الفدائي المنطلق من الحدود العربية لفلسطين لا يشكل حرباً بذاته، لكنه يملك أن يستدرج «إسرائيل» إلى ردّ واسع تجد الجيوشُ العربيةُ نفسها أمامه مدعوةً إلى المواجهة ولو من مدخلٍ دفاعيٍّ محض.

حَصَلَ التناقضُ إذن، ومنذ البداية، بين جدولَيْ أعمالٍ مختلفينْ: أولهما يُقْفِل الجبهات ويُحكِم الإقفال، والثاني يجرّب أن يفتحها للزجّ بالجيوش العربية في المعركة. وما كان لأحدٍ أن يسمح للثورة بأن تأخذ حريتها كاملةً في تقرير مصير الجبهات مع «إسرائيل» وفي تسخينها أو إشعالها لأنه ليس مسموحاً لها بأن تملك قرار الحرب. وحتى حينما فتح الرئيس عبد الناصر الباب أمام العمل الفدائي، بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فهو ما أقدم على ذلك قصد فتح جبهة الحرب بقدر ما أراد من ذلك العمل ـ مترابطاً مع حرب الاستنزاف ـ إشغال «إسرائيل» من أجل بناء حائط الدفاع الصاروخي وإعادة تأهيل الجيش المصري.

ومع أن منظمة التحرير تراجعتْ ـ ولو تكتيكياً في البداية ـ عن برنامج التحرير الشامل، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فتبنَّتْ برنامجاً مرحليّاً شدَّد على حلٍّ وطني في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، إلاّ أن ذلك لم يَعْنِ ـ بالنسبة إلى الوضع العربيّ الرسمي ـ أن خطر إقدام الثورة على فتح جبهات الصراع مع «إسرائيل» زال أو تضاءل. ذلك أن حرب العام ٦٧ والنتائج الكارثية التي قادت إليها رَفَع من مخاوف الحرب أكثر، ودفع السياسة الرسمية العربية إلى تشديد رقابتها على الثورة وحركتها في مواقع انتشارها في الجوار العربيّ لفلسطين. ناهيك بأن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف المرحليّ نفسِه (بناء سلطة وطنية في مناطق الـ ٦٧) يقتضي ـ هو أيضاً ـ معركةً وقتالاً لإجبار الاحتلال على الانكفاء والجلاء.

لقد كان على الثورة أن تعمل ضمن الهوامش المتاحة لها في الجوار العربي: وهي هوامش ضيّقة جدّاً منذ البداية. لكنها كانت تضيق أكثر فأكثر مع الزمن. وكان عليها أن تدفع الثمن من بُناها المادية والبشرية كلَّما جرَّبَتْ أن توسِّع تلك الهوامش، أو ترفع سقف تطلعاتها، أو تخرق الخطوط الحُمْر المرسومة لحدود حركتها. ولقد دفعتِ الثمن أكثر من مرة: في معارك عمّان وإربد والزرقاء وجرش وعجلون مع الجيش الأردني (١٩٧٠)، وفي الصدام الواسع بين قواتها وقوات الجيش السوري في لبنان (١٩٦٥). وفي الحالَيْن ـ كما في الأحوال جميعاً ـ دفعتِ الثمن السياسيَّ الكبير: فقدان القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وثانيهما الانضواء السياسيّ الفلسطيني في النظام الرسميّ العربي. ذلك أن العمل الفلسطيني تحت سقف القرار العربيّ دَفَعَ الثورةَ ومنظمة التحرير تدريجيّاً نحو تعطيل برنامجها الوطنيّ المستقل، والتحرُّك وفق برنامج السياسة الرسمية العربية المتواضع جدّاً في مطالبه الفلسطينية والعربية، وخاصة بعد حرب ١٩٦٧. وما كان أمام الثورة من خيارٍ آخر سوى تركيب «أجُنْدَتها» السياسية على «الأجُنْدة» الرسمية العربية لكي تحفظ لنفسها حقَّ البقاءِ السياسيِّ في جوارٍ عربيٍّ اشتدَّتْ رقابتُه عليها وخاصة بعد الصّدام المسلَّح العنيف بينها وبين النظام الأردنيّ في العام ١٩٧٠، وبعد اتساع نطاق نفوذها في لبنان في عقد السبعينيات وصدامها المسلّح مع الجيش السوري في العام ١٩٦٧.

ولم تتوقف مشكلة القرار الفلسطيني عند حدود اضطراره لإعادة تصميم نفسه على مقاس البرنامج الرسمي العربي المتواضع حيال مسائل الصراع العربي ـ الصهيوني فقط، بل تعدَّت ذلك بكثير حين بات على ذلك القرار أن يقطع رحلةَ التنازل في ركاب السياسة العربية الرسمية وهي تقطع أشواط ذهابها نحو المزيد من التنازل والاستنقاع! فلقد بدأ البرنامج العربي الرسمي في الصراع العربي ـ الصهيوني برنامجاً دفاعيّاً واعتراضياً بعد الهزيمة، وحَمَل عنوان برنامج «إزالة آثار العدوان» مستقرّاً على رفضِ الاعتراف بنتائج الحرب (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض)، وعلى إعداد النَّفسِ لمواجهةٍ قادمة على خلفيةِ أن «ما أُخِذَ بالقوة لا يستردُّ بغير القوة» ـ على قول عبد الناصر ـ لكنه انتهى إلى التسليم بمبدإ التسوية السياسية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وهو الانحدار الذي أصاب برنامج الثورةِ نفسَه حين جَنَحَت ـ مثل باقي الأنظمة ـ إلى العمل ضمن نطاق خيار التسوية والمؤتمر الدولي.

ومع أن الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثِّلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني ـ في القمة العربية المنعقدة في الرباط في العام ١٩٧٤ ـ شكَّل واحداً من أهم المكتسبات التي حصلت عليها الثورة منذ ميلادها، ووضعت حدّاً لمحاولات الاحتواء والوصاية المفروضة على قضية فلسطين وعلى التمثيل الفلسطيني من قبل بعض الأنظمة العربية. . . ؛ وعلى الرغم من أن ذلك الاعتراف مَنَح المنظمةَ شرعيةً عربية رسمية وفتح أمامها أبواب الاعتراف الدوليّ، إلاّ أنه رتَّبَ على سياساتها نتائجَ بالغةَ السلبية ومنها انضواؤُها في نطاق السياسات العربية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. إذ بات على منظمة التحرير، منذ ذلك التاريخ، أن تراعيَ الحدَّ الأدنى العربي وتعمل ضمن أحكامه، وبات عليها أن تتدحرج نحو ازدراد التنازلات العربية باسم التمسُّك بالتضامن العربي.

* * *

تلك كانت نتائج الإقامة الاضطرارية للثورة في الجوار العربي، والثمن السياسي الفادح الذي دفعتْه لقاء تلك الإقامة من برنامجها الوطني التحرري. ومن المؤسف أنه حتى حينما عادت أُطرها ومؤسساتُها إلى الداخل الفلسطيني، منذ العام ١٩٩٤، لم تستطع أن تتحرَّر من عبء تلك النتائج عليها حتى اليوم، ولا نجحت في تصحيح ما أصاب برنامَجها الوطني من تحريف!

ولم تتوقف أخطاءُ الثورة الفلسطينية في حقبة لجوئها الاضطراريّ إلى الجوار العربي لفلسطين ـ أي بين العامين ٦٧ و٨٢ من القرن الماضي ـ عند حدود انزلاقها إلى خيار المرحلية وخيار التسوية فقط. فقد كان يمكن لذلك الانزلاق ـ على فداحة النتائج التي ترتَّبت عليه ـ أن يبقى ضمن نطاق ما يمكن تسميتُه بالتوجهات غير المحسوبة في التخطيط الاستراتيجي، ولكن القابلة ـ في الوقت نفسِه ـ لمراجعةٍ تتدارك بها نفسَها وتصحّح بها ما عَرَضَ من انحرافٍ أو سوءِ تقدير. غير أن مسلسل الأخطاء الذي ارتكبته قيادةُ الثورة الفلسطينية (قيادة المنظمة وقيادات الفصائل) اتَّصلتْ حلْقاتُه على نحوٍ تعاظمت فيه تأثيراتُه السلبية على مجمل العمل الوطني الفلسطيني، وأدخلَتْهُ في تناقضاتٍ كان في غنًى عنها، أو أفْقَدَتْهُ مواردَ قوةٍ كان في مسيسِ الحاجة إليها.

لِنَقِف سريعاً أمام **ثلاثةٍ** من أكبر تلك الأخطاء وأكثرها تأثيراً سلبيّاً في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية:

أوَّلُ تلك الأخطاء **دخولُ الثورة في تناقضات الوضع العربي** وصيرورتُها قوةً في الصراع السياسي الداخلي في البلدان التي كانت لها فيها قواعدُ ومؤسسات مثل الأردنِ ولبنان. من النافل القول إنها دفَعَتْ ثمن وجودها خارج أرضها، وفي جوارٍ عربيّ ما كان يمكنه أن يفتح أمامها هوامش واسعة للحركة مخافة ذهابها إلى حدّ إسقاط الهدنة واستدراجِ إسرائيل إلى مواجهةٍ لا يريدُها أيُّ نظامٍ عربيّ. ومع ذلك، كان في وسع الثورة أن تُحسِن إدراك هذا الوضع الحَرِج الذي انوضعت فيه منذ عملية الاقتلاع الصهيونية في حرب ٦٧ واضطرارها إلى العملِ من خارج الأرض المحتلة. وفي جملة ما كان عليها أن تُحسِن إدراكَهُ حاجَتَها إلى أن تُحوِّلَ البلد المُضيف إلى حاضنةٍ ـ شعبية ورسمية ـ للثورة لا أن تخاصمَه وتَسْتَعْدِيه فتدفعُه إلى مواجهتها أو عزلها.

إن شعاراتها الذاهبة إلى «وحدة الضفَّتين» وإلى المطالبة بـ «كل السلطة للمقاومة»، وسياسات الأمر الواقع التي فرضتها في عمّان والزرقاء وإربد وعجلون فحوَّلتْها إلى سلطةٍ موازية للسلطة الرسمية، رفعَتْ من معدّل مخاوف النظام الأردني على استقراره ووجوده وعجَّلت بالصّدام بينه وبين الثورة، وبسحْق قواها وقواعدها. والخطأُ نفسُه

تكرَّر في لبنان: مع النظام، وخاصة مع فريقٍ سياسيّ («الجبهة اللبنانية») رأى في الثورة إخلالاً بالتوازن السياسي (والطائفي) في البلاد. فكان انزلاقُ الثورة إلى الحرب الأهلية اللبنانية، من خلال محالفةِ فريقٍ (الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط) واستعداءِ آخر (قوى «المارونية السياسية»)، أقصرَ الطرق إلى الإضرار بمركزها في لبنان[1]. وفي الحالين: في حال الأردن وفي حال لبنان، وجدتِ الثورةُ نفسَها منغمسةً في حروبٍ لم تنشأ من أجلها ولم تكن على جدول حلمها الوطني حين انطلقت، ولم تكن لها من وظيفةٍ سوى استنزافها وحَرْف وجهة بندقيتها: من مقاتلةِ العدوّ إلى قتال الأهل (حتى وإن كان في جملة الأهل خصوم ارتضوا ضرب الثورة عسكريّاً).

وثاني الأخطاء جُنوحُ قيادة الثورة المتزايد نحو **سياسةٍ انعزاليةٍ تجاه المحيط العربي.** بدأ التعبير عن هذه الانعزالية في صورةِ شعارٍ وطنيٍّ نظيفٍ لا يملك أحدٌ أن يُشَكّك في طويَّتِهِ أو يطعن في شرعيته، هو شعار: **استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.** ولقد برَّرَهُ، بَداءَةً، أن الثورةَ كانت تخشى ممّا سمَّتْه بسياسات الوصاية الأردنية على الشعب الفلسطيني وقضيته، وخاصة مع إعلان مشروع «المملكة المتحدة». مثلما برَّرَهُ إصرار سورية على الإمساك بالتمثيل الفلسطيني عقب الصّدام السوري ـ الفلسطيني في لبنان في العام ١٩٧٦، ومحاولاتها مصادرة قرار منظمة التحرير. لكن شعار استقلالية القرار سرعان ما أسفر ـ في ما بعد ـ عن مضمونٍ انعزاليّ أتت نتائجُ الغزو الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت وخروج قوات المقاومة الفلسطينية (١٩٨٢) تكرّسه وتحوِّلُه إلى ما يشبه السياسة الرسمية: السياسةُ عينُها التي قادت إلى الانشقاق التفاوضيّ (= عن مفاوضات واشنطن) وفَتْحِ قناة «أوسلو» ومحاصَرةِ القضية الفلسطينية في نَفَقِها منذ ذلك اليوم حتى الآن!

ووجْهُ المفارقة في هذه الانعزالية الفلسطينية تجاه المحيط العربي وتجاه السياسة العربية أنها أتتْ كذلك ـ أي انعزالية ـ تجاه فريقٍ من النظام الرسميّ العربي، بينما استمرتِ السياسةُ الفلسطينية مفتوحة على عواصمَ عربية أخرى ومتناغمةً أشدَّ ما يكون التناغمُ مع حدّها الأدنى منذ قمة فاس الثانية (١٩٨٢) حتى اليوم! الأمر الذي يعني أن تلك الانعزالية كانت وجهاً آخر لسياسةِ انحيازٍ فلسطينيٍّ لمحورٍ عربيّ ضدّ محورٍ آخر. وهكذا مثلما دخلتِ الثورةُ فريقاً في تناقضاتِ البلد العربيّ الواحد فانحازت إلى طرفٍ على حساب آخر، كذلك دخلت فريقاً في تناقضات العلاقات

---

(١) انظر في: محسن إبراهيم، **آفاق العمل الوطني** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤)، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

العربية ـ العربية لتصطف مع جهةٍ ضدّ أخرى. وفي الحالين، لم تنجح في إنتاج حاضنة عربية ـ شعبية ورسمية ـ لها، أو على الأقل لم تعمل بما يكفي لِتَوْسِعَةِ نطاق حلفائها في الوطن العربي.

أمّا **ثالث** تلك الأخطاء، **فعدم إقامة الحياة السياسية الفلسطينية الداخلية على قواعد العلاقات الديمقراطية**. ويستطيع القارئ في تجربة الثورة ومنظمة التحرير أن يقف على صورٍ مختلفة من انعدام العلاقات الديمقراطية فيها. فلقد غابت في العلاقة بين فصائل الثورة وداخل كل فصيل؛ وتضاءلتْ نسبتُها داخل مؤسسات منظمة التحرير على نحو ما كشفت عن ذلك أشكالُ التمثيل في أجهزة المنظمة (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) وفي مؤسساتها (الاجتماعية، الإعلامية)؛ وغابت في صورةِ غيابٍ للمؤسسات بالمعنى الحديث (أي من حيث تكون محكومة بروح مؤسَّسيّة). أما أعلى صور التعبير عن انعدامها، فكان ـ من دون جدال ـ ذلك الطغيان الكبير لأسلوب احتكار القرار وتهميش الأجهزة.

وكانتِ النتائج فادحة: جدَلٌ سياسيّ محتدم بين الفصيل الأكبر وسائر الفصائل استنزف الحياة الوطنية طويلاً، وفقدانٌ لِلثِّقة بين الجميع، والإقصاء المتبادل، والتحريضُ على القيادة، وتوهينُ الوحدة الوطنية، والانشقاقات. وقد بَلَغَ ذلك كلُّه ذروَتَه في الحرب الأهلية الطاحنة التي اندلعت، بداءَةً، داخل «فتح» ثم تعمَّمت على فصائل أخرى في صيف العام ١٩٨٣ في البقاع والهِرْمِل ومخيمات «البدّاوي» و«نهر البارد» في شمال لبنان!

❋ ❋ ❋

لم تَحْصُدِ الثورةُ من هذه الأخطاء سوى خساراتٍ فادحة أضافَتْها إلى رصيد الخسارات لديها: فقدانُ الحاضنة العربية ـ الشعبية والرسمية ـ للثورة، وسوءُ تنظيم البيئة الاجتماعية والوطنية الداخلية للثورة. وفي الحالين، أضاعت على نفسها بهذه الأخطاء ـ وبغيرها ـ موارد قوة كانت دائماً في حاجةٍ إليها.

٢ ـ العوامل الذاتية

إذا تركنا جانباً العوامل الموضوعية لأزمة العمل الوطني الفلسطينيّ، حيث لم يكن للحركة الوطنية ومنظمة التحرير مسؤولية في عملية الاقتلاع الصهيوني لقسم من الشعب الفلسطيني من أرضه وإجباره على لُجوءٍ اضطراريّ إلى الجوار العربي، ولم يكن لها مسؤولية في رسم سقوفٍ سياسية لحركتها في ذلك الجوار المراقَب بشدة من النظام الرسميّ العربي، فإن أسباباً وعوامل أخرى في تلك الأزمة لا يمكن النظر إليها إلا

بما هي عوامل ذاتية، أي بما هي نتائج خيارات سياسية اتخذتها الثورة ومنظمة التحرير وكان لها الأثر البالغ في إضعاف المشروع الوطني الفلسطيني، بل وأخْذِه بعيداً عن مقدماته أو منطلقاته التأسيسية.

لِنَقِف عند **وجهيْن** من وجوه الأزمة الذاتية في العمل الوطني الفلسطيني:

مثَّل الوجهَ **الأول** من ذينك الوجهين **الانتقالُ** السياسيُّ **غيرُ المحسوب** إلى فكرة **المرحلية** في العمل الوطني الفلسطيني. أتى ذلك الانتقال في امتداد جدلٍ سياسيٍّ داخليٍّ أَطْلَقَهُ حدثان كبيران هزَّت نتائجُهما السياسية الأوضاع في المنطقة، وكان لهما كبيرُ تداعياتٍ على أوضاع الثورة، هما: اقتلاع الثورة الفلسطينية من الأردن واندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر. قادت تصفية الثورة في معارك عمّان وأحراش جرش وعجلون، في العام ١٩٧٠، إلى فقدانها قاعدة ارتكاز (كانت لها في الضفة الشرقية لنهر الأردن) في مواجهة العدوّ، وفي التواصل مع قواها في الداخل: في الضفة الغربية المحتلة. وكان من الطبيعي عندها أن تلمع في وعي الثورة فكرة نقل قاعدة الارتكاز تلك إلى الداخل، أي إلى الضفة الغربية، ولكن هذه المرة من خلال صيغة قيام سلطة وطنية في أجزاء من ذلك الداخل تصبح قاعدةً لاستكمال عملية التحرير. أما حرب تشرين الأول/ أكتوبر، والنصر العربيّ النسبيّ الذي تحقَّق فيها، فأوحتْ نتائجُها بفرصةٍ لحلٍّ سياسيّ يقود إلى جلاء إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وكان على الثورة أن تسارع إلى قطف ثمار ذلك فلسطينيّاً حتى لا تعود الضفة الغربية إلى الأردن وقطاع غزة إلى مصر.

قد يقال إن الثورة وجدت في جنوب لبنان قاعدة ارتكاز بديلة بعد فقدانها الأردن. وهذا صحيح، لكن لبنان ما كان ليعوِّض لها عن الحاجة إلى قيام قاعدة في الداخل بعد أن تعلمت درساً من تجربتها في الأردن هو الثمن الفادح الذي عليها أن تدفعه دائماً من العمل خارج حدود فلسطين. وقد يقال إن النتائج العسكرية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كانت متواضعة عربيّاً، ولم تُحدث تعديلاً جدّياً في موازين القوة بين العرب و«إسرائيل» إلى حدٍّ تترجم فيه نفسها على مائدة التفاوض، وأن المفاوضات التي جرت ـ عقب الحرب ـ انتهت إلى اتفاقات فكّ الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، ولم تقدم أية إمكانية لحلٍّ سياسيّ يستفيد منه الشعب الفلسطيني. وهذا صحيح، لكن فكرة التسوية كانت قد بدأت حينها في التداول، وبدأ الاتحاد السوفياتي يدفع بها من أجل تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، لتبدأ في سياقها فكرة المؤتمر الدولي.

لَمَعَتْ حينها فكرة **المرحلية** لدى بعض فصائل الثورة (خاصة «فتح» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»). وكانت الأخيرة («الجبهة الديمقراطية») قد طرحت

برنامجاً من عشر نقاط[٢] يدافع عن فكرة المرحلية في العمل الوطني، ويُسْنِدُ دفاعَهُ عنها إلى إكراهات ميزان القوى، وإلى الممكنات الواقعية التي يفتحها الوضعان العربي والدولي. ثم لم تلبث هذه الموضوعات السياسية التي طرحتها الجبهة في صيف العام ١٩٧٣ أن تحوَّلت إلى برنامج سياسي للثورة تكرَّس منذ العام ١٩٧٤ ـ بعد إقراره في «المجلس الوطني» ـ باسم «البرنامج المرحلي» لمنظمة التحرير، وتَمَحْوَرَ حول فكرة قيام سلطة وطنية على أيّ شبر محرَّر من الوطن. ثم أتتِ الأحداث والتطورات التي أعقبت ـ وأتت في ركاب ـ إبرام «معاهدة كامب ديفيد» بين مصر و«إسرائيل» (١٩٧٩)، ثم حرب لبنان وحصار بيروت (١٩٨٢)، تذهب بتلك المرحلية إلى نهاياتها، فيتحول هدف إقامة سلطة وطنية على أيّ شبر محرَّر إلى هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧. وهذا التحوُّل في معنى المرحلية هو بالذات ما دفعنا إلى وصف ذلك الانتقال في الوعي السياسي الفلسطيني إلى فكرة المرحلية بالانتقال **غير المحسوب**.

ولقد أتى ثمنُ تلك المرحلية في العمل الوطني الفلسطيني، على النحو الذي أُدرِكتْ به وانتهتْ إليه، باهظاً جدّاً على مستقبل المشروع الوطنيّ برمته. إذْ قادتْ ـ في جملة ما قادت إليه ـ إلى **الانتقال من فكرة التحرير إلى فكرة الاستقلال (الجزئي)، من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة!** ثم لم نلبث أن اكتشفنا أن الاستقلال لم يتحقق، وأن الدولة لم تقُم، وأن المعروض اليوم ليس أكثر من شبهِ حكمٍ ذاتيٍّ طويلِ الأمد!

أما الوجهُ **الثاني** ـ وهو شديدُ الاتصال بالأول ـ فيتمثَّل في انتقال خيار الثورة من الكفاح المسلح إلى **التسوية** في امتداد رسوخ خيار الحلّ السياسيّ المرحليّ للمسألة الوطنية الفلسطينية في سياساتها واستراتيجيتها. ومثلما تدرَّجَ برنامج الثورة من تحرير كامل فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية عليها إلى برنامج استقلال بعض فلسطين وإقامة دولة مستقلة عليها، كذلك تدرَّجت أساليب الثورة من القتال إلى التسوية. في مرحلةٍ **أولى** كان التشديد قويّاً على أن طريق تحرير الوطن يمرُّ عبر ممارسة الكفاح المسلّح كوسيلةٍ **وحيدة** لنيْل الحقوق الوطنية. وفي مرحلة **ثانية**، بدأ الحديث عن الحق في استعمال الوسائل **كافة** لتحرير الوطن **وعلى رأسها** الكفاح المسلّح. أما في مرحلةٍ **ثالثة**، فارتفع التعيين وارتفعت عبارات الأولوية لتبقى الصيغة عامة: استعمال الوسائل كافة (أي السياسية والقتالية). ثم لم نلبث ـ في مرحلةٍ **رابعة** راهنة ـ أن شهدنا تشديداً حصريّاً على الوسائل السياسية والمفاوضات كسبيلٍ وحيد لنيْل

(٢) وهو برنامج سِيقَ في إطار مقررات الدورة الرابعة للجنة المركزية للجبهة المنعقدة في آب/ أغسطس من العام ١٩٧٣. انظر: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **الوضع في المناطق المحتلة ومهماتنا** ([د. م.]: منشورات الجبهة، [د. ت.]).

الحقوق! والأسوأ من هذا أن ذلك التشديد الحصري على السياسة والتفاوض جَرَى وما زال يجري بالتلازم مع إدانة المقاومة وعملياتها!

يرادف هذا التحقيب لوسائل الثورة تحقيبٌ آخر لرهاناتها السياسية. راهنت في المرحلة الأولى على قواها الذاتية وعلى الحركات الوطنية والتحررية العربية والعالمية. وراهنت في الثانية على قواها وعلى «المعسكر الاشتراكي» و«الأنظمة الوطنية» العربية. وراهنت في الثالثة على النظام الرسمي العربي والأمم المتحدة. وتراهن في المرحلة الرابعة ـ منذ «مؤتمر مدريد» في العام ١٩٩١ ـ على الولايات المتحدة الأمريكية!

لقد راودتِ التسويةُ وأوهامُها مخيالَها السياسيّ منذ ثلث قرن. لكنها قطعتْ في وعيها شوطاً من الحساب السياسيّ التراجعيّ كانت تنخفض فيه ـ في كل طورٍ من أطواره ـ معدَّلات التوقُّع والطموح لديها. وهكذا، فمن قبول مبدإ تسوية القضية الفلسطينية، مع مسائل الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ الأخرى، في إطار مؤتمرٍ دوليٍّ ترعاهُ الأمم المتحدة، إلى الاعتراف بقرارات «الشرعية الدولية» كافة والإصرار على تطبيقها جميعاً، إلى الاعتراف بالقراريْن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساسٍ للتسوية، إلى «إعلان الاستقلال» (في الدورة الـ ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨) على مقتضى القرار ٢٤٢ . . . إلخ. ومن القبول بصيغة المؤتمر الدولي الذي ترعاهُ الأمم المتحدة، إلى القبول بصيغة مؤتمر إقليمي («مؤتمر مدريد») يرعاه «الراعيان» الأمريكي والروسي؛ ومن القبول برعاية الراعيَّيْن إلى القبول بـ «رعاية» «الراعي» الأمريكي حصراً. ومن القبول بمفاوضاتٍ تقوم على مقتضيات القرار ٢٤٢، إلى القبول بمفاوضات تقوم على مبدإ «الأرض مقابل السلام». ومن القبول بمرجعية القرارات الدولية إلى القبول بـ «مرجعية» مائدة التفاوض. و«أخيراً»، من القبول بدولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع والقدس إلى القبول بحكمٍ ذاتيٍّ انتقاليّ لخمس سنوات بلغ اليوم ثلاثة عشر عاماً من عمره!

أما أطر التسوية، فبدأت تنحدر تدريجيّاً إلى قَعْرٍ لا قَرارَ له لِيَنْخفضَ مع انحدارها سقفُ المطالب الوطنية. وهكذا، فمن «مؤتمر مدريد» إطاراً للتسوية إلى حلٍّ منفرد في إطارٍ ثنائيّ غير متكافئ («اتفاق أوسلو»). ومن «أوسلو» إلى «طابا» و«القاهرة» و«شرم الشيخ» و«واي ريفر» و«اتفاق الخليل» . . . إلخ. ومن «أوسلو» إلى «تقرير ميتشل» فـ «خطة جورج تينت»، إلى «خريطة الطريق»، إلى «خطة شارون» لفك الارتباط في غزة، إلى «خطة أولمرت» للانطواء وتحديد حدود إسرائيل من جانب واحد. وما خَفِيَ أعظم.

***

لقد قدَّمت فكرتا المرحلية والتسوية مساهمةً كبيرةً في إصابة المشروع الوطني الفلسطيني في الصميم، وفي أخذه بعيداً عن مقدماته السياسية. وكان ذلك بسبب سوء تقديرٍ ـ وقعتْ فيه الثورة ـ لكيفية إدارة العمل الوطني.

ثانياً: الفرص المهدورة للخروج من الأزمة

١ ـ من الانتفاضة إلى التسوية

آذَنَ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧ بدخول الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير طوراً سياسيّاً جديداً يطوي حقبة الانكسار، ويفتح أمامها أفقاً للخروج من أزمنتها المزمنة. فلقد أتَتِ الانتفاضةُ ـ غِبَّ اندلاعها وفي مناخ الإحباط العام السائد حينَها ـ تقدِّم نفسَها في صورةِ حركةٍ اجتماعية وطنية تملك القدرة على توليد ديناميةِ صعودٍ جديدٍ للعمل الوطني بعد نكبته الكبيرة، في النصف الأول من الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، وعلى إنتاج حقائقَ سياسيةٍ نوعيةٍ تضع شعب فلسطين على مسافةٍ قريبة من نيْل حقوقه الوطنية. ولقد كان الحامل على الاعتقاد بقدرة الانتفاضة على إحداث هذا الانعطاف جملة أمور لعلّ أهمّها **ثلاثة**:

أوَّلها أن الثورة الفلسطينية خرجت من هزيمة عسكرية قاسية في لبنان: إبّان الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢، وخلال الحرب الأهلية الفلسطينية في البقاع والهِرمل والشمال في العام ١٩٨٣، ثم خلال «حرب المخيمات» في «شاتيلا» و«برج البراجنة» و«عين الحلوة» و«الرشيدية» بينها وبين حركة «أمل» في العام ١٩٨٥. أخرج الاجتياحُ وحصارُ بيروت مقاتلي منظمة التحرير من لبنان. وأتتْ أحداثُ الاقتتال في مخيميْ «البدّاوي» و«نهر البارد» تُخرِج من تبقَّى من مقاتلي «فتح» وقيادتها. أما «حرب المخيمات»، ففرضتْ انكفاءً كاملاً لبقايا السلاح الفلسطيني إلى داخل المخيمات. بَدا حينَها وكأنَّ حقبة الكفاح المسلَّح انصرمتْ من تاريخ الحركة الوطنية. وبدلاً من أن يَعْقُبَها خيارُ التسوية ـ وقد خِيضَ فيه فلسطينيّاً بعد الخروج من بيروت بمناسبة طرح «خطة ريغان» ـ حَصَلَ تدشين حقبة جديدة من العمل الوطني يَتوسَّل فيها الشعب بأدواتٍ جديدة غير العمل المسلّح، أعادتْ الأمل في النفوس وكشفت عن أن الحركة الوطنية لشعبٍ ما لا تنتهي لمجرَّد أنَّ تجربتَها المسلَّحة أخفقت.

والأهمّ في هذا الدّرس الأوّل الذي قدَّمته الانتفاضة أن الانتقال من الكفاح المسلَّح إلى الانتفاضة الشعبية ليس انتقالاً من أسلوبٍ في العمل الوطني إلى أسلوب آخر فحسب، بل **انتقالٌ بالعمل الوطنيِّ نفسِه من عَمَلٍ تنهض به نخبة سياسية وعسكرية (المنظمات الفدائية) تنُوبُ عن الشعب إلى عَمَلٍ يقوم به الشعب نفسُه**

بقطاعاته الاجتماعية كافة. وليس معنى ذلك أن العمل الفدائي صادَرَ العمل الوطني أو المبادرة الشعبية ـ لأنه هو نفسُه مَنْ أطلق الحركة الوطنية الحديثة وابْتَعَثَ الشخصية الوطنية الفلسطينية ـ بل معناه أن حقبة الكفاح المسلّح في الأردن ولبنان أنضجت شروطاً موضوعية وذاتية بات ممكناً فيها للشعب أن ينخرط في العمل الوطني فيُخرِجُه من نخبويته: هذه التي لم تكن خياراً ذاتياً بل حصيلةَ أوضاع موضوعية.

وثانيها أن الانتفاضة آذنت بإخراج الثورةِ من مأزقٍ وجدتْ نفسَها فيه منذ حرب العام ١٩٦٧، هو اضطرارُها (أي الثورة) إلى العمل من خارج أرضها: من الجوار العربي الذي حُمِلَتْ قواعدُها ومؤسّساتُها وحُمِلَ قادتُها وأطرُها ومقاتلوها على اللجوء الاضطراري إليه. لقد **نقلت مركز العمل الوطني من الخارج** (= العربي) **إلى الداخل** (الفلسطيني)، وأنهتْ رحلة التيه الفلسطيني في «المنافي» العربية. ولم يكن ذلك تفصيلاً صغيراً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بل أتى يمثِّل منعطفاً سياسياً بالمقاييس كلِّها. فها هي الثورة تعود إلى أرضها والوطن وتعمل من داخله. وإذا لم يكن ممكناً لها أن تُطْلق العمل المسلّح من الداخل في مراحل البداية، فقد يصبح ذلك متاحاً لها في ما بعد(*). وإذا أضيفَ إلى ذلك أن هذا الانتقال الحاسم لمركز العمل الوطني من الخارج إلى الداخل أتى في امتداد خروج الثورة من لبنان، وفقدانها آخر موقع لها في مواجهة إسرائيل، تبيَّن إلى أيّ حدٍّ كان ذلك الانتقال منعطفاً نوعيّاً. فلقد انتهت عملية الاقتلاع الصهيوني للثورة من لبنان إلى عكس ما توخَّتْه وتطلَّعت إليه. ففيما جرَّبتْ تلك العملية إخراج الثورة من ساحة المواجهة، بل من الوجود، قادت موضوعيّاً إلى إدخالها إلى العمق الفلسطيني.

وليس صحيحاً أن انتقال مركز العمل الوطني إلى الداخل سَحَبَ المبادرة من الثورة ومنظمة التحرير وَوَضَعَ القرار في أيدي نخبة سياسية فلسطينية جديدة، ذلك أن هذه النخبة نفسها تنتمي إلى فصائل منظمة التحرير (وإلى حركة «فتح» على وجهٍ غالب). ومن يستعيد بيانات «القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة»، أو أسماء قادتها، أو صلاتهم بقيادة الثورة، وخاصة الشهيد خليل الوزير («أبو جهاد»)، يقف بالدليل على أن الثورةَ ذاتَها التي خرجت من مرفأيْ بيروت وطرابلس هي عينُها التي تمدّ نفوذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثالثُها أن الانتفاضة أخرجت الثورة من مشكلةٍ مزمنة اسمها **فقدان القرار الوطني المستقل** ـ الناجم عن اضطرارها للتحرك ضمن حدود السقف الذي ترسمه

(*) وهو عينُ ما أصبح عليه الوضع منذ العام ١٩٨٩.

السياسة الرسمية للدول التي تقيم على أرضها ـ لتعيد هذا القرار إلى حضنها بعيداً عن أيّ وصايةٍ أو ابتزاز. ومن يستعيد وقائع السلوك السياسي لقيادة منظمة التحرير في الفترة التي أعقبت الانتفاضة، ونوع القرارات التي اتخذتْها بين العامينْ ١٩٨٨ و١٩٩١، يلحظ أن هوامش الحرية في اتخاذ القرار باتت أوسع لديها ممّا كانت قبْلاً، أي حين كان عليها أن تضرب الأخماس في الأسداس وتقرأ طالع النظام العربي في فنجان مَرْوحةٍ هائلةٍ من الاحتمالات قبل أن تَعْقِدَ أو تَحلّ في أيةِ مسألةٍ من مسائلها. ويكفي تمثيلاً لذلك أنه أمكنها، في هذه الفترة بالذات، أن تتخذ قراراً بـ «إعلان الاستقلال» في دورة المجلس الوطني في الجزائر(*)، وأن تدخل في حوارٍ مع الإدارة الأمريكية(**) بعد أن اعترفت هذه الأخيرة بمنظمة التحرير بعد طولِ إنكار.

ولقد وَضَعَ استقلال القرار الوطني في حوزة قيادة المنظمة إمكانيةً تاريخية نادرة لاستثمار نتائج الانتفاضة سياسيّاً بما يفضي إلى انتزاع الحقوق الوطنية لشعب فلسطين. وتستبين أهمية ذلك الاستثمار ـ في ما لو حصل على نحوٍ صحيح ـ من واقع ما حققته الانتفاضة من مكاسب كبرى في تنمية المجتمع الفلسطيني من الداخل، وإلحاق نكسة كبيرة بصورة إسرائيل في العالم، واستثارة أوسع حالةٍ من التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني ومن المساندة والتأييد لقضيته وحقوقه الوطنية. لقد فتحت الانتفاضة إمكانيةً جدية أمام الاستقلال الوطني، وحرّرت قرار الشعب من المصادرة والوصاية، ولم تقدّم فرصةً لغير قيادة المنظمة لاستثمار حصادها وحصيلتها بصرف النظر عن أن ذلك الاستثمار أضاع على نفسه الكثير.

* * *

بهذه المعاني وفَّرتِ الانتفاضةُ فرصةً تاريخية لإخراج الحركة الوطنية الفلسطينية من أزمتها، ولإعادة بنائها من جديد، ثم ـ وهذا هو الأهم ـ لوضع نضال الشعب الفلسطيني على مسافة حجرٍ من نيْل حقوقه الوطنية. لكن قيادة هذه الحركة لم تغتنم هذه الفرصة بما يكفي ولا أحسنَتْ استثمار نتائجها. إذْ سرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد: من وهم التسوية في «مدريد» إلى وهم التسوية في «أوسلو»!

نعم، من الإنصاف القول إن تبديد مكتسبات الانتفاضة في عمليةٍ سياسية فاسدة («مؤتمر مدريد») لم يكن خياراً فلسطينيّاً مريحاً، وإنما أتى في سياق ظروف

(*) في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٨٨.

(**) ترأس وفد منظمة التحرير في المفاوضات ياسر عبد ربه، وترأَّس الوفد الأمريكي روبرت بيليترو (السفير الأمريكي الأسبق في تونس).

دولية وإقليمية قاهرة ميَّزَها انهيار «المعسكر الاشتراكي» وحرب الخليج الثانية، وما نَجَم عنهما من انقلاب حاد في موازين القوى، ومن انفرادٍ كليّ للولايات المتحدة بإدارة الأوضاع والأزمات في العالم[٣]؛ مثلما أتى في سياق قبولٍ عربيّ عام بالمشاركة في مؤتمر التسوية ذاك، وعلى نحوٍ كانت تخشى فيه منظمة التحرير من عزلها سياسيّاً ومن قيام غيرها بتقرير مصير قضية شعبها مستفيداً من غيابها. ومع ذلك، إذا كان ذلك يبرّر لها نسبيّاً ـ وهو لا يبرّر في أيّ حال ـ المشاركة في مؤتمر فرضتْه نتائجُ حربٍ كبرى، فإن الذي لا سبيل إلى تبريره ـ على أيٍّ نحوٍ من الأنحاء ـ هو دخولُها في صفقة «أوسلو»[٤] والحكم الذاتي. لقد سدَّدَ ذلك أقسى ضربة لنتائج الانتفاضة وتضحياتها، وأطال أمدَ الوصول إلى تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني في الحدّ الأدنى منه: حق تقرير المصير والعودة وقيام الدولة!

٢ ـ «حماس» على خُطَى «فتح» ـ وتبقى الأزمةُ مفتوحة

أتى ميلاد السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ ـ بموجب «اتفاق أوسلو» (١٩٩٣) ـ يمثل لحظة الذروة في مأزق العمل الوطني الفلسطيني. لقد كرَّس نهائيّاً خطَّ التسوية في أسوإ صور التعبير عنه، ورهَنَ حقّ تقرير المصير الوطني وقيام الدولة المستقلة بمفاوضاتٍ ليست محكومةً بأية شرعية قانونية ولا مصمَّمة للوصول إلى أيّ هدفٍ معلن، ولا جدول أعمال لها سوى ما يفرضه المفاوض الإسرائيلي المدجَّج بالشروط والإملاءات. فلقد تبيَّن أنه ما كان للسلطة من وظيفة فعلية سوى حراسة الأمن الإسرائيلي من بندقية المقاومة، وتحرير إسرائيل من التزاماتها الدولية تجاه المناطق التي تحتلها (بما في ذلك معاهدات جنيف)، وتمكينها من الاستيطان الكثيف في أراضي الضفة الغربية، وإخراج قضية فلسطين من التداول السياسي: الدولي والعربي، وتجزئة هذه القضية بحصر تقرير المصير في فلسطينيي مناطق الـ ٦٧، وإسقاط حقّ العودة، وإغراق الساحة الفلسطينية في صراعاتٍ داخلية ذهبت بها أحياناً إلى حدود الصّدام. أما الدولة والقدس، فبَدَتا في تجربة السلطة وحصيلتها أبعد مما كانتا عليه قبلها وقبل «أوسلو» و«مدريد».

ثم أتتِ السلطةُ تفضح الداخلَ الفلسطينيَّ وما ينطوي عليه من مفاسدَ ومن

(٣) لم يكن هذا التقدير تقديراً سياسيّاً من «فتح» و«الجبهة الديمقراطية» ومن قادة الداخل (حيدر عبد الشافي، فيصل الحسيني. . .) فحسب، وإنما أتى يعبر عنه قسمٌ من مفكري الثورة ومناضليها القوميين مّمن لم يعرَف عنهم شغفهم بالتسوية مثل شفيق الحوت أو الراحل يوسف صايغ، مما يلقي ضوءاً على أن ظرفية الضغط الدولي والعربي تلك أمْلَتْ القدرَ الضروري من الواقعية السياسية على العقل الفلسطيني.

(٤) ذلك ما برَّر، في حينه، استقالات من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (شفيق الحوت، محمود درويش).

أشكال مختلفة من التعفن والاهتراء لم تكن واضحةً إلى هذا الحدّ في تجربة الثورة ومنظمة التحرير. فإلى جانب المذبحة التي تعرضت لها العلاقة بين الفصائل الفلسطينية حين بدأت «فتح» تتصرف بمنطق أنها «الحزب الحاكم» فتفرض إرادتها ـ عبر السلطة ـ على سائر الفصائل التي كانت شريكةً في الدّم والقرار، تعرَّض التمثيل الوطني الفلسطيني للتزويرِ والمصادرة حين نصَّبَتِ السلطةُ نفسَها بديلاً من منظمة التحرير فألغِتْ الأخيرةَ ومَحَتْ أي دورٍ ممكن لها. أما مكْمنُ التعفُّن الأساس، فكان جهاز السلطة الإداري الذي فرَّخ فيه الفساد وأَطْلَقَ ظواهرَهُ وعلاقاتِه في النسيج العام: الهدْر المالي، وتفويت المنافع للمحسوبين والأزلام، وسرقة المال العام، والصفقات المشبوهة، والعمولات على مشترياتٍ كَماليَّة وأساسية. ولقد زكمتْ روائحهُ الكريهةُ الأنوف، ودفعتْ قطاعاتٍ عريضةً من المجتمع إلى الاحتجاج بصورٍ مختلفة؛ بل وضعتْ في حوزةِ فريقٍ فتحاويّ مادَّةً للتحريض ضد قيادة الشهيد ياسر عرفات بدعوى تغطيته لرموز الفساد في السلطة[٥].

ربّما انتبه ياسر عرفات متأخراً ـ بعد ست سنوات عجاف من تجربة السلطة والتفاوض ـ إلى عُقْم الرهان على تسويةٍ سياسية مع إسرائيل، وإلى أن السلطة لم تَعُد نواةَ الدولة كما ظُنَّ. ومع أنه أدَّى دوراً اعتراضيّاً مميَّزاً على إملاءات الإدارة الأمريكية وإسرائيل في «مفاوضات الوضع الدائم» في «كامبد ديفيد ٢» (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، فَرَفَضَ التفريط بأي حقٍّ فلسطيني في العودة والقدس، مثلما رفض بعدها أيَّ صدام مع المقاومة أو حتى إدانتها؛ ومع أن العلاقة استقامت نسبيّاً بين السلطة والمقاومة منذ صيف العام ٢٠٠٠ وإلى حين رحيل ياسر عرفات؛ ومع أن «فتح» عادت إلى تقاليدها الثورية فدخلت إلى ساحة المقاومة من خلال «كتائب شهداء الأقصى»؛ إلاّ أن شيئاً كثيراً لم يتغير في مشهد الأزمة الحادة التي ألَّمت بالمشروع الوطني الفلسطيني. فقد ظلَّ في نفق خيار التسوية والاعتراف بحدود الوطن الصغير في الضفة والقطاع، وفي نفق سلطةٍ لم تكن تزيد إلاّ تآكُلاً وخاصة منذ الاجتياح الإسرائيلي للضفة وتدمير مؤسسات السلطة بدءاً من ربيع العام ٢٠٠٢.

❊ ❊ ❊

هل تغيَّر شيءٌ من هذا كلِّه بصعود «حماس» إلى مركز السلطة بعد الانتخابات التشريعية وتشكيلها حكومة؟ بل هل تغيَّر بعد أن باتت «حماس» القوةَ السياسية الأكبرَ

---

(٥) كان «المنتفضون» في غزة على الفساد ـ في صيف العام ٢٠٠٤ ـ ممَّن أعلنوا حقّاً أُرِيدَ به باطل. فالاتهام بالفساد طالهم من الشعب قبل غيرهم.

تمثيلاً في الداخل الفلسطيني على الأقل؟ وإذا جازَ أن نتحدث عن عهديْن سياسيَّيْن وعن عهديْن حكوميَّيْن ـ وهو يجوز ـ يصبح السؤال على النَّحْو التالي: **هل اختلفت صورةُ العمل الوطني الفلسطيني في عهد حركة «حماس» عما كانت عليه في عهد حركة «فتح»؟**

ربَّ قائلٍ يقول إنّ من المُبَكِّر الحكم على «حماس» وهي حديثة عهدٍ بالسلطة، وهذا صحيح. لكن الحكم عليها بعد عامين أو ثلاثة من التجربة في السلطة ـ إنِ استمرت فيها أو إنْ بَقِيَتْ هناك سلطة ـ لن يغيّر كثيراً من حقيقة أن «حماس» تذهب، منذ سنوات، في الطريق نفسِه الذي ذهبَتْ فيه «فتح» قبلها وتقطع الأشواطَ السياسية ذاتَها التي قطعتْها الأولى. ونستطيع أن نسُوقَ أمثلةً ثلاثة تؤكد هذا الاستنتاج الذي ذهبنا إليه:

أوَّلُها أن «حماس» انضمَّت سياسيّاً[٦] ـ ومنذ سنوات ـ إلى خيار الحلّ المرحليّ القاضي بقيام دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة في حرب العام ١٩٦٧. سيقال إنها ما فتئت متمسكةً بتحرير كامل فلسطين. وهذا صحيح، لكنه تمسُّكٌ فكريّ وعقائديّ شبيهٌ بما لدى بعضِ «فتح»، أو بما لدى «الجبهة الشعبية» أو «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»، وليس ثمة ما يدلُّ على صلةٍ له بالموقف السياسيّ الفعليّ اللَّهم ما كان من صلةٍ أيديولوجيةٍ تُفِيدُ في المجال التعبويّ. ليس لنا أن نعترض على هذا الخيار لدى «حماس»، ولا أن نعترض على نهجها سبيل الواقعية السياسية، لكننا ندرك أن هذا الحلَّ المرحليَّ لم يعد مرحليّاً منذ زمنٍ بعيد، وأن الخوضَ فيه بات خوضاً في التسوية، وأن ثمنَهُ فادحٌ لا يقِلّ في الفداحة عن نقل المشروع الوطني الفلسطيني من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة، ومن استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الاستقلال. ولا نبالغ إذ نقول إن «حماس» تقدِّم مساهمتها ـ منذ فترة ـ في تكريس مفاعيل ذلك الانتقال بالمشروع الوطني إلى حيث تَضيق به الأرض بما رحبت.

وثانيها أن المشروع السياسيّ لحركة «حماس» انتهى بها ـ مثلما انتهى بـ «فتح» ـ إلى السلطة الفلسطينية: وهي الدرجة الأعلى في التعبير عن خيار التسوية! ما أغنانا عن التذكير بأن السلطة (والحكومة) مؤسسة من مؤسسات «اتفاق أوسلو»، وأنها ـ لذلك السبب ـ محكومة بالحدود التي يرسمها ذلك الاتفاق على ما في تلك الحدود من إبهام لا يُفْصِحُ عن أيِّ أفق. ومعنى ذلك أن التوسُّل بالسلطة، حتى على فرضِ الرغبة في «تثويرها» أو ترشيدها، إنما يُؤذن بميلاد اعتقادٍ لدى «حماس» ـ هو عينُه الاعتقاد لدى «فتح» ـ بأن شعب فلسطين وَلَجَ مرحلة بناء الدولة، أي أيضاً طوى حقبة التحرُّر

(٦) انظر المدخل من هذا الكتاب.

الوطني[٧]! وإلا فما معنى كل هذا الصراع على السلطة: هل هي من أدوات الثورة والتحرر الوطني؟ وما معنى التهدئة واحترام التهدئة إن لم يكن شيئاً على صلةٍ شديدةٍ بفكرة منح السياسة، أي التسوية، أي السلطة، فرصةً للوصول إلى «شيءٍ ما»؟!

وثالثُها أن «حماس» تعيد إنتاج الخطإ السياسيّ القاتلِ نفسِه الذي وقعت فيه «فتح»: احتكار السلطة والتمثيل. فلقد حرصت على تشكيل حكومة منسجمة، تماماً مثلما فعلت «فتح»، ودونما استعدادٍ لتقديم تنازلاتٍ لغيرها من الفصائل قَصْدَ تكوين حكومة وحدة وطنية أو حتى حكومة ائتلاف مع «الجبهة الشعبية»! في المقابل، رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها مرجعية للعمل الوطني ـ مثلما فعلت «فتح» حين كانت في السلطة ـ فيما ارتضت، ويا للمفارقة، الاعتراف بالسلطة ـ وهي من مؤسسات «أوسلو» ـ بل وحسبانها ضمنيّاً تلك المرجعية!

ربَّما بَدَتْ «حماس» للجمهور الفلسطيني ولقسم كبير من الرأي العام العربي القوةَ السياسيةَ التي حَمَلَتْ بديلاً سياسيّاً ممّا قدَّمته حَركة «فتح»، وخاصة منذ أن دخلتْ هذه في متاهات التسوية والسلطة. والحق أن هذا الانطباع لا يَلْحَظُ ما لدى «حماس» من تغيُّرات كبيرة في الرؤية السياسية، ويكتفي بالانتباه إلى أدوارها التي نهضت بها في ميدان المقاومة المسلّحة ضد الاحتلال: وهي أدوار عظيمة ورائعة من دون شك. ولكن، إذا أمكن القول إن «حماس» قدّمت ذلك البديل على صعيد أدوات المواجهة مع الاحتلال، فإنها **لم تتجاوز سقف الرؤية السياسية المستندة إلى فكرة الاستقلال الوطني**(*) في كيانٍ صغير على جزء صغير من أرض فلسطين، ولم تنجح في أن تحميَ نفسها من إغراء سلطةٍ غير مشروعة وخارجة من أحشاء تسويةٍ مغشوشةٍ ومجحفة(**). وعلى ذلك، لا نجد ما يمنعنا من القول إن المشروع السياسيّ لحركة «حماس» لم يقدّم جواباً على أزمة المشروع الوطني وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، وأنه ما برح يدور في مدار الرؤية السياسية الفلسطينية السائدة منذ العام ١٩٧٤.

لا مناص، إذن، من مراجعة تجربة العمل الوطني الفلسطيني خلال العقود الأربعة الماضية، وإعادة النظر في الكثير من المُسلَّمات واليقينيات التي سادت وترسَّخت فأَتَتْ على الكثير من مقدّمات المشروع الوطني الفلسطيني. وهي مراجعة لا تكتَمِل قطعاً إلاّ بإعادة النظر ـ أيضاً ـ في الأدوات والأساليب والمؤسسات.

---

(٧) انظر نص رسالتي إلى محمود عباس (أبو مازن) المثبتة في هذا الكتاب.

(*) لا اعتراض لدينا ـ هنا ـ على هذا الخيار المرحلي.

(**) أما هنا، فاعتراضُنا كبير.

الفصل الثاني
مـــأزق الفكـــر السياســـي الفلسطينـــي

ـ ١ ـ

يستوجب الحديث في مأزق الفكر السياسي الفلسطينيّ بيان أمريْن يتَّصل بهما وضوحُ العنوان الذي نرومُ القول فيه، هما: معنى المأزق، ومعنى الفكر السياسيّ الفلسطينيّ. لنبدأ بالثاني:

لسنا نعني بالفكر السياسي الفلسطينيّ الإنتاجَ الفكريَّ الأكاديميَّ أو الجامعي الذي تقدمه نخبةٌ مميَّزةٌ من الباحثين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، وفي الجوار العربي، وفي المَهاجر على امتداد العالم، والذي تدور موضوعاتُهُ حول قضايا عديدة ليست جميعُها على صلةْ بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني. فهذا إنتاج مختلف: له سياقات خاصة يُدْرَكُ في امتداد مقدماتها وأهدافها العلمية، ويَفْتَرِضُ ـ قطعاً ـ مقاربةً مختلفة عن تلك التي نروم القيام بها. نعني بالفكر السياسي الفلسطيني ذلك الإنتاج الذي ارتبط بالعمل السياسي وبالحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، وأتى يجيب عن جملة المعضلات التي طرحَتْها تجربةُ النضال الوطني الفلسطيني، خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة.

ليس معنى ذلك أن الفكر السياسيَّ هذا يرادف في المعنى ـ الذي نقصده ـ ما تُفيده عبارةُ الأدب السياسيّ أو الأدب الحركيّ، أي جملة الموضوعات أو الأفكار التي تشكل مادة برنامج سياسي عمليّ لفصيلٍ من فصائل الثورة أو للحركة الوطنية الفلسطيينية برمَّتها. فهذا ـ على أهميته ـ ليسَ فكراً وإنما خطاباً وإن كانت مادتُه تستند إلى فكرٍ وتَنْهَلُ منه. كما ليس يعني قولُنا بأن الفكر السياسيّ المقصود غير الفكر الأكاديمي وإنما الفكر المرتبط بالعمل الوطني أن هذا الأخير يخلو من التقاليد العلمية

التي تطبع الأول. ذلك أن القارئَ في المادّة الفكرية ـ السياسية الصادرة عن مراكز دراسات فلسطينية، من كتبٍ ومجلاّت، مثل «مركز الأبحاث الفلسطيني» و«مؤسسة الدراسات الفلسطينية» ـ وهُما ليسا بعيدين عن الحركة الوطنية ـ يَعْثُرُ على مضمونٍ فكري ثريّ في الكثير منها يضاهي في القيمة العلمية، أو يفوق أحياناً، ذلك الصادر عن جامعات أو عن برامج بحثية.

الفكر السياسيّ الفلسطيني الذي يقصده العنوان هو الفكر الذي يؤسّس رؤيةً للعمل الوطني، ويرسم له الاستراتيجيات، ويزوّد الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتُها الميدانية. إنه فكرُ حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة: الفكر الذي أنتجه مثقفون مرتبطون بها، مناضلون في مؤسساتها، أو قادة عمليون لم يكونوا بعيدين عن ميدان التنظير والتوجيه الأيديولوجي حتى وهُمْ يقودون العمل الوطني. إنه الفكر الذي نجد تجلّياته التفصيلية في برامج فصائل منظمة التحرير، والذي تَحْكُمُ معادلاته ومقدِّماتُه سائرَ أشكال التعبير السياسيّ عن الفكرة الوطنية الفلسطينية لدى هذه الفصائل ولدى الحركة الوطنية عموماً. ويعني ذلك أيضا، أن التأمُّلَ في هذا الفكر سيجري كذلك من خلال قراءة في الاستراتيجيات السياسية والبرامج التي أسَّس لها.

هذا ما نقصده بالفكر السياسي الفلسطيني في العنوان الذي وضعناه. أما المأزق، فيشير إلى حال قصوى من العطب في نظام اشتغال موضوع ما. إنها حالٌ تَرْسمُ حدوداً نهائية لإمكانية استئناف العمل بذات القواعد والأدوات التي جرى العمل بها قَبْلا، وتستدعي مخرجاً من وضعية الشلل التي هي فيها. المأزق حالة عطب حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة. في الأزمة خَلَلٌ يقْبل تصحيحاً أو تداركاً. وحتى وإن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق الذي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلاّ بالخروج الكليّ عن المسار الذي خيض فيه وقادَةُ ـ في المطاف الأخير ـ إلى المأزق.

بعبارة أخرى، حين تَدِبُّ في فكرٍ ما أزمةٌ فيُوصفُ بأنه مأزوم، لا نملك أن نذهب إلى الاستنتاج بأنه وصل إلى الطريق المسدود. فلقد يمكن أن تكون الأزمة عارضة، وـ بالتالي ـ قابلَةً للاحتواء عن طريق التصويب أو التصحيح الذاتي، ومنه مراجعة المفاهيم والأفكار واليقينيات وسد الثغرات، أو عن طريق التَّكَيُّفِ الموضوعي، ومنه استيعاء المتغيرات وأخْذ حقائقها في حسبان التفكير والتقدير والتشبُّع بقيم الواقعية والتاريخية . . . إلخ. ولقد مَرَّ على الفكر السياسي الفلسطيني حينٌ من الدهر كان فيه مأزوماً، أو كانت الأزمة مستبدة به. ومن ذلك أنه كان ـ قبل عقود ثلاثة ـ فكراً طوبويّاً: يفكر في الواجب دون أن يحتفل بأمر الممكن، يطلب

البعيد قبل أن ينال القريب، يشدِّدُ على الإرادة منتبها إلى وجوب تنمية العوامل الذاتية ويُهْمِلُ الواقع مُعْرضاً عن أخذ العوامل الموضوعية في الحسبان. ثم ما لبث ـ تحت ضغط الأمر الواقع وإرادة المراجعة والتصحيح ـ أن تحرَّرَ من طفوليته الفكرية: من الطوبوية والإرادوية واللفظانية المنبرية ليصير فكر الواقعية الثورية: الفكر الذي يدافع عن مشروع التغيير الثوري، ولكن أيضاً الذي يأخذ مقولة ميزان القوى والشروط الموضوعية في الحسبان دون أن يتخذهما تَكِئَةً لإسقاط فكرة التحرر الوطني.

أما حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به إلى ذلك المأزق. وفي هذا وَجْهُ اختلاف وتَبايُنٍ بين حال الأزمة وحال المأزق. حين الأزمة تفرض أحكامها، لا يكون الخلل في المقدمات والمنطلقات حكماً، فقد تكون هذه صحيحة، لكن البناء عليها (= المنهج أو طريقة البناء أو طريقة الاستنتاج والحكم...) غالباً ما يكون مجافياً لما تقتضيه المقدمات إياها أو تَحمِلُ عليه. أما حين يبلغ فكرٌ مأزقَهُ، أي طريقه المسدود، فلا سبيل إلى خروجه من انسداد طريقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته إلى النهاية المُقْفَلَة، بل إلى عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود، لأنها ـ بكل بساطة ـ مقدماتٌ فاسدة كما يقول المناطقة، والمقدمات الفاسدة تقود إلى نتائج فاسدة.

ولسنا نتزيد حين نذهب إلى القول إن الفكر السياسي الفلسطيني وَلَجَ اليوم، بل منذ ثلاثة عقود، طَوْرَ مأزقٍ حاد لم يخرج منه حتى الآن ولم يبشر بعد بما يَشِي بأنه يُوَفِّر جواباً عنه. والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ ـ قبل أربعين عاماً على الأقل ـ مشروع تحرير لوطن اغْتُصِب، وانتهى إلى مشروع استقلال وطني، بل قل إلى مشروع نضال من أجل بناء دولة مستقلة على قسم صغير جداً من تراب ذلك الوطن! ولسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن مَوْطِنَ الإعْضال في هذه «النازلة»/ المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت إلى مقدمة فكرية ـ سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن!

ـ ٢ ـ

نُرْجِئُ الحديث في هذه المسألة إلى حين الحديث في مأزق آخرَ تَزامَنَ مع هذا المأزق الأخير، لكن الوعي السياسي الفلسطيني أفلح في الخروج منه قبل عقدٍ ونصف أو يزيد، هو ذاك (=المأزق) الذي أسَّسته فكرة الثورة ـ على المشروع الصهيوني ـ من التخوم العربية.

لم تختر الثورة الفلسطينية أن تطلق تجربة العمل الوطني المسلح من التخوم العربية

لفلسطين، وليس من داخلها. فلقد أجبرها الاقتلاع الصهيوني للشعب الفلسطيني من أرضه على ذلك[١]، خاصة وأن البيئة التي نشأت فيها فكرة الثورة المسلحة والتنظيمات المقاتلة للحركة الوطنية هي مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان والأردن. ومع ذلك، لا تبرر هذه الحالة الاضطرارية استمرارَ مناطق اللجوء العربية مركز العمل الوطني الفلسطيني وقواعده الأساس لفترة قاربت العقدين. وإذ تقتضي الأمانة الاعتراف بأن المناطق الفلسطينية غير المحتلة في حرب العام ١٩٤٨ (الضفة الغربية والقطاع)، والخاضعة آنئذ للإدارتين الأردنية والمصرية، كانت ساحة للعمل الفدائي ومنطلقا له بين العامين ١٩٦٥ و١٩٦٧، إلا أن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ دفعت نحو حسم اختيار طريق الثورة من خارج حدود فلسطين.

كان ثمة، في مشهد التحرر الوطني على الصعيد الكوني، ما يغري بالاطمئنان إلى سلامة خيار بناء مركز الثورة (مؤسساتها السياسية والاجتماعية والإعلامية وقواعدها القتالية) في الخارج، أو قل تحديدا: في الجوار العربي. وكانت تجربة الثورة الفييتنامية أمثل نموذج يمكن أن يُبْنَى عليه للاطمئنان إلى سلامة ذلك النهج. فالثورة هذه نجحت في أن تزحف لإسقاط سايغون من قاعدتها الخلفية في هانوي. ولكن على الرغم من استعارة المثال الفييتنامي (هانوي: القاعدة الخلفية)، إلا أن المماثلة ليست دقيقة. فهانوي الفلسطينية لم تكن الضفة الغربية وغزة ـ مثلما كان أمرها في فييتنام ـ وإنما الجوار العربي. وكثيرا ما رددت فصائل الثورة الفلسطينية، بعد انطلاقتها. أن دمشق هي هانوي فلسطين. ثم ما لبثت هانوي فلسطين أن تعددت فصارت عمان وجرش وعجلون وبيروت والجنوب اللبناني... إلخ.

ربما كان النَّفَسُ القومي العربي للثورة الفلسطينية مما يبرر لها تلك الاستعارة للنموذج الفيتنامي، فسورية ولبنان والأردن أرضُ الثوار كما فلسطينُ أرضُهُم. وربما كان موقف سورية الداعم للعمل الفدائي ـ بعد انطلاقة الثورة ـ وموقف عبد الناصر المساند للثورة إياها بعد هزيمة ٦٧، مما كرس شرعية تلك المماثلة في الوعي السياسي الفلسطيني. لكن الذهاب فيها بعيداً بغير مراجعة، خاصة بعد مذابح الأردن واندلاع الحرب الأهلية في لبنان وصيرورة المقاومة طرفاً فيها، قاد الفكر السياسي الفلسطيني والثورة إلى مأزق حاد سرعان ما بدأت تَتَبَيَّنُ ذيولُه وعقابيلُه السياسية بالغة السوء على المشروع الوطني الفلسطيني. فقد بات المشروع الوطني هذا بلا أفق مفتوح: يعيش تناقضاته الداخلية ويتآكل تحت وطأة الحقائق المتعاقبة المنهمرة أمامه. وشيئا فشيئا،

---

(١) انظر معطيات الفصل الأول من هذا الكتاب. ستتكرر في هذا الفصل بعض معطيات الفصل السابق، لكنها تأتي في سياق بناء استنتاجات أخرى.

باتت مطالبه أكثر تواضعاً من ذي قبل، وسقْفُها أَوْطَأ، وأدواتُ تحقيقها أكثر مَدْعاةً للاشتباه في شرعيتها.

لنُحْصِ بعضاً من مظاهر ذلك المأزق ونتائجه:

انتهت فكرة الثورة من التخوم ـ أو «نظرية» هانوي الفلسطينية ـ إلى إدخال المشروع الوطني الفلسطيني في تناقضات الوضع العربي وإحكام الرقابة على حركته في الداخل العربي. ذلك أن الإقامة الاضطرارية للثورة ومؤسساتها في الجوار العربي لم تسمح لها بواسع مجال أو كبير حرية في العمل. إذ الجوار العربي المضيف محكوم باتفاقات الهدنة (١٩٤٩) أو باتفاقات وقف إطلاق النار (١٩٦٧)، وليس يقبل أن، تفرض عليه حركةٌ وطنية معركةً لا يريدها أو ليس متهيئاً لخوضها. ولأن الهوامش المتاحة أمام الثورة كانت ضيقة، وتزداد ضيقاً وضموراً باستمرار، فقد أُجْبِرت الثورة على التحرك تحت سقف القرار الرسمي للدول التي «استضافت» مؤسساتها. أما حين كانت تتطلع إلى توسعة هوامش الحرية المتاحة، أو رفع سقفها السياسي، كانت تتلقى العقاب العسكري المُبَرِّح. وذلك ـ بالضبط ـ ما حصل في الأردن ولبنان أعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٦، . . . ١٩٨٥، وَبدَّدَ الكثيرَ من قواها الذاتية، وصَرَفَها عن قضية التحرر الوطني لِيَزُجَّ بها في حروب عربية داخلية لم تنزف فيها بشرياً ومادياً ونفسياً فحسب، بل نزفت فيها سياسياً وأخلاقياً أيضاً حين بدت لقسم من الشعبين الأردني والفلسطيني مليشيا مسلحة معادية وليست ثورة وطنية!

هذه واحدة. **الثانية** أن اضطرار الثورة إلى التحرك ضمن هوامش ضيقة، وإلى احترام السقف السياسي المرسوم لها داخل الجوار العربي المُضيف، أخذها إلى انضمام أكبرَ إلى محصلة الوضع العربي الرسمي. فالذين رسموا لها حركتها السياسيةَ والعسكرية في الأردن ولبنان كانوا يرسمون لها ـ بالنتيجة ـ حدود حركتها في سائر محيطها العربي. وإذْ كانت الثورة ـ منذ الميلاد ـ تبحث لنفسها عن دائرة عربية رسمية حاضنة لمشروعها الوطني، فقد قضى وجُودُها تحت قَيْدِ أحكامِ دول الجوار العربي لفلسطين بأن تنتهي إلى التسليم بأحكام الوضع العربي الرسمي بِرمته ثمناً للاعتراف بها. وحين كانت منظمة التحرير تحصل على الاعتراف بها ممثلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني، في قمة الرباط العربية لعام ١٩٧٤، كان عليها أن تقدم بالمقابل ـ وفي زمن الجزر القومي الذي أعقب رحيل عبد الناصر وتصفية نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر سياسياً ـ التنازل السياسي الضروري للقرار العربي الرسمي كي تنضم إلى مؤسساته. ولم يكن ذلك التنازل المطلوب منها سوى قرارها الوطني. وهذا ما كان في أساس إطلاقها شعار: القرار الوطني الفلسطيني المستقل في ما بعد، أي حين تَبَيَّنَ لها مقدار ما كان عليها أن تدفعه مقابل حيازة الاعتراف العربي بها فقط لا غير،

أي دون مكسب سياسي آخر يُذْكَر أكثر من مجرد فتح مكاتب لها في العواصم العربية أو استقبال رئيسها ـ وقائدها الكبير الراحل ـ ياسر عرفات في تلك العواصم وفي قممها! حتى لا نقول إن ذلك الاعتراف بات ـ كما اكتشفته متأخرة ـ قيداً عليها وترويضاً لها أعاد سياستها إلى بيت الطاعة العربي!

أما ثالث تلك النتائج، فهو انحشار قوى المشروع الوطني الفلسطيني في موقع دفاعيٍّ سلبيّ جَرّاء انكشافها أمام آلة الردع العسكري العربية، وما حاق بها من ضربات موجعة في مشاريع الحروب الأهلية التي اسْتُجِرَّت إليها ـ كارهة أو طائعة ـ في عقد السبعينيات من القرن الماضي. وجدت نفسها أخيراً مضطرة إلى أن تخوض قتالا تراجعياً صَوْناً للبقية الباقية من قدراتها المهدورة. كان في وسع رجل تاريخي كبير مثل جمال عبد الناصر أن يوفِّرَ لها ما تبقى من قُواها ويَنْتَشِلُها من جحيم المعارك في الأردن. لكن أحداً ما كان يملك أن يحقن دماءها في لبنان، وخاصة بعد أن استفرد ببقاياها مَنِ اسْتَفْرَدَ في حروب المخيمات بعد الخروج الكبير من لبنان. في هذه الإقامة الاضطرارية في الجوار العربي، انتقلت الفكرة الوطنية الفلسطينية وقواها من الاشتباك المادي مع المشروع الصهيوني ـ من خارج الساحة الفلسطينية ـ إلى مجرد الدفاع عن وجودها وعن بقائها!

كانت النتيجة أن الحركة الوطنية الفلسطينية اكتشفت متأخرة شعار استقلالية القرار الوطني. ولم تكن «فتح» وحدها من حملته وإن كانت الأكثر إلحاحاً عليه ـ بل شاركتها في رَفْعِهِ فصائلُ أخرى من اليسار الفلسطيني. وقد فات الجميع أن يدرك صلة التلازم بين فقدان استقلالية القرار وبين وجود الثورة خارج أرضها، وما يُرَتِّبُهُ عليها ذلك الوجودُ اللاجئُ من نتائجَ ليس أقلَّها اضطرارُها لأن تعمل في الهوامش الضيقة التي يتيحها لها الوضع العربي في الجوار.

* * *

ذلك مأزق حاد عاشته الثورة وفكرها السياسي، منذ هزيمة ٦٧ وإلى العام ١٩٨٧. لقد أُجْبِرَتْ ـ بعد صمود أسطوري في حصار بيروت ـ على مغادرة لبنان في صيف العام ١٩٨٢. بقيت قُوىً منها اقْتَتَلَتْ في ما بينها في صيف العام ١٩٨٣، ومنها من شارك في حرب الجبل ضد «القوات اللبنانية»، ومنها من دافع عن المخيمات في العام ١٩٨٥ ضد مليشيا حركة «أمل». لكن هذا الوجود ظل يكرر ـ صعوداً أو هبوطاً في أسهمه ـ مأزقَ الحركة الوطنية والثورة إلى أن اندلعتِ الانتفاضةُ في الداخل (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) ليقع التحول في مسار العمل الوطني واستراتيجية الثورة وفاعليتها.

أرهصت مغادرةُ قوى الثورة لبنانَ في عاميْ ١٩٨٢ و١٩٨٣، وتوزعها على المنافي الجديدة النائية (اليمن، السودان، الجزائر، تونس) لنهاية حقبة الثورة الوطنية من الخارج أو من التخوم. كان في وسع القوى الباقية في لبنان من الفصائل المعارضة لقيادة «فتح» ومنظمة التحرير وزعيمها الراحل ياسر عرفات أن تشارك في حرب الجبل، أو أن تنجح في حفظ وجودٍ لها في مخيمات الشمال والبقاع، وأن تلتئم في أطر سياسية معارضة مثل ائتلاف»التحالف الوطني». وكان في وسع القوى المرتبطة بقيادة الشهيدين أبي جهاد وأبي عمار أن تحفظ وجوداً لها في مخيمات «شاتيلا» أو «عين الحلوة» و«المية ومية» وأن تقاتل دفاعا عنها. لكن الحقيقة الكبرى كانت أن عهد الثورة مِنْ خارجِ ساحتِها الطبيعية (=فلسطين) لم يعد يُفْسِحُ كبيرَ مجالٍ أمام المشروع الوطني السادر في مأزقه.

وما إن اندلعت انتفاضة ٨٧ حتى بدأ المشهد ـ والمأزق ـ في التغيُّر. قطعاً لم تنشأ هذه الحالة الجديدة من المقاومة المدنية، التي مثلتها الانتفاضة، بقرار رسمي. اندلعت عفوية في مبدإ أمرها، لكنها سرعان ما تقدمت في تنظيم نفسها وفي توفير الأطر التنظيمية لإدارة مجابهاتها الميدانية المُتَّسِعَة مع جيش الاحتلال والإدارة العسكرية القائمة في المناطق المحتلة عام ٦٧. وتقتضي الأمانة القول إن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي فاجأتها الانتفاضة أسوة بسائر فصائل الثورة والحركة الوطنية ـ نجحت بسرعة في استيعاب درس تلك الانتفاضة، وفي محاولة مد الجسور التنظيمية بها. وإذا كان من تحصيل الحاصل التشديد على الصلة السياسية بين «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» وبين فصائل الثورة والمنظمة، فالأمانة تستدعي التذكير بِدَوْر نَشِطٍ نَهَضَ به الشهيد خليل الوزير (= أبو جهاد) في باب تنمية تلك الصلة من موقعه كمسؤول عن المناطق التي كانت مسرحاً للانتفاضة. والتذكير بذلك الدور ـ هنا ـ ليس من باب احتسابه للرجل في سجلّ عطائه ـ ولا مِرْيَةَ في أنه يستحقه ـ بل للتشديد على دور منظمة التحرير في قيادة هذه المحطة الجديدة من العمل الوطني من خلال امتداداتها في الداخل الفلسطيني.

أخرجتِ الانتفاضةُ الثورةَ والمنظمةَ والعقلَ السياسيَّ الفلسطينيَّ من المأزق الحادّ الذي قادت إليه فكرة الثورة من خارج، أو من التخوم العربية. سَدَّدَتْ ضربة استراتيجية لهذه الرؤية ـ المحكومة بالاقتلاع الصهيوني العنيف ولكن أيضاً بالمثال التحرري الفييتنامي ـ حين نقلتْ مركزَ العمل الوطنيّ من «الخارج» (= التخوم العربية) إلى الداخل الفلسطيني، وحَوَّلت الصراع مع الدولة الصهيونية من حرب غير متكافئة على حدود فلسطين إلى اشتباك يومي مع جيشها وإدارتها واقتصادها وأمنها داخل فلسطين.

قبل الانتفاضة، كان الصراعُ صراعَ جيشٍ من المقاتلين الفلسطينيين ـ متواضع العَدَدِ والعُدَّة ـ وجيشٍ صهيونيّ متفوق بشريّاً وتقانيّاً، وكانت تخوضه «إسرائيل» خارج «حدودها». أما مع الانتفاضة، وفي امتداد وقائعها ونتائجها، فبات صراع شعب برمته مع الاحتلال، وبات صراعاً يومياً لا يَتَصَيَّدُ مناسبة سانحة، وبات يجري داخل «حدود» الدولة اليهودية («السيادية» والعسكرية)، وبات قادراً على إرهاق أمن «إسرائيل»، وتحطيم استقرارها النفسي، وإنهاك اقتصادها، وتْمريغ صورتها أخلاقياً. ثم زَجَّ بأجيال فلسطينية جديدة في المُعْتَرَك وَوَضَع نضالها في قلب العمل الوطني.

بدأت الانتفاضة مَدَنِيَّةً، ثم تَحَوَّلَتْ إلى مقاومة مسلحة في الداخل، منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم. ومعنى ذلك أن الثورة عادت ـ بتقاليدها التي كانت في اللجوء ـ إلى مكانها الفلسطيني الأصل. وهكذا فالذين أصابتهم خشية ـ في حينه ـ من أن تكرس الانتفاضة (المدنية نهجاً في العمل الوطني احتجاجيّاً وسلميّاً يحرف ذاك العمل عن خيار الكفاح المسلح ـ الذي أخذت به الثورة منذ منتصف عقد الستينيات ـ سرعان ما غَيَّرُوا رأيهم وبَدَّدُوا مخاوفهم حين تَبَيَّنُوا أن ساحة العمل المسلح ليست التخوم وإنما الداخل الفلسطيني نفسه، وأن فاعليته هنا أكبر من فاعليته هناك. وحين انهار نهج التسوية في مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» واندلعت الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ (= انتفاضة الأقصى)، ذهب خيار المقاومة المسلحة في الداخل إلى مداه منتقلاً ـ نقلته النوعية ـ من الضفة والقطاع إلى المثلث والجليل والنقب، ومُعَزِّزاً الفكرةَ التي أطلقتها انتفاضة ٨٧: إن فلسطين هي مركز العمل الوطني الذي لا بديل منه ولا عوض عنه.

أنعشت الانتفاضة (= الانتفاضتان)، إذن، ذاكرةً وطنية تحررية ـ لدى الشعب الفلسطيني وثورته ـ عَطَّلَتْ استعادَتَهَا التجربةُ التحرريةُ الفييتناميةُ ونموذجُها الأَخّاذ، هي ذاكرته العربية الثورية: الثورة الوطنية التحررية في الجزائر؛ وقبلها ثورة عمر المختار، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، وسلطان الأطرش، وعز الدين القسام. . . ، وبعدها ثورة الجنوب اليمني. لم تنطلق هذه الثورات من تخوم، بل من داخلٍ مُلْتَهِب في الجزائر وليبيا والمغرب وسورية وفلسطين وعدن. ولعل ذلك مما عَجَّلَ بانتصارها.

نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، في صيغتها السياسية والتنظيمية الجديدة، في ستينيات القرن الماضي للرد على واقعة الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وتحرير الوطن. كانت أراضي الضفة الغربية ـ بما فيها القدس الشرقية ـ وقطاع غزة تحت «السيادة» الأردنية والمصرية آنئذ حيث لم تسقط بعد في أيدي الاحتلال الإسرائيلي (في حرب العام ١٩٦٧). وما كان وارداً حينها إقامة دولة فلسطينية في

المناطق غير المُغْتَصَبَة، وإلا كان ذلك ممكنا وفي متناول الحركة الوطنية تلك والنظام العربي الذي كانت تقوده مصر الناصرية في ذلك الإبان.

قبل تأسيس «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» («فتح»)، ثم منظمة التحرير الفلسطينية ـ بمبادرة وتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر ـ كانت قيادة الحركة الوطنية، بزعامة الحاج أمين الحسيني، رافضة قرار التقسيم (رقم ١٨١) بما في ذلك ما ينص عليه من حقٍّ للفلسطينيين في إقامة دولة لهم على الجزء الذي أقره قرار التقسيم (= وهو أكبر بكثير من ذلك الذي تشمله أحكام القرارين ٢٤٢ و٣٣٨: بعد حرب ٦٧)؛ وكانت «حكومة عموم فلسطين» هي الصيغة التي ارْتُئِيَ أنها الرد السياسي الممكن ـ والمبدئي ـ على قرار التقسيم وعلى قيام الدولة العبرية على الجزء الأعظم من فلسطين، خاصة بعد أن أضافت إلى «مناطقها» ـ المرسومة بموجب القرار ١٨١ الصادر في العام ١٩٤٧ ـ مناطق جديدة في حرب العام ١٩٤٨ هي الجليل والقدس.

ويستفاد من ذلك أن «فتح» ومنظمة التحرير والفرع الفلسطيني لـ «حركة القوميين العرب» (= الذي سيصبح ـ بعد هزيمة ٦٧ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ثم «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» عقب انشقاق الثانية عن الأولى)...، لم تكن لتقبل بأقل مما أخذ به الحاج أمين الحسيني وإلا أتت على شرعيتها الوطنية بِمَعاوِلِ الهدم. وحين اضطرت نتائج الحرب عبد الناصر للقبول ب «مبادرة روجرز» والاعتراف بالقرار ٢٤٢، كانت الساحة الفلسطينية تَضُجُّ بالرفض والاعتراض، ولم يكن ثمة من هو مستعد فيها ليسمع عن تسويةٍ على الحدود التي رسمتها العملية العسكرية في حرب ٦٧ وأتى على ذكرها ـ بالْتِباسٍ مقصود ـ نص القرار ٢٤٢. فالثورة لم ترفع سلاحها، قبل حرب ٦٧، بعامين ونصف كي تصل إلى أقل من نصف حقوقها، بل قل كي تحصل على ما كانت تأنف من اعتباره مكسباً: قيام سلطة في المناطق غير المغتصبة في حرب ٤٨ والخاضعة للإدارتين الأردنية والمصرية.

حينها، كانت الموضوعة الأساس في الفكر السياسي الفلسطيني هي موضوعة الوطن، وكان الشعار الذي ترجمها سياسيّاً في أدبيات فصائل الثورة هو: تحرير الوطن المغتصب من الصهيونية. وحين نجحت فصائل المقاومة في أن تصل إلى منظمة التحرير ـ بعد الهزيمة ـ وفي أن تسيطر على أجهزتها القيادية سيطرة كاملة في العام ١٩٦٩، حملت معها الفكرة الثورية النابعة من روح تلك الموضوعة وصبتها في تعديلات جوهرية أَجْرَتْها على بنود «ميثاق» المنظمة ليتلاءم مع استراتيجية التحرير، التي تبنتها نظرياً وخاضت فيها عملياً منذ أطلقت تجربة الكفاح المسلح في مطلع العام ١٩٦٥.

ليس يهمنا ـ في ما نحن فيه ـ الوجه الأدواتي من تلك الاستراتيجية، أي ذلك الذي تعبر عنه أطروحة النضال المسلح كشكل رئيس ـ وأحيانا قيل كشكل وحيد ـ للنضال الوطني من أجل تحرير الوطن، إنما يهمنا منها جانب الرؤية المؤسِّسة لها وللمستوى البرنامجي فيها. هاهنا نلحظ قدراً كبيراً من الوضوح في النظر إلى الأهداف العليا لعملية التحرر الوطني على نحو ما صاغته بنود «الميثاق». فالأرض ـ التي جرى الحديث عنها ـ في «الميثاق» هي أرض فلسطين التاريخية ضمن حدودها الجغرافية الطبيعية التي أهدرتها الغزوة البريطانية لها بعد «معاهدة سايكس ـ بيكو». وفلسطين هذه، أرض الشعب العربي الفلسطيني على اختلاف ملل أبنائه «مسلمين ومسيحيين ويهود. وكل ما وقع عليها من تعديل في شخصيتها الكيانية ـ إبان الانتداب وبعده ـ من هجرة يهودية واستيطان وتقسيم واغتصاب باطلٌ سياسيّاً وقانونيّاً. وهذه الأرض التي سُلِبتْ بالقوة ينبغي أن تتحرر من الذين اغتصبوها بغير حق. وأَهْلُها الذين شُرِّدوا وطُوِّحَ بهم في الآفاق ينبغي أن يعودوا إلى ديارهم وممتلكاتهم. والدولةُ التي قامت على قسمها الجغرافي الأعظم وُجُودُها باطل، وعليها أن تزول. وزوالها ليس مهمة مطروحة على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والأحرار في العالم فحسب، بل على القوى اليهودية ـ المتحررة من الأيديولوجيا الصهيونية ـ أيضاً بحسبانها طرفاً متضرراً من المشروع الصهيوني الذي يَزُجُّ باليهود في خيار انتحاري جديد. . .

وجدت هذه الرؤية ـ المؤسَّسَةُ على هذه الثوابت ـ تعبيراً برنامجيّاً عنها في شعار: إقامة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين: يتعايش فيها العرب ـ مسيحيون ومسلمون ـ مع اليهود على أساس المواطنة الكاملة بغير اعتبار للدين ودون تمييز بينهم، وعلى مقتضى المساواة القانونية التامة والحقوق الناجمة عن الشراكة في الوطن الواحد الجامع. وبقدر ما سَدَّدَتْ هذه الرؤية البرنامجية الديمقراطية ضربةً لفكرة الدولة الدينية والطائفية التي أقامتها الحركة الصهيونية في فلسطين تحت عنوان «إسرائيل»، بقدر ما زجت بقوى سياسية يهودية ـ معادية للصهيونية مثل «ماتزبن»، إلى حد ما «الفهود السود» ـ في النضال ضد ذلك المشروع الطائفي وإن لم يَبْقَ منها ـ اليوم ـ سوى بعض جماعات اليهود الأورثوذكس، مثل جماعة «ناطوري كارتا» المعادية للدولة الإسرائيلية والموالية لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية.

ولقد بدأت المشكلة، في الوعي السياسي الفلسطيني وفي عقل الثورة وممارستها، حين وقع التراجع عن ذينك المنطلقين التأسيسين: الرؤية والبرنامج، من خلال الانصراف المتزايد إلى فكرة «الحل المرحلي» وتجزئة أهداف الثورة إلى محطات مختلفة لم يكن ممكناً دائما تَبَيُّنُ وشائج الاتصال بينها أمام ما بَدا وكأنه مسارٌ لا يفتح الباب سوى أمام أهداف منفصلة ومتباعدة الصلة. وهكذا أنتج الانتقال من فكرة

الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين إلى فكرة الدولة المستقلة على بعض فلسطين مأزقاً سياسياً لم يخرج منه الوعي الفلسطيني بعد، ولا يبدو أنه سيخرج منه في الأمد المنظور!

أقر المجلس الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٧٤، «البرنامج الوطني المرحلي» لمنظمة التحرير. وكانت صيغةٌ مشابهةٌ له قد طرحت في صيف العام ١٩٧٣ في مناقشات داخلية على صعيد «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» وحملت عنوان: «برنامج النقاط العشر». وليس معنى ذلك بالضرورة أن الجبهة بكرت في التبشير ببرنامج «الحل المرحلي» وفتحت موضوعاتُها فيه باب مشرعاً أمام إجازته على الصعيد المركزي الفلسطيني؛ ذلك أن مثل هذا الخيار المرحلي راوَد كثيرين داخل حركة «فتح»، منذ هزيمة الثورة في الأردن، وعَبَّرَ عنه قادة شهداء مثل أبي أياد وأبي السعيد وأبي عمار. لكن مساهمة «الجبهة الديمقراطية» في هذا الباب أحاطت المسألة بقدر من التنظير والتأصيل كانت المسألةُ في حاجةٍ إليه حتى تُوَفِّرَ لنفسها شرعيةً بَدَتْ ـ في حينه ـ عسيرةَ المنال أمام ثقافةٍ سياسيةٍ جَمْعِيَّةٍ لم يكن المؤمنون بها لِيَقْبَلُوا بأقل مِمّا نَصَّ عليه ميثاق الثورة من أهداف.

قضت فكرة الحل المرحلي ـ التي دار حولها وحول برنامجها جدل سياسي صاخب انتهى إلى تكوين جبهة سياسية داخلية رافضة قادتها «الشعبية» ـ بالذهاب بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى حيث يعيد تعريف نفسه وممكناته السياسية بوصفه مشروعا يقبل تَمَرْحُلا تاريخيّاً وسياسيّاً يُصرِّفُ أهدافه الاستراتيجية ـ المعلنة في «الميثاق» ـ تصريفاً تكتيكياً إيجابيّاً. كان ذلك أول عهد الثورة بالتكتيك والمرحلية، وأول عهد العقل السياسي الفلسطيني بفكرة الواقعية السياسية. وحين كان «البرنامج الوطني المرحلي»لمنظمة التحرير يُشَدِّدُ على أن هدف الحركة الوطنية الفلسطينية الراهن (آنئذ) هو إقامة سلطة وطنية على أي شبر من التراب الوطني يجري تحريره، لم يكن يدور في خَلَدِ الأغلب الأعم من الوطنيين الفلسطينيين أن المرحلية ستتحول إلى هدف نهائي، وأن التكتيكي سينتهي إلى استراتيجي، وأن الواقعية الثورية ستؤول إلى واقعية براغماتية. كانت صيغة «سلطة وطنية على أي شبر يتم تحريره» تُقَدِّمُ الاطمئنانَ السياسيَّ والنفسيَّ الكافي بأن الأمر يتعلق ـ في المطاف الأخير ـ باستراتيجيةِ تحريرٍ لا بمساومة سياسية على النَّزر القليل من الحقوق، كما كانت الثقافة السياسية البلشفية والماوية والفييتنامية ـ التي يجري استدعاؤها للقياس على موضوعاتها ـ تعزز الاعتقاد بوجاهة الخيار الذي سلكته الثورة وبسداده.

والحَقُّ أن المرحلية في الوعي السياسي الفلسطيني لم تَنْشَأْ عفواً وعلى حين غِرَّة، ولا حتى بسبب تمرين نظريّ أو مراجعةٍ فكريةٍ من نوع تلك التي كان يُفْتَرَضُ أن

تُحمِلَ عليها هزيمةُ الثورة في الأردن، وتَصَدُّعُ الطوبى الثورية التي استبدَّت بها منذ الانطلاقة، وإنما نشأت في امتداد حقيقتين سياسيتين جديدتين على تجربة الثورة وعلاقاتها.

أولاهما: اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ والإمكانيات التي فتحتها أمام استعادة المناطق المحتلة في حزيران/ يونيو ٦٧ باعتبارها الإمكانية الواقعية المتاحة أمام منظمة التحرير والدول العربية. ولا يمكن إدراك تأثير هذه الحقيقة الإقليمية إلا في ضوء ما استَقَرَّ عليه الوعي السياسي الفلسطيني من قناعات ـ منذ أحداث سبتمبر في الأردن ورِحيل عبد الناصر ـ حيال السياسة العربية، وأهمها أن لهذه السياسة سقفاً لا تستطيع تَخَطِّيهِ وهو حلّ الصراع العربي ـ الصهيوني في إطار القرار ٢٤٢. وهو ما أكده من جديد الاعتراف العربي بالقرار ٣٣٨ واتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين العربيتين. أما حين نُوقِشَ موضوع الاعتراف العربي بمنظمة التحرير، في قمة الجزائر (١٩٧٣)، وأُقِرَّ رسمياً في قمة الرباط (١٩٧٤) الاعتراف بها ممثلاً شرعيّاً وحيداً للشعب الفلسطيني، فكان واضحاً أن ذلك سَيُرتِّبُ عليها الانضمامَ إلى السياسة الرسمية العربية والعملَ تحت سقفها، بما فيه العمل من أجل حلٍّ للصراع في نطاق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، حتى وإن نَظَرَتْ إليه الثورة كحل مرحلي.

و**ثانيهما** السياسة السوفياتية والحدود المتواضعة لمطالبها في ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واضطرار الثورة لمراعاة ذلك كي تحظى بالدعم والمساندة من أكبر دولة (= ومعسكر) في العالم تستطيع موازنة الدور الأمريكي في منطقتنا: المنحاز إلى الدولة العبرية. لا حاجة إلى التذكير بأن الاتحاد السوفياتي مِنْ أَبْكَر من اعترفوا بدولة إسرائيل وسمح بهجرة مواطنيه اليهود إلى فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ وإلى حدود العام ١٩٦٧ حين قطع العلاقات الدبلوماسية بها. ولا حاجة إلى التذكير بأنه لم يساند ـ يوماً ـ أيةَ دعوة فلسطينية أو عربية إلى إزالة دولة إسرائيل: لأنه كان من صناع القرار ١٨١ الذي أخرجها إلى الوجود. لكن، من المفيد التذكير بأن أقصى ما كانت تريده السياسة السوفياتية هو انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ٦٧، وأنَّ دعمها العسكري لمصر وسورية ـ كما كشف محمد حسنين هيكل سابقاً ـ لم يَتَخَطَّ تقديم سلاح دفاعي لا يسمح للجيوش العربية، في أفضل الأحوال، بأكبر من تحقيق انتصار تكتيكي غير حاسم، أي غير كفيل بتدمير الدولة العبرية. وغنيّ عن البيان أن منظمة التحرير لم يكن يَسَعُها غير أن تأخذ هذه الحقيقة الدولية في الاعتبار وتؤسِّسَ عليها سياساتها، وإلا وجدت نفسها ـ في غياب الحليف الدولي ـ معزولة.

اسْتَعَدْنا تينك الحقيقتين ليس بغرض أن نبرر للوعي السياسي الفلسطيني جُنُوحَهُ للمرحلية في العمل السياسي ـ علماً بأن المرحلية أو التَّمَرْحُل جزءٌ من صميم

السياسة والعمل السياسي بل لِنُذَكِّرَ بالسياقات التي حَمَلَتْهُ على ذلك الجنوح. أما مسؤوليته في الذهاب بعيداً بفكرة المرحلية والواقعية السياسية إلى حد الانقلاب على أهدافه الاستراتيجية، فهي (مسؤولية) ثابتة لا لبس فيها ولا غبار عليها: على نحو ما تشهد على ذلك مآلات فكرة المرحلية في العقل السياسي الفلسطيني وفي تجربة الثورة. لقد ابْتُذِلَتْ فكرة المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني وفي تعبيراته البرنامجية، منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات الماضي، وَعَنَتْ غير ما تعنيه في تجارب التحرر الوطني. وبدلاً من أن تكون المرحلية جملة اعتراضية في السياسة، باتت هي النصّ نفسه: نص السياسة!

***

انتقل الوعي السياسي الفلسطيني سريعاً من برنامج «سلطة وطنية على أرض محررة» إلى برنامج دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. ومن برنامج دولة مستقلة إلى برنامج «حكم ذاتي انتقالي» في أجزاء مجزوءة من أراضي القرار ٢٤٢ كمقدمة نحو الدولة. لم يعد المرحليُّ مرحلياً، أمسى نهائيّاً بل تَحَوَّلَ - في أحيانٍ من السياسة والتفاوض - أكبر من الممكن والمتاح! وإنْ يعني ذلك شيئاً، فهو يعني أن فكرة المرحلية - وهي مشروعة في السياسة - إما لم تكن نضجت في الفكر السياسي الفلسطيني، وإما أنها سيقت، من قِبَلِ بعضٍ، كي تَغْدُوَ استراتيجية نهائية للعمل الوطني!

ليس الانتقال من فكرة «السلطة الوطنية» إلى فكرة «الدولة المستقلة»، ومن هذه الأخيرة إلى «الحكم الذاتي الانتقالي» - الذي نصَّ عليه «اتفاق أوسلو» - هو الذي أتى يمثل مأزقاً في الفكر السياسي الفلسطيني، وإنما هو الانتقالُ ذاك من تجلياته وتَبِعاتِه. أما مَوْطِنُ الإعضال في المسألة، والتعبير المُرَكَّزُ عن ذلك المأزق، فهو: الانتقال من موضوعة الوطن إلى موضوعة الدولة، ويرادفه الانتقال من استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الاستقلال. لم يَعُدِ الوطنُ في قلب العقل السياسي، باتتِ الدولةُ (= المستقلة) تحتل مَحَلَّه. وأثمر ذلك اختزالاً للعمل الوطني إلى مجرد نضال من أجل «الاستقلال الوطني»، أو قُلْ من أجل الاستقلال في وطن صغير داخل الوطن الكبير!

فادحةً كانت نتائجُ ذلك التحول من موضوعة الوطن إلى موضوعة الدولة في العقل السياسي الفلسطيني وما نَجَمَ عنه من تحوُّلٍ برنامجيٍّ من استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الاستقلال. لِنُحْصِ - سريعاً - بعضَ تلك النتائج:

أولها أن التفكير السياسي الفلسطيني من داخل إشكالية الدولة، بدلاً من

الوطن، أسقط الشطر الأهم من عملية التحرر الوطني: تحرير الوطن، وسلَّم بأن هدف ذلك التحرر تحصيلُ كيان سياسي لا يطابق الوطن في حدوده التاريخية والجغرافية. فالدولة ـ في خطاب الواقعية السياسية الجديدة ـ ليست الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين، التي رسمها «ميثاق» المنظمة هدفاً لنضال الشعب الفلسطيني، وإنما الدولة المستقلة على مناطق العام ١٩٦٧. وحين سُمِّيَتْ مستقلةً، قُصِدَ بالتسمية أنها كيان سياسي منفصل عن «إسرائيل» وخاص بالشعب الفلسطيني. ويوحي ذلك بالكثير من المعاني السلبية: بأن الثورة سَلَّمت بوجود «إسرائيل» وبخروج مناطق الـ ٤٨ من جغرافية فلسطين، ولم تعد تسعى إلى تحرير الأراضي المغتصبة في المثلث والنقب والجليل، وأنها تعترف بأن دولة إسرائيل مستقلة وسيدة على «أرضها» وشعبها. وهو يوحي بأن الثورة نفضت يدها من قسم من شعبها يعيش في مدنه وقراه في فلسطين ٤٨، وتُسَلِّمُ ـ عمليّاً ـ بأن قضيته خرجتً من نطاق المسألة الوطنية ودخلت في إطار المطالب الديمقراطية الداخلية من أجل المساواة القانونية وحقوق المواطنة داخل كيان إسرائيل... إلخ!

و**ثانيها** أن برنامج الدولة المستقلة ـ وعاصمتها القدس الشريف ـ يُسَلِّم بأن غرب القدس جزء من الدولة العبرية حتى وإن كان الرفضُ صريحاً لأن يكون عاصمة لها. وهو برنامج يغامر ـ أيضاً ـ بالنيل من حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم في مناطق ٤٨ حين يسلِّم بأنها جزء من «إسرائيل» غافلاً عن أن الفقرة ١١ من القرار الأممي رقم ١٩٤ تربط الاعتراف الدولي بـ «إسرائيل» كدولة عضو في الأمم المتحدة بتطبيقها مقتضيات القرار القاضي بالحق في العودة للاجئين. وقد أدركت «إسرائيل» في المفاوضات (في مدريد وما تلاها) المَطَبَّ الذي أَوْقَعَتْ فيه المنظمة نَفْسَها حين تبنَّتْ صيغةَ الدولة المستقلة وحين اعترفت «بحق إسرائيل في الوجود» (في رسائل الاعتراف المتبادل الملحقة بـ «اتفاق إعلان المبادئ» في العام ١٩٩٣)، فرفضت مبدأ الحق في العودة إلى أراضي الـ ٤٨، واعتبرت وطن اللاجئين هو الكيان الفلسطيني الذي سيقوم في الضفة والقطاع. ومن المؤسف أنه ثمة!

و**ثالثها** أن إسقاط فكرة تحرير الوطن وإحلال فكرة الاستقلال والدولة محلها وضع منظمة التحرير مباشرة أمام أطروحة الحل السياسي والتسوية على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. تَأَخَّرَتْ كثيراً في الجهر باعترافها بالقرارين. فعلت ذلك ـ ضمنا وفي نطاق عربي إجمالي ـ في قمة فاس الثانية (١٩٨٢) عقب خروج المقاومة من لبنان. لكنها اعترفت بهما صراحة في «إعلان الاستقلال» الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨). وحتى إشعار آخر، سيظل مُبْهَماً إحجامُ المنظمة والمجلس الوطني عن

إعلان الدولة على أراضي القرار ١٨١ (قرار التقسيم) وإعلانها على مناطق القرار ٢٤٢ بدلاً من ذلك، على الرغم من أن حدود الأول أوسع، وأنه يقر بدولة عربية في فلسطين بينما يتعامل القرار ٢٤٢ مع القضية كقضية لاجئين فقط! والمهم هنا ليس هذا التفصيل، وإنما دخول القضية الفلسطينية طور التسوية المنقوصة الناجمة عن إقرار الأهداف المنقوصة.

إن كل وقائع المسار الانحداري الذي دخلت فيه القضية الفلسطينية، منذ ثلاثين عاماً، وصولاً إلى «أوسلو»، يجد ما يفسره في ذلك الانتقال المأزقي ـ في عقل الثورة وتجربتها ـ من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة ومن استراتيجية التحرير إلى برنامج الاستقلال. ورب قائل إن مسؤولية ذلك تقع على قيادة م.ت.ف؛ وهذا غير دقيق لأن سائر فصائل الحركة الوطنية ـ بما فيها الفصائل الإسلامية ـ يتبنى اليوم برنامج الاستقلال الوطني والدولة على حدود حزيران/ يونيو ٦٧. أما ما يفيض عن ذلك من المطالب، فلا ينتمي إلى البرنامج السياسي، وإنما إلى الجهد الأيديولوجي: الدعوي والتعبوي.

* * *

ما العمل ـ إذن ـ أمام هذا المأزق. وكيف الخروج منه؟ دعونا نتساءل ابتداءً: هل نقف ـ بهذا الذي عبرنا عنه من رأي ـ موقفاً سلبيّاً من برنامج تقرير المصير والاستقلال الوطني وبناء الدولة؟

ليس في كل ما حرره كاتب هذه السطور، منذ أزيد من عقدين، من مقالات ودراسات وكتب حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني ما يفيد بوجود موقف سلبي لديه من المرحلية في العمل السياسي الفلسطيني أو من برنامج الاستقلال وبناء الدولة. بل لعله غالى أحياناً، وإلى حد التبريح، في مساجلة دعوات الرفض والاعتصام بالحلول الاستراتيجية، في مراحل سابقة وخاصة في حقبة الخروج من لبنان واندلاع الانتفاضة في ٨٧ و«إعلان الاستقلال». وهو إذ يعيد اليوم وعي الدولة المستقلة في سياق المَطَبِّ الذي وقع فيه العقل السياسي: الفلسطيني والعربي، لا يعتذر عن دفاعه عن الفكرة ضد معارضيها لأنه كان دفاعاً مشروعاً وهو ما يزعم أنه ما زال كذلك اليوم.

هل في الأمر تناقض؟

ليس كذلك. إذِ الدفاعُ عن دولةٍ مستقلة ليس يقود، بالضرورة، إلى إسقاط حق الشعب الفلسطيني في كامل وطنه؟

إذا كان الأمر كذلك، فكيف يجوز ـ إذن ـ الحديث عن مأزق الانتقال من فكرة الوطن إلى فكرة الدولة كما حاولنا بيان ذلك؟

هذا يتوقف على معنى الدولة وعلى موقعها من معركة التحرر الوطني: إذا كان حق تقرير المصير يعني حصراً إقامة دولةٍ مستقلة أو إنجازَ استقلالٍ وطنيّ في المناطق المحتلة عام ٦٧، فالدولة تقوم، في هذه الحال، ضد الوطن. أما إذا قُصِدَ به ممارسة حق الشعب الفلسطيني في أرضه، كُلِّ أرضِه، فالأمر يختلف تماماً. وهو يختلف بمعانٍ عديدة مترابطة: بمعنى أن الحق في الأرض أشمل وأعم من الحق في السيادة عليها. إذ ماذا يملك فلسطينيو مناطق ٤٨ غير حقهم ـ ولو المحدود ـ في أرضهم دون السيادة عليها؟ وبمعنى أن الحق في الوطن لا يقبل الاختزال إلى الحق في قيام الدولة إن كانت حدود تلك الدولة دون حدود الوطن. ثم بمعنى أن فقدان السيادة على كل الأرض لا يُسَوِّغُ فقدانها على بعض الأرض إن كان ذلك ممكناً عملاً بالمبدأ الفقهي الذي يقول إن ما لا يُدْرَكُ كلُّه لا يُتْرَكُ بَعْضُه. ثم ـ أخيراً ـ بمعنى أن انْتِشالَ قسمٍ من الشعب الفلسطيني من براثن الاحتلال وتمتيعه بالحرية والسيادة لا يقبل الإنكار بدعوى أن قسماً آخر لن يتمتع بذلك. نختصر هذه المعاني فنقول: إن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة في مناطق الضفة والقطاع ليس يتعارض ـ ولا ينبغي له أن يتعارض ـ مع حقه في كامل أرضه ووطنه إنْ أُحْسِنَ إدراكُ المعادلة بعقلٍ سياسيٍّ جدليٍّ غيرِ سطحيٍّ أو بسيط.

نوضح أكثر فنقول: إن معركة الدولة هي ـ في الوقت نفسه ـ معركة الاستقلال والعودة. ضاعت، للأسف، فرصة تأسيس فكرة الدولة على فكرة تحرير الوطن: كل الوطن. ربما لم تسمح بها الظروف وموازين القوى، وقد لا تسمح بها في الأمد المنظور. لكن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة السيادة على جزء من أرضه (الضفة والقطاع) ـ الذي تقره له القرارات الدولية ـ لا يلغي حقه في أرضه كاملة. إن للحق الأول عنواناً سياسيّاً هو الاستقلال والدولة. أما الثاني، فعنوانه حق العودة إلى الوطن. وهو ليس أقل قيمة من الأول حتى لا نقول إنه أهم بكثير. فالفلسطينيون المقيمون في فلسطين المحتلة عام ٤٨ أفضل حالاً من الفلسطينيين المُوَزَّعين بالملايين بين أماكن اللجوء والشتات. وهم ليسوا أفضل حالاً لأنهم يعيشون في كنف دولة «إسرائيل» ـ التي يلاقون منها كل صنوف التمييز العنصري ـ وإنما لأنهم يعيشون على أرضهم ولم يُشَرَّدُوا منها. ولعلَّهم أيضاً أفضل حالاً من الفلسطينيين الذين سيعيشون في كنف الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، إن هي قامت، ليس لأنهم تحت سلطان الدولة العبرية، ولكن لأنهم يعيشون في الوطن الكبير، أو قُلْ في أكثر الوطن.

لا يملك فلسطينيو الـ ٤٨ حق السيادة على أرضهم. لكن أحداً لا يملك حرمانهم من حقٍّ لهم في الوطن. ولو عاد اللاجئون إلى المثلث والجليل والنقب ومدن الساحل الفلسطيني، فقد لا يملكون حق السيادة على الوطن، لكنهم سيستعيدون وطناً جرى إجلاؤُهم عنه بالعنف المسلح والتهجير القسري. إن أفضل هدية لـ «إسرائيل» ليس التسليم لها بالحق في الوجود على أراضي الـ ٤٨ ـ والاستقلال بدولةٍ في أراضي الـ ٦٧ أو بَعْضِها ـ وإنما في تسليم أرض بدون أهلها إليها. إن في حلقها شوكةً منغِّصَةً اسمُها مليون ومائتا ألف فلسطيني، فكيف إذا أصبح العدد خمسة ملايين بعدد يهودها أو يزيد؟!

الشعب الفلسطيني اليوم أمام سؤال مفصلي حاسم، يتوقف الخروج من المأزق الذي هو فيه اليوم ـ أو الإمعان فيه ـ على الجواب عنه: هل يريد الوطن أو يريد الدولة؟ إنْ أرادَ الدولةَ فحسب، فهي لن تقوم إلا على أقل من ربع مساحة الوطن (في أفضل تقدير)، وقطعاً لن يعيش في جغرافيتها الضيقة ثمانيةُ ملايين فلسطيني. وإنْ أراد الوطن، فالدولة ـ إن قامت ـ ستكون من مكاسبه الفرعية. وإنْ هو لم يستطع ـ ولن يستطيع على الأرجح ـ تَوْسِعَةَ جغرافيتها السياسية بحيث تشمل سِائر الوطن، فقد يتكفل بذلك ما قد يخلقه نموُّهُ الديمغرافي من حقائقَ جديدة تُحوِّلُ المِستوطنين الإسرائيليين في أراضي الـ ٤٨ إلى أقلية سكانية بعد أقل من جيلين إنْ تَحَقَّقَ مطلب العودة ولم تَقَعْ مساومةٌ عليه. ومرة أخرى، فإن بيت القصيد في معركة الوطن ليس الاستقلال، بل العودة. وإنْ تَنْجَحْ تسويةٌ تُسْقِطُ حقَّ العودة أو تُزَوِّرُهُ، فلن تكون نتيجتُها سوى إسقاط الوطن إلى النهاية!

لعشرات العقود، عاش شعب جنوب أفريقيا الأصلي في ظل ـ أو في ظلمة ـ حكم البِيض العنصريين. وعانى من التنكيل والبطش والحرمان وامتهان الكرامة القومية. وما كانت له سيادةٌ في وطنه ولا سلطانٌ على مصيره. لكنه عاش في وطنه. وعند عتبة من تطور نضاله، أتته السيادةُ والسلطانُ ثمرةَ تَمَسُّكٍ أسطوريٍّ بالأرض والوطن وبالحق فيهما. لم تكن مشكلتُه عَصِّيَّةً على الحل ـ وإن كانت صعبة ـ لأنه مارس حقه في البقاء على أرضه. ثم لم يلبث أن صَحَّحَ التاريخ، فمارس السيادة على تلك الأرض وأقام الدولة الديمقراطية على كامل تراب جنوب أفريقيا: نفس حلم الحركة الوطنية الفلسطينية وميثاقها قبل جيل. لم يستعجل حَلَّهُ: العجلة من الشيطان.

كان فكر الثورة الفلسطينية السياسي شغوفاً بالمثال الفييتنامي. وبحث عن هانوي في الجوار العربي. لعلها مناسبة للقول إن الدولة المستقلة هي تلك ال «هانوي» الحقيقية إن كان في برنامج الحركة الوطنية وقيادتها طموحٌ إلى استعادة سايغونها. قد لا

يكون ذلك ممكنا بالسلاح. لكن مجرد تأسيس هانوي فلسطينية داخل فلسطين ـ لا على التخوم ـ قد يؤسِّسُ لرؤًى وممكنات أخرى لتحرير سايغون فلسطين بوسائل وأدوات أخرى. وكما لم تكن الثورة الفييتنامية مَعْنِيَّةً بِأَمْر آخرَ غيرَ تحرير الوطن، فكذلك على الثورة الفلسطينية أن تفعل، وأن تدرك أن ذلك التحرير بات ممكنا اليوم لا على الطريقة الفييتنامية بالضرورة، بل على طريقة جنوب أفريقيا.

* * *

وبعد، يفيد السياسيين الفلسطينيين كثيراً أن يُصْغُوا لأدبائهم وأن يقرأوا أعمالهم. ففي الأدب والفن الفلسطينيَّيْنْ درجةٌ عالية ـ بل مثالية ـ من التشبُّع بفكرة الوطن لا نعثر على ما يشابهها في السياسة. حين تَنْتَقِلُ روحيةُ الأدب والفن إلى السياسة في فلسطين، سنصل إلى المعادلة المطلوبة: قليلاً من الحديث في الدولة، كثيراً من التفكير في الوطن.

القسم الثاني

مــن «فتــح» إلــى «حمــاس»

الفصل الثالث

الصـــراعُ علـــى حركـــة «فتـــح»

أولاً: المُقلِق في أزمة «فتح»

لا تُشْبِهُ الأزمةُ الحادَّة التي تستبد اليوم بحركة «فتح» تلك التي انْدَلعتْ في صفوفها في لبنان ربيعَ وصيف العام ١٩٨٣، وقادت إلى الانشقاق والحرب الداخلية. فالخلاف الفتحاويُّ في «الهرمل» و«البدّاوي» و«نهر البارد»، ومناطق أخرى من شمال لبنان، كان شديدَ الصلةِ بتبايُنِ الموقف السياسيّ بين جناحيْن من الحركة حيال مرحلة ما بعد خروج قوات الثورة من لبنان وتوزُّعِها على المنافي، وحيال الموقف من الحلّ السياسيّ تحديداً: حيث بَدا ـ حينها ـ وكأن قيادة «فتح» ومنظمة التحرير أبْدَتْ استعدادَها للتجاوب معه من خلال فَتْح قنوات حوارٍ حول «مبادرة ريغان» للتسوية و«مساعي» وزير خارجيته جورج شولتز لتحصيل موافقة فلسطينية على القرار ٢٤٢ عبر السياسة الرسمية العربية وقمة فاس الثانية. والأهمُّ من ذلك أنه كان شديدَ الصلة بمداخلات عربية رَعَتْ حركة الاعتراض داخل «فتح» ورسَمَتْ لها صيغةً سياسية («الانتفاضة»)، وشجَّعَتْها على الذهاب إلى حدود الانشقاق التنظيمي، في سياق مسعًى أشمل إلى حصاد نتائج اقتلاع الثورة من لبنان والإمساك بمقاليد الأمور فيها. . .

دارتْ رَحَى الأزمة الفتحاوية حينئذ حول عنوانيْن سياسيَّيْنْ مُتَقاطِبَيْنْ ومتنابذيْن: تصليب موقف «فتح» ومنظمة التحرير وإسقاط خيار الاندفاع نحو الحلول السياسية الأمريكية (على نحو ما جَهَرَ بذلك جناحٌ من الحركة سيُطْلِق على نفسه اسم «فتح ـ الانتفاضة»)، ثم حماية وصوْن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني من التدخل أو المصادرة العربيَّيْنْ (على نحو ما دافَعَ عنه فريق القيادة الفتحاوية الرسمية بزعامة الشهيد ياسر عرفات). نَظَر المُطالِبون بتجذير خط «فتح» السياسيّ إلى قيادة الحركة بحسبانها

جانحةً للتفريط بثوابت الحركة وميراثها الوطني؛ ونظرت القيادةُ إيّاها ـ وجمهورُها الحركيّ العريض ـ إلى المتنفضين بوصفهم ذراعاً داخليةً ضاربة لسياسةٍ إقليمية عربية شديدة الوضوح في أهدافها الاحتوائية والوصائية؛ فكان أن ضاعت ـ في تضاعيف هذا التَّبايُن الحَدِّيِّ بين الفريقين ـ فرصةُ استيلادِ تسويةٍ داخلية تُنْقِذ وحدة الحركة من الانقسام، وتُنْقِذ علاقاتها الداخلية من مشهد الاقتتال المدمّر.

ومع أن الخلاف الداخليّ الفتحاويّ أفضى ـ في مطافه الأخير ـ إلى الانقسام التنظيمي وإلى احترابٍ دمويّ بين رفاق السّلاح، وجَرَّ الساحة الوطنية الفلسطينية إلى انقسامٍ سياسيّ أشمل (تحالف «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» ومنظمة «الصاعقة» مع «فتح ـ الانتفاضة»، وتحالف «جبهة التحرير العربية» مع «فتح»، و«حياد» فصائل «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» و«جبهة التحرير الفلسطينية» و«جبهة النضال الشعبي»: التي التأمت في إطار «التحالف الديمقراطي»، فضلاً عن الانقسام في «اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين»)، وإلى مبادراتٍ سياسية لم تحظَ بالإجماع أو التوافق (عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٣، وتوقيع اتفاق «الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني» في عمّان). . . ؛ ومع أن ذلك الخلاف استعصى على الحلّ من خلال الحوار الوطني الداخليّ (من نوع الحوار الذي رَعَتْه الجزائر بين «فتح» وفصائل «التحالف الديمقراطي» واستأنفه الرئيس السابق علي ناصر محمد في «اليمن الديمقراطية» دون أن ينتهي إلى نتائج). . . ، (مع ذلك كلِّه) لم يكن خلاف «فتح» في ذلك الإبّان بخطورة خلافها اليوم! ففي الخلاف الناشب اليوم داخل فلسطين ملامح مختلفة تدعو إلى القلق نستطيع أن نرصد منها ثلاثة رئيسَة:

أولها أن الخلاف يدور بين مراكز قوى داخل الحركة تبلورت اتجاهاتُها، وتشكلت دوائرُها التنظيمية في مناخ من الاستقطاب الداخليّ الحادّ حول البرنامج السياسيّ، والتسوية، والحصص في السلطة، والعلاقة بالمقاومة. وهو خلافٌ شَطَر الحركة شطريْن، ووَقَعَ الأعمُّ الأغلبُ من وقائعه خارج أطرها التنظيمية (اللجنة المركزية، المجلس الثوري)، وكان في أساس التعطيل المستمر لعقد المؤتمر العام للحركة، وفي أساس شلِّ مجمل النشاط التنظيمي فيها طيلة السنوات العشر الأخيرة على الأقل. والأخطر من ذلك أنه انتقل من مجرَّد خلافٍ سياسيّ حول مواقفَ وسياسات إلى تعبئةٍ وتجييش وتحشيد وحروب كلاميَّةٍ خرجَت عن نطاق تقاليد السّجال، لتستعير مفرداتِ التحريض والعنف اللفظيّ، ولتمزّق البقيَّةَ الباقية من الروابط النفسية بين الفتحاويين. ولم تلبث أحياناً أن وصلتْ إلى حدود التمرُّد المسلح على قيادة الحركة على نحو ما حَصَلَ في غزة في صيف العام ٢٠٠٤!

كان في وُسْع قيادة «فتح» أن تتماسك في وجه الانشقاق الذي عصف بالحركة

في نهاية العام ١٩٨٣ في لبنان، لأن موقفَها كان موحَّداً ومرجعيَّتَها السياسيَّة لا نزاعَ عليها من معظم مناضلي الحركة في الداخل والشتات، ولأن رموزها القياديين من الرعيل الأول (ياسر عرفات، أبو جهاد، أبو إياد، خالد الحسن، فاروق القدّومي. . .) يُمْسِكون إمساكاً كاملاً وناجحاً بأوضاعها التنظيمية والسياسية. أما اليوم ـ وخاصة بعد استشهاد ياسر عرفات ـ فاختلف الأمر كثيراً: لم تعد للجنة المركزية وللمجلس الثوري السلطة القيادية والتنظيمية السابقة، وتكاد سلطتهما لا تتجاوز ـ مثلا ـ سلطة «الهيئة الحركية العليا» لحركة «فتح» (حتى لا نتحدث عن جهاتٍ أخرى غير تنظيمية!)؛ ولم تَعُد لقيادة الحركة المهابةُ عينُها التي كانت تملكها سابقاً فتسمح لها باحتواء الخلافات والتناقضات أو إنتاج تسوياتٍ داخلية تُرضي الجميع. ومع أن رموزاً تاريخية من الحركة ما برحت تحتل مواقعها في قيادتها (أبو مازن، هاني الحسن، صخر حبش، عبّاس زكي. . .)، إلاّ أن سلطانَها المعنويّ أقلّ بكثير من سلطان الجيل الفتحاويّ القياديّ الأوّل، ناهيك بأن قياداتٍ من الجيل الثالث للحركة تُنازعُها الدورَ والسلطة تلك، بل تَفُوقُها قدرةً على التعبئة والتنظيم. وهكذا يبدو الصراع في «فتح» بين مراكز القوى فيها، اليوم، وكأنه لا ينصرف إلى التعبير عن جدل الشدِّ والجذب بين مواقف سياسية متباينة، بل يجنح ـ عند فريقٍ منه ـ إلى إعادة صياغة «فتح» على قواعد ومنطلقات مغايرة أمام ممانعة فريقٍ آخر ضدّ ما يعتبره تزويراً لشخصيتها الوطنية.

و**ثانيها** أن الصراع الفتحاويّ الراهن يُنْذر بالانتقال من الحيِّز التنظيميّ (الفتحاويّ) الضيّق إلى الحيّز السياسيّ والاجتماعي العام، فيستجرُّ نتائجَ وتداعياتٍ على مجمل نسيج الحركة الوطنية الفلسطينية ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، بالنظر إلى ما تمثله حركة «فتح» من قوةٍ ذاتِ اعتبار على صعيد التمثيل الاجتماعيّ، وعلى صعيد الحياة السياسية، ناهيك بما في حوزة أطرافها المتصارعة من أدوات قوةٍ أمنية وقتالية بحسبانها حزب السلطة الرئيس. ويُخْشى أن تنفلت أوضاعُها الداخلية فتستعصي على الإمساك والضبط لتنفجر في موجاتٍ من الاصطراع العنيف لن يَنحصر نطاقُه ـ إن اندلع ـ ضمن حدود الحانقين على بعضهم: المتراشقين بالاتهامات. وأَحْسَبُ أن الأوضاع الفلسطينية اليوم لا تتحمَّل أية مغامرات من نوع هذه التي يجري التعبير عنها في إنزال المسلَّحين إلى الميدان لخوض المعركة السياسية بدل السياسيين! فإلى كون هذه العمليات الاستعراضية تُسِيء إلى صورة سلاح المقاومة وتهدِّد بتحويل فصيلٍ رئيس من فصائلها إلى مليشيا، تهدّد ـ في الوقت نفسه ـ بتعميم حال الاحتقان على المجتمع الفلسطيني كلِّه وضرب البقية الباقية من عناصر الاستقرار والأمن الاجتماعيّ فيه.

حَصَل في صيف العام ١٩٨٣ أن بَلَغَ الصراع الفتحاويّ الداخليّ طورَ الصّدام

المسلّح في طرابلس ومخيمات الشمال اللبناني. وحَصَل أن الاقتتال الفتحاويّ جرَّ غيرَ الفتحاويين إلى ا لمشاركة فيه (انضمام مقاتلي «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» إلى المعارك مع مقاتلي «فتح ـ الانتفاضة» ضدّ حركة «فتح»). وحَصَل، في امتداد ذلك، أن مدنيين فلسطينيين سقطوا برصاص الفصائل المتقاتلة في مخيَّميْ «البدّاوي» و«نهر البارد» . . . إلخ. ومع ذلك، لم تتجاوز الحرب الداخلية نطاق الفريقين الفصائليَّيْن المُحْتَرِبَيْن، ولم تبلغ مستوى الحرب الأهلية وإن أحدثت شرخاً عميقاً في نسيج الثورة والحركة الوطنية. أما صراع اليوم، فيُخْشى أن يُفْضي إلى حرب أهلية عامَّة إن بدأت شرارتُها ـ لا قدَّر الله ـ داخل «فتح»، لأن هذه الأخيرة تقيم وسط فلسطين، وتُمسِك بالسلطة فيها، والصراع داخلَها ما عادَ مجرَّدَ صراع مواقفَ كما كان، بل باتَ صراعَ مصالح؛ والمصالح هذه طالت قطاعات اجتماعية عريضة في المجتمع . . .

أما **ثالثها**، ففي أن الصراع الفتحاويَّ الجاريَ ليسَ محكوماً ـ بالضرورة ـ بحساباتٍ حركيةٍ صرف، ولا مرتبطاً على نحوٍ حصريّ بـ «أَجُنْدات» فتحاوية مستقلة، بل غالباً ما كان مفتوحاً على تأثيراتٍ حاسمةٍ لعوامِلَ خارجية ومتقاطعاً مع الكثير من مطالبها حتى من دون أن يقدِّمَ نفسَه، بالضرورة، أداةً من أدواتها الوظيفية. ومَكْمَنُ الخطورةِ في المسألةِ هنا بالذات: فَ «فتح» التي كانت عنواناً مستمرّاً للمعركة السياسية من أجل استقلالية القرار الوطني (في وجه عبد الناصر والأردن وسورية)، تجد نفسَها اليوم أمام لحظةٍ مختلفةٍ تماماً من محنة استقلالية القرار أمام أشكالٍ جديدة من التدخّل غيرِ العربيّ فيه محمولاً على قوًى من داخلها! والأشكالُ تلك تبدو سافرةً غيرَ مُبْهَمَة أو مدفوعة إلى التستُّر على النفس. فهي أَطَلَّتْ بوجهها القبيح منذ حصار ياسر عرفات في مقرِّه، ودعوتها الفلسطينيين إلى اختيار قيادةٍ جديدة قابلة لـ «التفاهم» مع «إسرائيل» (أي للتنازل لها) في القضايا التي تمسَّك فيها عرفات بالثوابت الوطنية؛ وبات الجميع يعرف حواملَها الفلسطينية الداخلية ورموزها وألسنتها.

كان على «فتح» في معاركها الداخلية المؤسفة، صيف العام ١٩٨٣، أن تجد نفسها في مواجهة قرارٍ إقليميّ عربيّ بإمساك الورقة الفلسطينية في الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي ومصادرتها من قيادة ياسر عرفات للحركة والمنظمة والثورة؛ وقد أصابت حظّاً من النجاح في حفظ قرارها من المصادرة. أمّا اليوم، فعليْها أن تواجه نوعاً مختلفاً من اختراق قرارها شديدَ الصلةِ ـ هذه المرّة ـ باستراتيجية الهجوم المعاكس الأمريكيّ ـ الإسرائيليّ على الداخل الوطنيّ الفلسطيني. ويُخْشى أنها ـ أمام هذا الهجوم الذي لا يقبل أقلّ من تمزيق ذلك الداخل وإغراقه في تناقضاته واستيلاد أسباب الحرب الأهلية فيه ـ قد لا تستطيع جَبْهَه أو اسْتِلالَ شَعْرَةِ قرارها الوطني من عَجِينِه!

ثانياً: وجوهُ الأزمة وأسبابُها

لا يُجانب المرءُ الحقيقةَ حين يقول إن الأزمة الحادَّة المُعْتَملة في جوف حركة «فتح»، والمتحركة على إيقاع الاستنفار الأمنيّ المتبادَل بين فريقيْ الصراع فيها، ليست بنتَ لحظتها الراهنة، ولا هي تتَّصل بمضاربةٍ سياسية محتدمة فرضها التنافس الفتحاويّ الداخليّ على قوائم الترشُّح لانتخابات المجلس التشريعيّ، على نحو ما توحي بذلك بعض التحليلات المتسرّعة؛ كما أن انقسام «فتح» إلى قائمتين انتخابيتيْن لا يقدّم دليلاً كافياً على اتصال الأزمة تلك بالانتخابات هذه، حتى وإن كان الانقسام حالةً غير مسبوقة في تاريخ الحركة ووحدتها التنظيمية: على الأقل منذ الانشقاق الكبير الذي تعرَّضت له في العام ١٩٨٣. إنها ـ في ما نفهم ـ ثمرة حقبة سياسية وحركية بدأت منذ توقيع «اتفاق أوسلو» (١٩٩٣)، وـ تحديداً ـ منذ قيام السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي (١٩٩٤) وتصدُّر حركة «فتح» لإدارة شؤونها السياسية والتفاوضية والإدارية والأمنية.

ما كانت الحركة الاعتراضية على «اتفاق أوسلو» كبيرة أو متَّسعة في الوسط السياسي الفتحاويّ إن قورِنت بغيرها في أوساط اليسار الفلسطيني والحركة الإسلامية. إذا استثنينا أصواتاً اعتراضية وناقدة للاتفاق من رموز قيادية للحركة (خالد الحسن، فاروق القدومي)، ومن رموز جيلها القياديّ الثاني (هاني الحسن، عباس زكي، وـ إلى حدٍّ ما ـ صخر حبش)، فإن الأعمّ الأغلب من قياداتها وأطرها قَبِلَ بالاتفاق والتسوية وذهبَ في خيارهما دون تردُّد. ومع ذلك، ما كان الموقف السياسيُّ واحداً في «فتح» على ما اجتمع عليه الفتحاويون من خيار. فالذين تفاوضوا مع «إسرائيل»، والذين أمسكوا أجهزة الأمن وعاشوا في المعارضة قمعاً وتنكيلاً، غير الذين تفرَّغوا للعمل الحركيّ الفتحاويّ أو تفرَّغوا للنضال في أوساط المجتمع والشعب. والذين تمسَّكوا بالثوابت الوطنية في عملية التفاوض غير الذين استسهلوا تقديم التنازلات من أجل الحصول على «شيءٍ ما». والذين شاركوا في انتفاضة الأقصى وقادوا فصولاً منها غير الذين اعتبروها نكسةً لعملية التسوية. والذين شاركوا في المقاومة الوطنية وفي بناء أدواتها القتالية غير الذين استنكروا «عسكرة الانتفاضة». والذين تعاملوا مع الانتفاضة والمقاومة كورقة قوة لتحسين الموقع التفاوضيّ غير الذين دافعوا عن التفاهم مع أمريكا و«إسرائيل» وتقديم النوايا الحسنة. والذين صمدوا في حصارهم وقاوموا عزلهم وشطبَهم غير الذين احْتُفِيَ بهم أمريكيّاً وإسرائيليّاً وقُدّموا كقياداتٍ بديلة . . . إلخ.

طَيْفٌ واسعٌ من المواقف، إذن، ذلك الذي رَسَم مشهدَ «فتح» السياسي طيلة كل هذه السنوات الفاصلة بين توقيع «أوسلو» وانقسام التنظيم، إلى تياريْن.

والانقسام هذا، وما اعتراهُ ونَجَم عنه من مظاهرات استعراضية مسلَّحة، ومن تهديدٍ جدّيّ بإطلاق موجةٍ من الصّدام الداخليّ، إنما أتى يمثل حصاداً لسائر أشكال التناقض السياسيّ التي نمت في جوف الحركة («فتح») وهي تقاربُ أمهات المسائل الفلسطينية: الموقف من مآلات التسوية، الانتفاضة والمقاومة، سياسات السلطة، مواقع النفوذ داخل الحركة . . . إلخ.

من يُطِلّ على أزمة «فتح» ـ المستفحلة هذه الأيام ـ يَلْحَظُ ألواناً من التجافي بين عناوينها المعلنة، أو شبه المعلنة، وبين حقائقها التي يُرادُ لها أن تتوارى وراء تلك العناوين. ولقد استهوى كثيرين ممَّن تناولوا الأزمةَ تلك بالعرض والتحليل أن يُقِرُّوا المتصارعين الفتحاويين على عناوينهم التي حدَّدوا بها وجوه الخلاف بينهم وأن يعيدوا إنتاجها وكأنَّها ما يُعيِّنُ ـ على وجه الدقة ـ مواطن الخلاف ذاك. هكذا وجدنا أنفسنا أمام قراءةٍ مشدودةٍ إلى جملةٍ من الثنائيات السياسية الفتحاوية تُجَرّب أن تقدّم نفسَها تَعْييناً صحيحاً لوجوه الأزمة تلك. يقع في قلب تلك الثنائيات ثنائيتان اثنتان: ثنائية الداخل/ الخارج، وثنائية الشباب/ الشيوخ (أو القيادات الجديدة/ القيادة التقليدية).

١ ـ ثنائية الداخل ـ الخارج

من النافل القولُ إن ثنائية الداخل ـ الخارج حَكَمَتِ العملَ الوطنيّ الفلسطيني منذ ميلاده الحديث بعد قيام الكيان الصهيوني، وخاصة بعد حرب العام ١٩٦٧، وأنها ثمرةُ فعْلِ الاقتلاع الصهيوني لشعب فلسطين من وطنه، وإجبار حركته الوطنية على التوزُّع بين العمل في الداخل وفي الجوار العربي. ولقد فرضت ظروف الاغتصاب والاحتلال أن ينتقل مركز ثقل الثورة إلى الجوار (الأردن، لبنان) دون أن تتوقف الثورة عن حلم تفعيل العمل الوطني في الداخل الفلسطيني (وهو ما لم يتحقق نسبيّاً إلا مع اندلاع الانتفاضة في العام ١٩٨٧ وقيام «القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة» كذراع لمنظمة التحرير في الداخل). ولقد كان من المسلَّم به أن عبء الثورة يقع على «الخارج» وقطاعات المجتمع الفلسطيني اللاجئ في دول الجوار. فمن اللاجئين خرج آلاف الثوار والمقاتلين الذين خاضوا حروباً مع جيش «إسرائيل» من الجبهتين الشرقية والشمالية لفلسطين. ومن اللاجئين خرج قادةُ الثورة وكوادرُها ومثقفوها. وبهم ومنهم قامت مؤسساتُها السياسية والاجتماعية والإعلامية والصحية والتعليمية. وما كان أحدٌ ينازع في مرجعية «الخارج»، وفي أنه الذي أطلق الثورة وقادها.

بعد خروج المقاومة الفلسيطنية من لبنان وتوزُّع مقاتليها على المنافي (اليمن، السودان، سورية، الجزائر . . .) واضطرار قيادتها ومؤسساتها للإقامة في تونس؛ وفي مناخ انتفاضة العام ١٩٨٧ وما رافَقَها من شعور بالانتقال التدريجيّ لمركز العمل الوطني

إلى الداخل الفلسطينيّ، تَجَدَّدَ التفكير بثنائية الداخل ـ الخارج، ولكن من موقع الاعتقاد ـ وهو اعتقاد صحيح ـ بأن تصحيحاً للخلل فيها بدأ يحدث مع الانتفاضة على نحوٍ لم يَعُد فيه «الخارج» وحده مركزاً بل الداخل أيضا. لكن تطورات ما بعد «مؤتمر مدريد» (١٩٩١) (ومفاوضة وفد الداخل لِـ «إسرائيل» في واشنطن)، و«اتفاق أوسلو» (١٩٩٣)، ودخول ياسر عرفات وآلافٍ من أطر «فتح» ومنظمة التحرير إلى الضفة والقطاع وقيام السلطة الفلسطينية (١٩٩٤)، أطلق الثنائية تلك إلى مداها الأقصى وركَّبَها لدى كثيرين على معادلةٍ جديدة قوامُها: مركزية الداخل وهامشية الخارج!

نُظِرَ بكثير من الريبة والتوجُّس إلى ياسر عرفات والعائدين معه من رفاقه إلى الوطن ـ لدى قسم من الفتحاويين ـ وكأنهم فيْلَقُ «غزو». حينَها راجَ على نطاقٍ واسع تعبير «التوانسة» وصفاً للعائدين من الخارج. ولم يكن ذلك من باب التفكُّه والظُّرْف، بل من حيث عَبَّر عن هواجس لدى كثيرين خالُوا تلك العودة مناسبةً لمصادرة أدوارهم. ولقد كان يمكن لمثل هذه الهواجس أن تَتَبَدَّد مع قيام ياسر عرفات بتمكين فلسطينيي الداخل من المراكز والمناصب في السلطة وفي الأجهزة الأمنية. لكن احتداد الصراع الفتحاويّ أغْرى بعضاً كبيراً ـ بل قُلْ فريقاً ـ بتقديم رواية للخلاف الفتحاويّ وكأنه خلافٌ بين الداخل و«الخارج». وهي رواية ـ كما سنرى في ما بعد ـ زائفة ولا وظيفة لها سوى تعبئة قطاع عريض من الفتحاويين في الداخل ضد قيادتهم التاريخية، والتغطية على تناقضات سياسية عميقة في أوساط فتحاويّي الضفة والقطاع.

٢ ـ ثنائية الشباب ـ «الحرس القديم»

نشأت هذه الثنائية في امتداد الثنائية الأولى، ولم تكن قد عُرِفت قبل عودة أطر منظمة التحرير و«فتح» إلى الداخل في العام ١٩٩٤. وليس من شك في أن «فتح» ـ مثل غيرها من الفصائل ـ شهدت تعاقُبَ وتزامُن ثلاثة أجيال من أبنائها: جيل النكبة الذي طُرِدَ من وطنه وأطلق شرارة الثورة بعد ما يزيد قليلاً عن العقد والنصف من اغتصاب فلسطين. وهو جيل المؤسسين الأوائل (ومعظمهم من مواليد الفترة ما بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٥). ثم جيل النكسة أو الهزيمة وانطلاق العمل الفدائي. وهو الجيل الذي قاتل «إسرائيل» من الجبهتين الأردنية واللبنانية بين العامين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ (ومعظم أبنائه من مواليد سنوات الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات). ثم جيل الانتفاضة الذي قاد الثورة المدنية في العام ١٩٨٧ وما تلاه (بعد خروج المقاومة من لبنان) أو شارك فيها، وكان معظم رموزه اليوم أعضاء في «القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة» (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)، أو أعضاء في «الهيئة الحركية العليا» لحركة «فتح»، والتحق بعضٌ منهم بياسر عرفات في تونس بعد إبعادهم خارج الوطن (ومعظم أبناء هذا الجيل من

مواليد نهاية الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات). ولقد يجوز أن نتحدث عن جيلٍ رابعٍ في الحركة هو جيل «أطفال الحجارة» في انتفاضة ٨٧. ومعظم أبنائه من مواليد السّبعينيات. وهو الجيل الذي قاد انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وشارك في المقاومة المسلحة («كتائب شهداء الأقصى»). لكنه لم يُفرز ـ حتى الآن ـ قيادات سياسية مستقلة، ومازال بمعنًى ما تحت تأثير قيادات الجيل الثالث.

ما كانت فكرة صراع الأجيال في «فتح» واردة قبل «أوسلو» والعودة إلى الداخل. وذلك ما يَحملنا على القول إنه (صراع) مرتبط بثنائية: الداخل ـ الخارج. فالذين كانوا في «الخارج» ـ في الأردن وفي لبنان ـ انحدروا من جيليْن فتحاويَّيْن متعاقبيْن ومتزامنيْن؛ ومع ذلك، ما كانت الخلافات بينهم، حين يَصْدفُ أن تحصل، لتقوم على أساس المراتبيّة العُمُريَّة، بل كانت دائماً لأسبابٍ سياسية توزَّعَ فيها ولاءُ شباب الحركة بين الولاء لأبي عمّار وأبي جهاد وأبي إياد وأبي السَّعيد وأبي الهوْل وأبي اللطف وكمال عُدوان، أو لأبي فادي (منير شفيق)، أو لأبي إبراهيم (ناجي علوش)، أو لأبي نضال (صبري البنّا)، أو لأبي موسى وأبي صالح . . . إلخ. أما بعد «أوسلو» وقيامِ السلطة الفلسطينية وعودة فتحاويّي «الخارج»، فاختلف الأمر. إذ بات مألوفاً أن يُقالَ ـ وأن يُسْمَعَ ـ أن الخلاف في الحركة خلافٌ بين جيليْن منها، أو ـ للدقة ـ بين الشباب والشيوخ، الفتحاويين الجُدد و«الحرس القديم».

ولقد قيلَ، في معرض هذه المضاربة الإيديولوجية الفتحاوية من الفريقيْن، إن شيوخ «فتح» يحتكرون مؤسسات الحركة ويحولون دون تقلُّد الشباب للمسؤوليات فيها؛ أو أن شبابها يتطاولون على قياداتهم التاريخية ويسعَوْن في عزلها أو شطْب أدوارها. وحاول كلٌّ من الفريقيْن تأليبَ جمهور الحركة على الثاني. وإذْ نسمّيها مضاربة، فلأنها تتوسَّل بمفردات (وبثنائية) غير صحيحة حتى لا نقول مزيَّفة ـ كما سنرى تالياً ـ ناهيك بأنها مفردات ذات وظيفة صارخة في مجال تعمية التناقض السياسيّ الفتحاويّ الحقيقيّ الذي يتخطى الثنائيتين معاً ولا يَقْبَل فَهْمَه أو تحليلَهُ بهما.

لا مجال للقول إن العمل الوطنيّ الفلسطيني بريءُ الذمّة من الاتصال بمشكلات الداخل والخارج ومعضلات الصراع بين أجياله. فهذه معضلات ومشكلات طبيعية فرضَها المكان (جغرافيا الفلسطينيين البشرية) والزمان (تفاوُتُ الأعمار). غير أنه من العبث وقلَّة الإدراك استسهال النظر إليها بوصفها الديناميات الفعلية التي تصنع تناقضات العمل الوطني ومنها تناقضات حركة «فتح». وعلى المرء أن يحمل في رأسه عقلاً ميتافيزيقياً ـ يؤمن بالمطلق ـ حتى يؤمن بأن «الداخل» و«الخارج» و«الشيوخ» و«الشباب» وحدات مكتملة ناجزة ومغلقة لا تنطوي في داخلها على تمايُز ولا يَدِبُّ في الواحد منها حَراك! إن الذين يُطْلَق عليهم فلسطينيو الخارج هم أبناء فلسطين:

وُلِدَ قسمٌ كبيرٌ منهم فيها ولَجَأَ مع اللاجئين بفعل الاقتلاع الصهيوني. ومَن وُلِدَ منهم في اللجوء انْتَسَلَ من نَسْلٍ فلسطيني. فكيف يُدْعَوْن «خارجاً»؟! والذين عادوا مع العائدين من تونس كان فيهم مَنْ أتَى إلى تونس من الداخل وفي جملتهم العديد من رموز الجيل الجديد مثل مروان البرغوتي ومحمد دحلان، فكيف يُدْعَوْنَ «خارجاً»؟! ثم إن الخلاف بين أهل الداخل كبير ـ كما الخلاف بين أهل «الخارج» ـ بحيث لا يصحّ جَمْعُهُم تحت مسمَّى جغرافيّ واحد.

يَصْدُقُ الأمرُ نفسُه على الجَيْلَيْن. ليس يَنْتَظِمُ جيلَ الشيوخ والكهول موقفٌ واحدٌ موحَّد في مواجهة موقفٍ واحدٍ موحَّد لدى جيل الشباب حتى يقال إننا أمام وَحَدَتَيْن سياسيَّتَيْنْ متعارضتيْنْ أو متباينتيْنْ. فقد تجد في موقف تيّار من الشباب نظيرَ موقف تيّار من «الحرس القديم»، في مقابل موقفٍ تيارٍ آخر متقاربٍ من الجيلين ومتباينٍ مع الأول. وعليه، من باب احتقار العقل أن تُقارَبَ أزمة «فتح» بهذه النظرة التبسيطية المستنِدة إلى الثنائيات تلك!

إن وظيفة التوسُّل بمفردات الداخل والخارج والشباب والشيوخ التغطيةُ على الخلاف الرئيس داخل حركة «فتح»، وعلى الأزمة الفعلية فيها، وهي أزمة سياسية تتعلق بصراع خيارات لا بصراع أمكنةٍ وأزمنة. والأزمة هذه بين فريقين في الحركة ينتميان إلى الجَيْلَيْن وإلى المكانيْن الفلسطينيَّيْنْ. ففريقٌ منهما مع التسوية والمفاوضات دون شروط، ومع ضرورة دفع السلطة مستحقاتها السياسية من أجل العودة إلى المفاوضات، وفي أساس تلك المستحقات تجريد المقاومة من سلاحها. وفريقٌ ليس ضد التسوية، لكنه يريدُها مشرِّفةً تحفظ الحقوق وتتمسَّك بالثوابت ولا يكون ثمنها الصدام مع المقاومة لإرضاء شارون وتعريض الوحدة الوطنية للخطر. ومن الأعراض غير الجانبية لهذا الصراع السياسيّ المنافسةُ الحادة على تنظيم «فتح»، أو قُل للسيطرة على التنظيم. فالفريقان معاً يدركان أن المدخل إلى كسب المعركة السياسية هو كسب المعركة التنظيمية. وذلك ما أثبَتَتْه المنافسة المحتدمة على تمثيل «فتح» في الانتخابات التشريعية.

بقي أن نقول إن في كل فريق من الفريقين فتحاوِيّينَ من الداخل وآخرين من «الخارج»، وفتحاويين من الشيوخ والكهول ومن الشباب. وشأن «فتح» في هذا شأن السلطة: الموزّعة بين الجيْليْن، ثم بين المقيمين في الداخل والعائدين من الخارج.

ثالثاً: من الأزمة التنظيمية إلى محاولة اختطاف «فتح»

تختلف حركة «فتح» عن غيرها من الحركات والتنظيمات الفلسطينية في كونها ليست حزباً سياسيّاً بالمعنى الحزْفيّ والتقليدي للكلمة. فهي ليست ذات عقيدة فكرية

جامعة وخطّ إيديولوجيّ واضح على نحو ماهو الأمر ـ مثلاً ـ لدى اليسار القومي والماركسي أو لدى الحركة الإسلامية في الساحة الفلسطينية. والانتماء التنظيمي إليها من المرونة بحيث يُسْقِطُ تكاليفَ بيروقراطية عديدة ـ عرفتها تنظيمات أخرى ـ ويَفْتَحُها أمام حركةٍ هائلة من التدفّق الاجتماعي عليها.ولم يكن ذلك ليَحْصُل عفواً، بل بتخطيط رسَمَهُ المؤسسون الأوائل الذين أرادوها حركة تحرُّر وطني وليس حزباً سياسيّاً (نَلْحَظُ ذلك في اسمها الرسمي: «حركة التحرير الوطني الفلسطيني»). والهدف أن تلمّ شعث الشعب الفلسطيني في الداخل والجوار العربيّ وتوحِّده على قضية جامعة مشتركة هي: تحرير الوطن.

كُنْتَ تَجِدُ لذلك السبب طيْفاً واسعاً من التعبيرات الثقافية والأيديولوجية داخل «فتح»: الإسلاميين القادمين من أصولٍ إخوانية أو من تجربة سابقة في «حزب التحرير»، والليبراليين والعلمانيين المتأثرين بالنموذج السياسيّ الغربيّ المدافعين ـ وقتها ـ عن الحوار مع أوروبا الغربية، واللينينيين المشدودين إلى المثال الثوري السوفياتي، والماويين الحانقين على المثال السوفياتي وعلى العلاقة السياسية بموسكو، والغيفاريين المؤمنين بحرب العصابات، و«الإرهابيين الثوريين» المأخوذين بتجربة «الألوية الحمراء» الإيطالية و«الجيش الأحمر الياباني» ومنظمة «بادر ـ ماينهوف» الألمانية وعمليات كارلوس على امتداد العالم. وكنت تجد المسلم والمسيحي، الغنيّ والفقير، الشيخ المُسِنّ والصبيّ اليافع. وقد أفاد ذلك كثيراً حركة «فتح»، وحوَّلها ـ بسرعة قياسية ـ إلى أمّ الحركات السياسية في فلسطين: جماهيريةً وتأثيراً، في غضون عامين فاصلين بين انطلاقة العمل الفدائي (١٩٦٥) وبين الهزيمة واحتلال ما تبقَّى من فلسطين (١٩٦٧).

لكن كان لذلك أيضاً مضاعفات جانبية في جسمها الداخلي: بمقدار ما كان التنظيم يكبر ويتوسّع وينتشر في سائر قارات الأرض، كانت قيادتُه تجنح نحو مركزيةٍ شديدة يضيق بها إطارُ «اللجنة المركزية» و«المجلس الثوري» للحركة. كان بضع عشرات من أعضاء المؤسسة التنظيمية المركزية يقود حركة تضمّ في صفوفها مئات الآلاف من الأعضاء. وما كانت ممثليات «فتح» في العالم كافية لتكون الوسيط الذي يملأ الفراغ التنظيمي بين الجيش العرمرم من الفتحاويين وقيادته المركزية. وكانت النتيجة أن الحركة لم تَهْتَدِ إلى صيغة تنظيمية فعّالة تستوعب بها الطاقات العديدة المتدفقة في كيانها الحركيّ وتُشْرِكها في الإدارة والقيادة وصناعة القرار. ولعلّها لم تُدْرك ذلك جزئيّاً إلاّ حين اندلعت انتفاضة العام ١٩٨٧، فقام الشهيد خليل الوزير (= «أبو جهاد») بالتقاط هذا المتغيّر مدركاً الحاجة إلى إدارةٍ تنظيمية ميدانية له. وهو ما أسَّس لعلاقته المباشرة بـ «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة» (ويمكن أن نضيف إلى ذلك صيغة «الهيئة الحركية العليا» ل «فتح» مثالاً آخر لتلك الحاجة التي جرى إدراكها).

ولقد حَصَل في سنوات التسعينيات ـ بعد استشهاد «أبي جهاد» و«أبي إياد» و«أبي الهول» ورحيل خالد الحسن وإقامة فاروق القدومي في تونس ـ أن تركَّزت السلطة القيادية للحركة في يد الشهيد ياسر عرفات. وزادَها تركيزاً أنه أصبح رئيساً للسلطة الفلسطينية، وأن حركة «فتح» لم تنجح في عقد مؤتمرها العام وتجديد أطرها القيادية، فكان ذلك سبباً جديداً مضاعفاً لأزمة تنظيمها وعجز بُناه عن استيعاب طاقاتٍ جديدة متدفقة فيه. تَرافَقَ ذلك كلُّهُ مع تغيُّرٍ حاسم في حالة التنوُّع والاختلاف التي قامت عليها تجربة «فتح» على الصعيد الفكريّ والأيديولوجيّ. فَبَدَلَ أن يستمر ذلك التنوُّعُ عامِلَ إخصابٍ وإثراءٍ لتجربتها مثلما كان في سنوات الستينيات ـ الثمانينيات، تحوَّلَ إلى قيْدٍ مضروبٍ على وحدةِ موقفها السياسيّ، منذ عقدٍ من الزمان أو يزيد، حين انقلب من تعدُّدٍ فكريٍّ إلى تعدُّدٍ سياسيّ منذ قيام السلطة! أمسيْنا على «فتح» واحدة، ثم أصبحنا على أكثر من «فتح» في التنظيم الفتحاويّ الواحد. ففيما كان مثقفو «فتح» قبل ثلاثة عقود يقارعون قيادتهم حول أكفل السبل لتحويل الحركة إلى حركة ثورية على النمط البلشفي أو الماويّ أو الفييتنامي أو الكوبي دون أن يُعَرِّضوا وحدةَ حركتهم للانقسام، باتَ بعض أطرها السياسية اليوم يقارع قيادَتَهُ حول أكفل السُّبل لطمأنة أمريكا و«إسرائيل» على أن «فتح» شريكٌ صادق في «السلام»، وأنها مستعدة لدفع الثمن المطلوب منها للعودة إلى مائدة المفاوضات!

وكائنةً ما كانتِ الشكوك اليوم حول الخلفيات السياسية الكامنة وراء حركات الاعتراض السياسيّ داخل الإطار الفتحاويّ، التي يقودُها فريقٌ سياسيّ منظَّم تحت عنوان إصلاح الأوضاع في الحركة؛ وبصرف النظر عن أن بعض ذلك الاعتراض رَكِبَ موجةَ الضّغطِ النفسيّ على الأطر القيادية للحركة وتوسَّل ـ أحياناً ـ بأسلوب التمرُّد المسلح (كما جرى في صيف العام ٢٠٠٤) أو بالعصيان السياسيّ على الأطر التنظيمية الشرعية للحركة (مثلما حصل بمناسبة الانتخابات الفتحاوية الداخلية لمرشَّحي الحركة للانتخابات التشريعية)، فإن على «فتح» اليوم أن تقف وقفة جريئة للنظر في أوضاعها الداخلية المتآكلة والمتداعية، وأن لا تكتفي بتسوياتٍ شكلية تسكينية من قبيل تأليف قائمة انتخابية موحَّدة بـ «التراضي». نقول ذلك لأن الأزمة أعمق بكثير مما يظن أنه موطن الأزمة. ونقول ذلك لأن قدرات «فتح» على استيعاب تناقضاتها الداخلية تضاءلت كثيراً. ثم نقول ذلك لأن رأس «فتح» مستهدَف، ومستهْدَفٌ معه رأسُ الحركة الوطنية الفلسطينية.

من النافل القول إن أزمة حركة «فتح» طَفَحَتْ وقائعَ وتناقضاتٍ قبل رحيل الرئيس الشهيد ياسر عرفات بفترة طويلة. وجميعنا يذكر معضلة الخلاف على أمانة سرّ الحركة في الضفة الغربية بين مروان البرغوتي وحسين الشيخ ـ مثلاً ـ وعدم الحسم

فيها حركيّاً؛ أو العصيان الشامل الذي أعلنه ضد ياسر عرفات، في صيف العام ٢٠٠٤، فريقٌ من الفتحاويين في غزة، وقبله الخلاف بين «اللجنة المركزية» للحركة و«كتائب شهداء الأقصى» حول صرف المُرَتَّبات وحول صلة الكتائب بالحركة؛ ناهيك بالخلاف المحتدم حول المؤتمر الحركيّ العام والإخفاق في تأمين التوصل إلى اتفاق بشأنه . . . إلخ. هذا كلُّه، وغيرُه، من المعلوم لدى المهتمين بأوضاع «فتح». ومع ذلك، فإن الأزمة الفتحاوية الداخلية ما استفْحَلَت وتَعاظَمَ خَطْبُها مثلما حَدَثَ ويَحدُث بعد رحيل ياسر عرفات.

لا غرابةَ في أمْر الصلة بين غياب زعيم «فتح» والثورة وبين دخول أزمة الحركة طَوْرَ استفْحالٍ وتفاعُلٍ يضعانها على مُفْتَرَق سُبُل. فالرجل الذي أسَّس «فتح» وقادها لعقود لم يكن قائداً عاديّاً تستنزفه الأزمات والتناقضات، وإنما كان قائداً من طرازٍ فريد. ومن فرادته أنه نجح في إدارة مفارقات «فتح» منذ التكوين، وامتصاص الآثار السلبية لصدام المواقف وتنازُع الخيارات فيها: بالترضية حيناً، وباجتراح «الإجماع المستحيل» أحياناً، وبالحسم وتفعيل النفوذ الشخصي في معظم الأحيان. كان يملك السلطان المعنويّ ـ قبل الماديّ ـ على أبناء الحركة ليرسم حدوداً وخطوطاً لمنازعاتهم فيجبرها على التعبير عن نفسها تحت سقفٍ قابلٍ للمراقبة. وكان في حوزته أن يحفظ التوازن بين المُشْتَجِرين فلا يَدَعُ فريقاً يَغْلِبُ آخرَ أو يَفْشُو امْرُهُ عليه؛ وكان في وُسْعِه أن يؤلّف بين قلوب المختلفين فَيَحْمِلهم على تذكُّرِ ماهيتهم المشتركة واستلال شَعْرتها من عجين المناقرة. فَعَلَ ذلك مزوَّداً بحُنْكَتِه واقتداره في إدارة الأزمات وتزويج المتناقضات، وبِلَمْسَتِهِ السحريَّة التي ما هَتَكَ أحدٌ أقفال سرِّها. لكنه فَعَلَ ذلك أيضاً مسلَّحاً بترسانة السُّلط الهائلة التي تَسَرْبَلَ بها ووضعت في يده وصفاتٍ لعلاج مختلِف الأدواء: سلطة القرار والمال والأمن.

رَحَلَ، إذن، من كان يستطيع حراسةَ وحدة حركة «فتح» من نفسها بما وَسِعَ من طاقةٍ كاريزمية. وبَدَلَ أن يبحث المرء عن كاريزما بديلة (بحثاً شبيها بالبحث عن إبرة في كومة القشّ) تستكين «فتح» بفعلها السحري إلى عافيةٍ تنظيمية متجدّدة، فليبحث عن أكفل السُّبُل إلى وراثة دور الزعيم وراثةً جماعية لا فردية. فالأخيرةُ ممتنِعةٌ لاِمْتناع صاحبها (المُفْتَرَض) عن مضاهاة سَلَفِه؛ وهي ـ في كلّ الأحوال ـ ما عادت مرغوبة حتى وإِنِ امْتَكَنَ أمرُها (على فَرضِ أنه ممكن!). وليست الوراثة الجماعية التي نعني سوى النظام المؤسَّسي. وحده هذا قادرٌ على إدارة الأزمات، وتنفيس الاحتقانات، وصناعة التسويات، وإنضاج التوافقات، ودرء الانقسامات، أي تأمين شروط التدبير الديمقراطي للشأن الفلسطيني.

كل هذا صحيح. ولكن، ماذا لو أن أزمة «فتح» ليست مجرَّد أزمة فتحاوية

داخلية قابلة للعلاج بالجراحة الديموقراطية؟ ماذا لو كان من وجوهها «غيرِ البَيِّنَة» وجهٌ خارجي ذو صلةٍ باستراتيجياتٍ يَشتغل بعضُ فقراتها على وحدة «فتح» نفسها؟ لِنَقُلْ، إذن، إن ما يبدو الآن مشهداً صراعيّاً داخليّاً ـ في جوف حركة «فتح» ـ ليس ثمرة منازعات الفتحاويين بالضرورة، ولا دليلَ على أنه كذلك غير ما يظهر منه على السطح، وأن الذهاب في رهان حلِّه بمقتضى أصول الديمقراطية الحزبية وقواعدها وقيمها يذهل عن إدراك صلاته بأبعادٍ أخرى غيرِ ذات صِلة باختناق البيئة التنظيمية الفتحاوية.

نميل، من جهتنا، إلى الاعتقاد بأن حركة «فتح» مستهدفة اليوم في وحدتها التنظيمية ودورها الوطني لأنها العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية، ولأن أيّ تصدُّع أو انحلالٍ في كيان «فتح» التنظيمي ينعكس انهياراً للحركة الوطنية برمَّتها. ومن يَعتقد أن «إسرائيل» بعيدة عمّا يجري في «فتح» من تفكُّك سياسيّ وتنظيميّ، لا يدرك مدى الاختراق الإسرائيلي ل «فتح» من خلال السلطة وبعض رموزها وشبكاتها الأمنية. وليس معنى ذلك بالضرورة أن ثمة أدواتٍ فتحاوية للسياسة الإسرائيلية أو جماعاتٍ منها مرتبطة بتلك السياسة، وإنما لا يُسْتَبْعَد أن يُمارَسَ التحريض الإسرائيلي للإيقاع بين أبناء الحركة بوسائط مختلفة من قبيل الدسّ الاستخباراتي أو الإغراء بأفقٍ للتفاوض والتسوية في حال نزع مركز القرار الفتحاويّ من فريقٍ حركيٍّ معينَّ. . . إلخ.

سيتَّهمنا البعض بأننا نتوسَّل بفكرة المؤامرة لتفسير حركةٍ من السيولة في الصراع السياسي الفتحاويّ، وأن الأجْدى الانتباه إلى الأسباب الداخلية العميقة التي أنتجت حالة الأزمة في عمل «فتح». وإذ نُسَلِّم بأن أثَرَ العوامل الداخلية بعيدٌ في صناعة الأزمة، وهو غيرُ قابلٍ للتجاهل ـ وقد عَرَضْنا وجوهه سابقاً ـ نشدِّد على أن الصلة بين ما يجري في «فتح» والأصابع الإسرائيلية «الخفيّة» صلةٌ ثابتة يؤكدها انحيازُ ساسة الكيان الصهيوني وصحافته وأحزابِه لفريقٍ فتحاويّ على حساب آخر، وتصويرُهُمْ ما يجري فيها وكأنه «انتفاضة» أو «حركة تصحيحية»! وهو عينُ ما تكشف عنه السياسة الأمريكية تجاه الأزمة إياها!

مثلما آذَنَ «اتفاق أوسلو» وقيام السلطة الفلسطينية بتدشين حقبة سياسية فلسطينية هي تزوير التمثيل الوطني، تُؤذِنُ أزمة «فتح» ـ المندلعة والمستفحلة ـ بتدشين حقبةٍ أخرى جديدة قوامها إسقاط ذلك التمثيل من الأساس من خلال تبديده وتوزيعه على أكثر من موقع لتبديد وتوزيع ولاء المجتمع الفلسطيني وتمزيق كيانيته الرمزية. كان في صلب أهداف الحركة الصهيونية ضرب نقيضها: الحركة الوطنية الفلسطينية، لأن هذه الأخيرة جسَّدت التعبير السياسيَّ المباشر عن الشخصية الوطنية للشعب

الفلسطيني وأداةَ إعادةِ إنتاجها وبناء تماسكها في وجه المشروع الصهيوني. ولقد كانت الثورة ومنظمة التحرير هي الصيغة السياسية والتنظيمية الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية. فكان على وأْدِ المشروع الوطني الفلسطيني وقوته الحامِلة إيّاه (الحركة الوطنية الفلسطينية) أن يقطع الطريق نحو هدفه من خلال تدمير منظمة التحرير.

جرَّبتْ «إسرائيل» ذلك التدمير في حربيْن كبيرتيْن وشاملتَيْنْ ضد المنظمة («حرب الليطاني» في لبنان: ١٩٧٨، و«سلامة الجليل الأعلى» وحصار بيروت: ٤/ ٦/ ١٩٨٢ ـ ١/ ٩/ ١٩٨٢). لكن هذا الحلّ العسكري أخفق في تدمير الثورة والمنظمة وتبديد الفكرة الوطنية، بل سرعان ما انتقلت الفكرة بقوةٍ إلى الداخل من خلال الانتفاضة في العام ١٩٨٧ لتستعيد منظمة التحرير عافيتها السياسية بسرعة. ثم لم تلبث «إسرائيل» ـ أمام امتناع الثورة على الإخضاع العسكري ـ أنِ اختارت سبيل التصفية السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية. وها نحن نشهد اليوم الطور الثاني من تلك التصفية.

اتخذ طورُها الأوَّل شَكْلَ تصفيةِ كيان منظمة التحرير بتنزيل سلطةٍ فلسطينية منزلةَ الإطار التمثيلي للفلسطينيين. وهو ـ بكل أسف ـ ما سقطتِ القيادةُ الفلسطينية في شِراكِهِ منذ «أوسلو» وقيام السلطة! فكان ذلك بمثابة تزويرٍ فاضحٍ للمرجعية السياسية والتمثيل الوطني أخرج خمسة ملايين فلسطيني من ولايةِ السلطة وتمثيليتها بعد أن حَرَمَهُم من منظمة التحرير! وهاهو طورُها الثاني ـ اليوم ـ يتخذ شكل تصفيةٍ للقوةِ الرئيسِ في الحركة الوطنية وعمودها الفقري («فتح»). لا يكفي ضرب منظمة التحرير إذا كان سيبقى عمودها الفقري سليماً، فهذا قد يعيد ضخّ الحياة في المنظمة والحركة الوطنية مجدَّداً، ومن أجل شلّ جسم المنظمة والحركة، لابدّ من ضرب عموده الفقري الفتحاويّ. لكن المؤسف في الحاليْن، وفي الطوريْن، أن ضربَ الحركة الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير، «فتح») إنما جرى بأيدٍ وأدواتٍ ومعاولَ فلسطينية وإن كانتِ الهندسةُ السياسيَّةُ إسرائيلية.

إن ما يجري اليوم ليس صراعاً في «فتح»، بل هو **صراعٌ على «فتح»**. لكنه ليس صراعاً بين فريقين فتحاويَّيْنْ على القيادة والقرار والخيار فحسب، وإنما هو صراع بين «فتح» وأعدائها الخارجيين على دورها، بل على وجودها. ومن الخطإ القاتل أن يعتقد معتقِدٌ أن حلَّ الخلاف حول مرشحي الحركة في الانتخابات يضع فصلاً ختاميّاً لذلك الصراع.

الفصل الرابع

«حماس»: من الثورة إلى السلطة

أولاً: الانتصار، المفاجأة

أدقُّ تعيينٍ لما جرى في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، هي **المفاجأة**. فلقد أتتْ نتائجُ الاقتراع تُحدِث زلزالاً سياسيّاً اهتزت له أركان «النظام السياسي» الفلسطيني وتوازناته التقليدية وأطاحتْ به لفترةٍ قد لا يُعْلَمُ مداها الزمنيّ، وستظل ارتداداتُه ـ خارج مركز الزلزال ـ تنشط لفترة لِتُغيِّر معالم حقبةٍ من العمل الوطني الفلسطيني. ومَأْتَى المفاجأةِ من أن أحداً لم يكن يتوقع ـ بمن في ذلك قادة «حماس» وأطرها وجمهورها ـ أن تتهاوى المعادلة السياسية الداخلية بهذه السرعة، وأن تتحول الأرجحية الفتحاوية في ميزان التمثيل الشعبي إلى أرجحية إسلامية («حماسية») حتى دون أن يمُرَّ التوازن من مرحلةٍ انتقالية نشهد فيها شكلاً ما من القطبية الثنائية.

جرى كل شيء سريعاً دون أن تَلْحَظْهُ استطلاعات الرأي أو تَسْتَبِينَ منه مَلْمَحاً. تستوي في ذلك مؤسساتُ الاستطلاع الفلسطينية والإسرائيلية والعالمية: التي اختلفت في نِسَبِ الفوز المتوقَّع بالمقاعد إلا في أن «حركة فتح» هي الأعلى نسبةً وعدداً. لقد حوَّلتِ المفاجأةُ مؤسسات الاستبيان تلك إلى مؤسسات تنجيم وكهانة تقرأ الطالع في فناجين الرغائب والتمنيات أو تضرب خط الرمل على رمال متحركة، وألقتْ بالحقيقة الصارخة أمام الجميع: حميمية الرأي وسرّية الاختيار عند صاحب الكلمة الفصل في المنافسة (المواطن)، وتَفاهَة التحنيط الكميّ لاتجاهات الرأي وللظواهر الاجتماعية.

ليس سهلاً تقدير حجم الخسارة التي تستشعرها حركة «فتح» والوطأة الشديدة

لحالة الصدمة والذهول التي ألَمَّتْ بعشرات الآلاف من مناضليها ومُنْتَسِبِيها ومئات الآلاف من مناصريها والحادبين عليها في داخل الوطَن المحتل وفي الشتات. فهي المرةُ الأولى التي يهتز فيها مركزُها القيادي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أربعين عاماً. وهي المرة الأولى التي تفقد فيها موقع السلطة والحكم منذ اثنيْ عشر عاماً. وهي المرة الأولى التي تجد نفسَها مدفوعة إلى أداء دور المعارضة في الحياة السياسية الفلسطينية المعاصرة. تستطيع أن تعزِّيَ النفس بالقول إنها الفصيل الذي حمل شرف إطلاق العمل الفدائي، وقيادة الثورة ومنظمة التحرير، وإدارة فصول انتفاضتيْ ١٩٨٧ و٢٠٠٠. وتستطيع أن تتباهى بأنها خاضت منافسة ديمقراطية نظيفة ونظَّمت ـ من موقعها في السلطة ـ انتخابات نزيهة خالية من الشوائب. وهذا كلُّه، وغيرُه، صحيح بغير جدال. لكنه ليس يرتَقُ خرقاً في النفس اتَّسع، ولا يُجْلي من الحَلْق مرارة، كما ليس يُهَوِّن ضياع مجد القيادة والسلطان الذي ابْتَنَتْهُ «فتح» لنفسها بالتضحيات الجسام وبقوافل الشهداء والأسرى.

وليستْ «فتح» وحدها، ولا اليسار معها، مَنْ عانى وسيعاني من آثار هذا الزلزال: العدوُّ نفسُه ـ وحلفاؤُهُ الدوليُّون ـ في جملة مَنْ أصابَهُ منه مصاب. فهذه «إسرائيل»، التي قرَّرتْ يوماً أن تُفاوِض منظمة التحرير (في «أوسلو») ـ على شدَّةِ عدائِها لها ـ حتى لا تجد نفسَها يوماً مدعوَّةً إلى مفاوضةِ «حماس»، تستفيق فجأة على الحقيقةِ التي عاندتْها طويلاً: انتصاب الحركة الإسلامية قوةً رئيساً في مواجهتها بعد حيازتها ولاءً مَحَضَهُ الشعبُ إيّاها بحرّيةٍ واختيار. وهذه ولايات أمريكا المتحدة، التي مارست كل أشكال الضغط على السلطة الفلسطينية لحمْلِها على إجراء إصلاح سياسيٍّ وانتخابات، لا يجد رئيسُها ما يعلِّق به على فوز «حماس» سوى خرق مبادئ أرسطو بقول الشيءِ ونقيضِهِ في آن: التنويه بالانتخابات ونزاهتها ودورها في تنمية الديمقراطية ثم إبداء الأسف لصعود «حماس» فيها، وكأن النتيجة ما خرجت من جوف مقدماتٍ معلومة بل من كمِّ الحاوي في السِّيرك! وقُلِ الشيءَ نفسَه عن «الاتحاد الأوروبي» الذي نَسِيَ أخلاقيات الديمقراطية ـ في ما يبدو ـ فقال بلسان السيد خافيير سولانا كلاماً أشبه ما يكون بِتَهْجِيَةِ مفردات جورج بوش!

المنتصر الكبير في هذه المنازلة السياسية قبل «حماس»، ومعها وبعدها، هو شعبُ فلسطين وإرادتُه في بناء نظامه السياسيّ الديمقراطي. ندركُ جيداً أن هذه الانتخابات تعاني نقصاً حاداً في الشرعية السياسية والوطنية لأنها تجري في ظل الاحتلال وفي ظروف انعدام السيادة والاستقلال. وندرك أنها مشدودة إلى مرجعية «اتفاق أوسلو» سيّء الذكر لأن «المجلس التشريعي» مؤسسة من المؤسسات التي نصّ عليها الاتفاقُ إياه وخرجت من رحمه. ومع ذلك، ليس شيئاً قليل الشأن أن يتمتع

قسم من الشعب الفلسطيني (مواطني الضفة وغزة) بمؤسسة تقريرية مُنْتَخَبة انتخاباً ديمقراطيّاً نزيهاً، وأن يشهد منافسةً على التمثيل نظيفةً بين قواه السياسية كافة: الحاملة للسلاح والجانحة للعمل السلميّ. فلقد مرَّ عليه حينٌ من الدّهر تَطَلَّعَ فيه إلى بناء مؤسسات ديمقراطية داخل أطر العمل الوطني (منظمة التحرير) تأتي بصناديق الاقتراع لا بمبدإ المحاصصة (الكوطا) بين الفصائل، على نحو ما كان عليه الأمر في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، دون أن يصل إلى تحقيق هذه الغاية. وحين جرت انتخابات المجلس التشريعي الأولى في العام ١٩٩٦، لم تتحقق فيها المنافسة المطلوبة بسبب مقاطعة معظم الفصائل. والتحدي الأكبر أمام الشعب الفلسطيني اليوم أن يحافظ على هذا الانتصار فلا يبدِّدُهُ بمعارك سياسية جانبية.

ثانياً: انقلابٌ في النظام السياسيّ

أصبح في وُسْع حركة «حماس»، إذن، أن تقدّم نفسَها بوصفها القوة السياسية الرئيس والأكبر في الحركة الوطنية الفلسطينية ـ في الداخل المحتل على الأقل ـ بعد أن جُودِلَ طويلاً في مدى قدرتها على منافسة حركة «فتح» على مركز قيادة العمل الوطني. لم يكن أحدٌ يشك في أن مساهمتَها في المقاومة الوطنية المسلحة ضد الاحتلال كانت حاسمةَ، بل وَقَعَ عليها العبء الأكبر فيها على ما يشهد بذلك عدد العمليات التي نفذها جناحُها العسكري («كتائب الشهيد عز الدين القسّام»)، في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ وفي أراضي الـ ١٩٤٨، وعدد الشهداء الذين سقطوا لها في ملحمة المقاومة (ومنهم قادة كبار مثل المجاهد الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب...). لكن أحداً لم يكن يقدّر، على نحوٍ دقيق، قُوَّتَهَا السياسية والتمثيلية الفعلية، أو ما إذا كانت بحجم قوة تنظيمها القتاليّ وفعاليته.

كان يمكن للمرء أن يلحظ نفوذها الشعبيّ الهائل ـ خاصة في قطاع غزة ـ في المظاهرات العارمة والمسيرات الحاشدة التي دَرَجَتْ على تنظيمها طويلاً في المناسبات الحركيّة والوطنية، أو من أجل التعبير الجماعيّ عن موقفٍ سياسيّ حيال الاحتلال أو حيال السلطة الفلسطينية... إلخ. وكان يمكن لتلك القوة السياسية والتمثيلية أن تُلْحَظَ، على نحوٍ جزئيّ، في انتخابات الجامعة أو المنظمات الجماهيرية. ثم أَتَتِ الانتخاباتُ البلديّة تستكمل بيان بعض ما غمض من ملامح صورة القوة السياسية والتمثيلية تلك، وتُرْهِصُ لصيرورة «حماس» قطباً منافساً لِـ «فتح» على النفوذ والتمثيل. ومع ذلك كله، كان لا بدّ من انتخابات تشريعية لقراءة الوزن السياسيّ الفعلي لـِ «حماس» في ساحة العمل الوطني. وهو ما تأكَّد معه، بقرائن الثبوت القاطع، أنها القوة الأكبر حجماً في المناطق المحتلة عام ٦٧ على الأقل.

وفي انتظار انضمام حركة «حماس» إلى منظمة التحرير، واستعادة هذه الأخيرة لدورها الوطني القياديّ والمرجعيّ، وتَمَتُّع مؤسساتها بنظام الانتخاب الديمقراطي، واختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطينيَ بالاقتراع الشعبي السريّ في جميع مناطق الوجود الفلسطيني. . . إلخ، لمعرفة حجم قوة حركة «حماس» داخل مجموع الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية، فإن لانتصارها الساحق اليوم في انتخابات المجلس التشريعي آثاراً حاسمةً في تغيير المشهد السياسي الفلسطيني الرسميّ في مناطق الحكم الذاتي على النحو الذي فرض فيه نفسه منذ قيام السلطة قبل قرابة الإثنيْ عشر عاماً من اليوم. وهو تغييرٌ ليس من النزاهة والموضوعية ابْتِخاسُه أو استصغارُ شأنه وقيمته، كما ليس من الحكمة إساءَةُ قراءةِ حدودِه السياسية المتواضعة في معركة التحرر الوطني.

إن العنوان الأدق لما جرى في منافسة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، على مقاعد المجلس التشريعيّ، هو **الانقلاب** في المعادلة السياسية الرسمية المستقرة على قواعدها الثابتة منذ العام ١٩٩٤، تاريخ ميلاد السلطة، وخاصةً منذ العام ١٩٩٦: تاريخ قيام المجلس التشريعي الأول. لكن هذا الانقلاب السياسيّ ليس انقلاباً على السلطة، بل هو **انقلابٌ في** السلطة أو **داخل السلطة**. ومَرَدُّ كونه ليس انقلاباً على السلطة ليس إلى أنه جرى بوسائل ديمقراطية شرعية، وإنما إلى كونه إذْ يغيِّر جذريّاً في مشهد السلطة وموقع النخبة السياسية الحاكمة فيها، **لا يغيّر من جوهر السلطة** السياسي كمؤسسة ناجمة عن اتفاقٍ مُمْلَى ومفروض على الفلسطينيين. لقد أزاح نخبةً من السلطة، لكنه لا يملك أن يزيح ما عليه تقومُ تلك السلطة من مبادئ ومحدِّدات مرسومة لها بموجب اتفاق مُجْحِف.

إذا تركنا جانباً مضمون السلطة والحدود المتواضعة المتاحة لها في باب إدارة الشأن الوطني (حيث السلطة لا تملك السيادة وتعمل في ظل الاحتلال)، سنجد أنفسنا أمام متغيّر سياسيّ غيرِ قليلِ الشأن في المشهد العام للسياسة الرسمية الفلسطينية، هو: **التداول السياسيّ** على السلطة في النظام الفلسطيني. لم يحصل مثل هذا التداول إلاّ مرةً واحدةً، وبشكلٍ جزئي، في تاريخ الحركة الوطنية حين انتقلت قيادة منظمة التحرير من أحمد الشقيري ورفاقه إلى ياسر عرفات والمنظمات الفدائية في نهاية عقد الستينيات. وبعدها، سيطرت «فتح» على المنظمة والقرار الوطني لعقود من دون أن تكون سيطرتُها تلك على حساب قواعد المنافسة على مقاعد المجلس الوطني والمجلس المركزي، وإن كان ذلك قد جرى أساساً بمقتضى التوافق على حصصٍ لكل فصيل.

أما على صعيد السلطة، فهي المرة الأولى التي يحصل فيها هذا التداول منذ اثني

عشر عاماً لسبب معلوم هو أن هذه ثاني انتخابات تشريعية تُنَظَّم منذ قيام السلطة ويشارك فيها معظم الفصائل والقوى السياسية. والعنوان الأدق لهذا التداول، اليوم، هو انتقال النظام السياسيّ الفلسطيني من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدُّديّ. وقد يقال من باب التحوُّط والاستفهام: وما الضمانة بأن يكون تعدُّديّاً وبأن لا تعيد «حماس» إنتاج نظام الحزب الواحد؟ والجواب أن «حماس» ليست الوحيدة في «البرلمان» كما كانت «فتح» سابقاً، وأنها ما كَفَّت عن المطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع «فتح» والفصائل. والأهمّ من ذلك أن على القوى الوطنية الأخرى ـ والحركة الديمقراطية الفلسطينية ـ أن تحميَ الطبيعة التعددية للنظام السياسي وتمنع «حماس» من الانفراد بصناعة القرار وإدارة الشأن العام إن حَصَلَ وجَنَحَت نحو ذلك.

ثالثاً: أسبابُ هزيمةٍ وانتصار

لعلّ السؤالَ الأكثر تداولاً في النصوص والنفوس، منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، هو: لماذا حَصَلَ ما حصل في اقتراع الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ وأدَّى إلى ذلك التغيير المذهل في المشهد السياسي الفلسطيني، وما هي المقدمات والعوامل التحتية التي أخذتِ الوضع الفلسطينيَّ إليه؟ ومن النافل القول أن السؤال هذا مركَّبٌ من سؤالَيْن فرعيَّيْن، ولكنهما مترادفانِ ومتضافران: **أولهما**، لماذا خسِرَت حركة «فتح» انتخابات «المجلس التشريعي الفلسطيني» وهي التي كانت ـ إلى عهدٍ قريب ـ عمود الحركة الوطنية الفلسطينية الفقري، و«الحزب الحاكم»، والمُخاطَبَ السياسيّ الرئيس من «المجتمع الدوليّ» في كلِّ ما اتَّصَل بمستقبلِ قضية فلسطين؟ **وثانيهما**، لماذا كسبت حركة «حماس» هذه الانتخابات وهي التي أَوْحَى موقعُها في المعارضة، وشعاراتُها الاعتراضية غيرُ القابلة للتصريف عربيّاً ودوليّاً، بأنها لن تَبْرَحَ هذا الموقع، ولن يكون في وُسْعها ـ في أفضل الأحوال ـ أن تتخطى حدود القوة القطبية الثانية التي تملك أن تُنافِسَ «فتح» على التمثيل الوطني الفلسطيني، وعلى الدور السياسي، دون أن تَرِثَ موقعَها القياديّ؟

فأمّا هزيمة «فتح» في الانتخابات، فهي ـ وإنْ لم تكن متوقَّعَة بهذا الحجم المُذْهِل ـ ممّا نَمَتْ أسبابُه واستفحلت في تجربة السلطة التي خاضتْها منذ قيامها في العام ١٩٩٤، وفي الحصيلة السياسية الهزيلة ـ بل الكارثية ـ التي حصدتْها من تلك التجربة، وفي إسقاطات تلك التجربة على أوضاعها الحركية (السياسية والتنظيمية) الداخلية، والهوامش الضيقة المتاحة أمام دورها في تلك السلطة: التي زادت مع الأيام ضيْقاً واختناقاً إلى الحدود التي حكمتْ عليها بالشلل الكامل.

لقد دفعت حركة «فتح» الثمنَ السياسيّ الفادح لقراءةٍ خاطئة لطبيعة المرحلة الجديدة، التي أطلقتها مفاوضات «أوسلو» واتفاقُهُ السياسيُّ سيّءُ الذّكر، ومفادها أن الشعب الفلسطيني طوى مرحلة التحرر الوطني ووَلَجَ مرحلة بناء الاستقلال والدولة، وأنَّ الحكمَ الذاتي لحظةٌ انتقالية نحو الاستقلال الوطني، والسلطةَ الفلسطينية نواةٌ للدولة القادمة. ولقد كان لهذا الانتقال، في الوعي الفتحاوي، من فكرة الثورة إلى فكرة «الدولة» تبعاتٌ سياسيةٌ على مركز «فتح» في المجتمع الوطني الفلسطيني وعلى صورتها في وعي الشعب، وخاصة بالنظر إلى أن ذلك الانتقال تُرْجِمَ مادّيّاً وسياسيّاً في صورةِ انغماسٍ للحركة في شؤون السلطة ومؤسساتها على حساب صلتها بجمهورها الوطني، وفي صورة انصرافٍ كلّيٍّ لعشرات الآلاف من مناضليها ومنتسبيها عن العمل السياسي والاجتماعي من أجل الانصراف الكليّ إلى ممارسة الوظائف الرسمية التنفيذية في أجهزة السلطة: الإدارية والأمنية.

والمشكلة في أنه لم يقع تناسبٌ بين حساب الحقل وحساب البيدر في رهانات هذه السلطة وتجربتها. فهي إذْ أخذتْ شعبَ فلسطين ـ في ابتداء أمرها ـ إلى اسْتِطابَةِ مذاق النَّصر المُرابِطِ على مرمى حجرٍ (= الاستقلال) والاستلذاذ بأحلام الرخاء الاقتصادي والاجتماعي المحمول في ركاب وعود الدعم الدولي للسلطة ومشاريعها في إعادة الإعمار. . . ، ألفَتْ نفسَها فجأةً محشورةً في أضيق زاوية: لا تملك إلى الاستقلال سبيلاً ولا مع وعود الدعم حيلَة، وخاصة حينما بدأ صَرْفُ الدعم يجري بالتناسب مع الإملاءات والشروط السياسية المُهينة، لتُصبح معه المعادلةُ قائلةً: المزيد من التمسّك بالثوابت الوطنية = المزيد من الإمساك عن الدعم، والعكس صحيح! وهل ثمة من حالٍ أسوأ من تلك التي تجد فيها السلطةُ نفسَها مدعوةً إلى الامتثال لإملاءات العدوّ وحُماتِهِ الدوليين من أجل تأمين صرف رواتب موظفيها؟!

من يستعيد، اليوم، تجربة «فتح» في إدارة السلطة الفلسطينية ـ طوال الإثنيْ عشر عاماً الماضية ـ سيلْحَظ أن وِفاضَها، في الأعمِّ الأغلب منه، أتَى خالياً على نحوٍ يدعو إلى الخيبة والإحباط لدى شعبٍ مَحَضَ الحركةَ ولاءً منذ أربعة عقود، وأَملَ في أن تكون تجربةُ السلطة حقلَ اختبارٍ ناجح لأهليتِها (الحركة) في قيادته نحو ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير الوطني ولو على القسم الأصغر من أرضه (الضفة والقطاع). فلقد أصابَ تجربةَ السلطة تلك إخفاقٌ قابلٌ للمعاينة والتعيين في أكثر من مجالٍ ومَوْضع لعلَّ الأوضحَ فيها مجالاتٌ ومواضعُ **ثلاثة**:

أوّلها إخفاق السلطة في الجواب عن **المسألة الوطنية**. فإذ أتى «اتفاقُ أوسلو» يَعِدُ شعبَ فلسطين بالاستقلال الوطني وقيام الدولة بعد مرحلةٍ انتقالية (خمس سنوات) «يمهّد» فيها الحكمُ الذاتيُّ لذلك، أتت نتائجُ المفاوضات في صيف العام ٢٠٠٠ تقطع

باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني من طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت سلطة الحكم الذاتي أنهما سبيلُ شعبِ فلسطين الأوحدُ إلى نيْل مطالبه الوطنية. وإذا كانت لاءاتُ القائد الشهيد ياسر عرفات لحظةَ الذورة في مسار الممانعة السياسية لتيار التسوية المجحفة، فإن ذلك لم يكن إلاّ الاستثناء في سيرة السلطة. إذِ الغالبُ على موقف هذه السلطة ـ قبل «كامب ديفيد الثانية» وبعد استشهاد ياسر عرفات ـ العِملُ بمقتضى أواليات التسوية وقواعدها وشروطها! وإذا كان شعب فلسطين قد تَحَمَّل وازْدَرَدَ وتجرَّع من الكأس المُرَّة طويلاً أَمَلاً في استقلالٍ وطنيّ يُعَوِّض به عن كرامته المهدورة والمُمَرَّغَة، فَمَنْ ذا الذي يملك أن يُطالِبَهُ بالمزيد فيما لا أفقَ يتبينَّ له في الظَّلْمَةِ الظلماء للاحتلال وإصرارِ هذا على معاندة الحقّ في الاستقلال؟!

وثانيها إخفاق السلطة نفسها في الجواب عن **المسألة الاجتماعية** وضغوطها وأثقالها على حياة الناس. لقد أتت «أوسلو» محمولةً على وعود الرخاء والرفاه، كما أتت سالفتُها «كامب ديفيد» في مصر. ولعَلّ بعضَ خَدَرٍ وارتخاءٍ أصاب الفلسطينيين من تلك الوعود كما أصاب المصريين قبلهم. لكن الأوّلين اكتشفوا ـ كما الأخيرين ـ بأن الشيء الوحيد الذي ينتظرهم هو المزيد من الفقر والحرمان والتهميش! تبخّرتِ الوعودُ «فجأةً»، وتحوَّل الدعم الدوليّ إلى سلاحٍ للابتزاز السياسيّ وابتياع القرار الوطني والكرامة. ولولا أن مساعداتٍ سعوديةً وخليجيةً سدَّتْ بعض الحاجات لكانت الكارثةُ أعظم. وهكذا بَدَل مشاريع الإعمار والإنماء والرخاء، لم تعد تملك السلطة ـ وحزبها الحاكم ـ من جوابٍ على المطالب الاجتماعية الملحّة سوى السَّعْي ـ بالتوسُّلِ والتسوّل ـ لتوفير مبالغَ رمزية لصرف رواتب موظيفها ونصفهم (حوالي ستين ألفاً) من العاملين في الأجهزة الأمنية!

وثالثها إخفاق السلطة في بناء مؤسساتٍ شفافة تحظى بالحدّ الأدنى من المصداقية السياسية والوطنية، أو تُشْعِرُ المجتمعَ بأن سلطتَهُ تقدّم له المثال الأوّلِيَّ للدولة الديمقراطية الموعودة. إذِ اجتاحت تجربةَ السلطة ظواهرُ الفساد والإفساد مُحَوِّلَةً الحياةَ العامة إلى جحيم لا يطاق، وكَرَّسَتِ المحسوبيةَ والزبونية والاستزلام قانوناً حاكماً للعلاقة بين السلطة والمواطنين، وأحدثت شرخاً عميقاً في نسق القيم الاجتماعي. . ؛ وكانت النتيجةُ فقدانَ السواد الأعظمِ من الناس ثقتَهم في السلطة، أو قُل في النخبة السياسية الحاكمة (الفتحاوية)، وتطلُّعَهُم إلى نخبة جديدة لم تتلوث بالفساد.

تلك طائفةٌ من العوامل التي أفضت إلى هزيمة «فتح» في المنافسة الانتخابية، وهي شديدة الصلة بالأخطاء القاتلة التي ارتكبتْها منذ «أوسلو» وعلى مدار تجربة «الحُكْم». والأدعى إلى الاستغراب أنها لم تجد من وسيلةٍ لاستيعاب أخطائها إلا

بارتكاب المزيد من الأخطاء! فَمِنْ فوضى السلاح والمسلّحين و«الزَّعرَنَة» واستعراض القوة، وإرهاب الناس والمؤسسات، إلى التمرُّد على القيادة والأجهزة الفتحاوية المركزية، إلى إطلاق خطاب الاستعداء في وجه الخصوم، إلى إدخال الأجهزة الأمنية في معترك الخلاف الداخلي الحركيّ. . . ، كانت «فتح» تقطع شوطها الأخير نحو أفول نجم مركزيتها في الساحة الوطنية.

ولكن، لا بدَّ من توزيعِ عادلٍ للمسؤوليات في ما جرى لحركة «فتح». وهنا نقول إن المسؤولية الأكبر تقعُ على الإدارة الأمريكية و«إسرائيل» في ما جرى. فقد نهضتا بالدور الرئيس في إفشال السلطة وحشرها في الزاوية، وتدمير مؤسساتها ومقدَّراتها، ودفعها إلى تلك الحال من الانكشاف أمام المجتمع الفلسطيني، ومن الشلل والعجز التام عن إجابة مطالبه. كما أن حربهما على ياسر عرفات وتأليبَ فريقٍ في السلطة وفي «فتح» على فريق آخر فيهما عمَّق الشروخ داخل الحركة والسلطة ونال من تماسكهما وأدخلهما في دورةِ تناقضات انتهت بهما إلى ما انتهت إليه في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

* * *

يرادفُ السؤالُ عن الأسباب التي قادت إلى هزيمة حركة «فتح» السؤالَ عن الأسباب التي صنعتْ لحركة «حماس» صعودها المدوّي إلى مركز الصدارة في المشهد السياسي الفلسطيني. فقد يصحّ أن يُقال إن «حماس» استثمرت أخطاء «فتح» وحالة الإنهاك التي عاشتها في السلطة؛ لكن ذلك إذا كان يكفي ليفسِّر لماذا خسرت «فتح» مركزها التقليدي في الحياة السياسية والوطنية الفلسطينية، فهو ـ قطعاً ـ ليس يكفي ليفسّر لماذا أتى نجاحُ «حماس» انقلاباً حاسماً في موازين القوة والتمثيل.

يتعلق الأمرُ، إذن، بالتفكير في عناصر القوة والامتياز التي تحصَّلتْ لحركة «حماس» من تجربتها النضالية: منذ ميلادها التنظيمي في خواتيم العام ١٩٨٧ (في مناخ الانتفاضة الأولى)، وخاصة منذ وجدتْ نفسَها في موقع المعارضة السياسية بعد قيام السلطة (في العام ١٩٩٤) لتحمِل عبء المقاومة الوطنية المسلحة ـ مع «الجهاد الإسلامي» ـ طيلة السنوات العجاف للمفاوضات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠) وقبل أن يدخل ساحةَ المقاومة شريكٌ آخر كبير («كتائب شهداء الأقصى») في أعقاب انهيار مفاوضات «كامب ديفيد الثانية (تموز/ يوليو ٢٠٠٠) واندلاع انتفاضة الأقصى (٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠). ومن المؤكد أن عناصر القوةِ والامتياز تلك كثيرة، لكن بعضَها يقف في صدارة العوامل والأسباب التي صنعت لـِ «حماس» ذلك الانتصار الكبير، وهو ما سنأتي على الإشارة إليه.

لعلَّ في صدارة تلك الأسباب التزامَ «حماس» المستمر موقعَ المقاومة وعدمَ الحَيْدَةِ عنه حتى في الظروف الحَوالِكِ التي استُضْعِفَت فيها وسيمَتْ هَواناً وجُوراً وبطشاً (من جهاز «الأمن الوقائي» مثلاً) أو التي تعرَّضت فيها بُناها القتالية والبشرية للتدمير من قوى العدوّ. ولقد كان هذا الالتزامُ منها بخط المقاومة، في مواجهة خط التسوية السائد، استثماراً سياسيّاً ناجحاً في مناخ التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال وجرائمه، والاستعداد الجماعي للتضحية. فقد قدّمتْ «حماس» مثالاً نادراً للتضحيات من الشهداء الذين سقطوا لها في المعركة، وفيهم قادةٌ من الصفّ الأول. أما من يستصغرون شأن هذه «الجزئيّة» ـ في نظرهم ـ فينسون أن الاقتراع الشعبيَّ لصالح «حماس» أعظمُ دليلٍ على أن شعب فلسطين لم يتعب من المقاومة، مثلما ينسون أن «فتح» نفسَها ما أصبحت الفصيلَ الرئيس للحركة الوطنية إلاّ لأنها كانت التنظيم الذي أطلق العمل الفدائي وقاد الكفاح المسلّح في الداخل، ومن الأردن ولبنان، وقاد الانتفاضة في العام ١٩٨٧، قبل أن يجنح «فجأةً» للتسوية. . . فيفقد امتياز القيادة في المطاف الأخير.

يرتبط بذلك الالتزام بموقع المقاومة نهوضُ «حماس» بدورٍ اجتماعيٍّ فعّال في محيط الجمهور الشعبي المرتبط بها كما على صعيدٍ أوسع. وهو دورٌ أَوْجَدَ مؤسساتِه الخيريةَ والتضامنية التي أوْكلتْ لها الحركةُ مهمات العناية بأوضاع الفقراء والمحرومين وأسر الشهداء والأسرى والمعتقلين والجرحى، والعناية بأمر التعليم الديني وعلاج المحتاجين وما في معنى ذلك من أفعال البرّ التي امتصَّت بعض الضائقة الاجتماعية للناس. ومع أن «حماس» لم تبتدع فعلاً غيرَ مسبوق في تاريخ العمل الوطني بإتيانها هذا الدور الاجتماعيّ (فلحركة «فتح» وسائر الفصائل قُدْمةٌ في هذا الشأن)، إلا أن أهميته تَأَتَّتْ من ظرفيته الجديدة حيث تعالت معدَّلات الفقر والتهميش، وارتفعت أعداد الشهداء والأسرى، وعجزت السلطة عن تأمين الحدّ الأدنى من المطالب الاجتماعية. ومن نافلة القول أن انصراف «حماس» إلى العناية بالشأن الاجتماعي عادَ عليها بالمزيد من الشعبية والتأييد وأحاطها بقوةٍ جماهيرية رافدة تعزَّزت بها صفوفُها.

ومثلما اتَّسع نطاق نفوذ «حماس» بتلك الأدوار الاجتماعية التي أتقنت أداءَها على الوجه الأمثل، اتَّسع أيضاً بنجاحها الباهر في مخاطبة الشعور الوطني وشعور الحِنْق الطبقي لدى الشعب. فالقارئ في أداء «حماس» الايديولوجي يلْحظ أنها نجحت في إنتاج خطابٍ دعويّ تعبويّ استنهاضيّ للقوى الشعبية في وجه الاحتلال بعيدِ التأثير والتجييش، كما في إنتاج خطابٍ شعبويّ نقديّ في وجه السلطة وممارساتها وظواهر الفساد فيها لم يكن تأثيرُهُ لِيَقِلّ عن الأول. وأتاح لها هذا النمط من المخاطبة الدعويّة والتعبوية تحشيداً للقوى الاجتماعية أكبر في مشروعٍ اعتراضيّ مزدوج: على

الاحتلال وممارساته العنصرية والقهرية، وعلى سلطةٍ كانت تقدّمُ من تجربتها المرتبكة مادةً خصبةً للاحتجاج العام على سياساتها. مثلما أتاح لها فرصةً نادرةً للصيرورةِ قوةً سياسيَّةً ناطقةً باسم القوى الاجتماعية المتضررة من مطرقة العدوّ وسندان السلطة ومن ثِقْلِ الإخفاق المزدوج في حلّ المسألتين الوطنية والاجتماعية.

وليس من شكٍّ في أن نجاح «حماس» في تقديم صورةٍ نموذجية للقوة السياسية الحاملةِ لمشروع المقاومةِ والخيْر والإحسان والنقد المبدئيّ إنما تأتّى من كونها وجدتْ نفسها موضوعيّاً ـ ومنذ العام ١٩٩٤ ـ في موقع المعارضة السياسية للسلطة التي خرجت من رحم «اتفاق أوسلو». وهو موقعٌ نقديّ واستنهاضيّ بالضرورة، وجزيلُ العائدات على من يَشْغَلُهُ، وخاصَّةً حينما يُقابِلُ سلطةً لا حيلةَ لديها أمام مَنْ ينازعُها حقوقَها وحقوق شعبها مثل الاحتلال الصهيوني. أمّا حين تكون السلطةُ سلطةَ «فتح»؛ وحين يكون الانتقال إليها إخلاءً لموقعٍ شَغَلَتْهُ (= «فتح») طويلاً، يصبح ـ في حكم ضرورات الواقع ـ أن يوجَدَ من يَمْلأُ ذلك الخلاء (= الفراغ) السياسي؛ إذِ السياسةُ مثلُ الطبيعةِ ـ عند أرسطو ـ «تخشى الفراغ». ولقد مُكِّنَتْ «حماس» من فرصة ملء ذلك الفراغ . . . فأَتْقَنَتْ مَلأَه.

تلك، بالجملة، أسبابٌ حاملةٌ على صعود حركةٍ سياسية فلسطينية جديدة إلى موقع «احتكرتْه» حركة «فتح» طويلاً: باستحقاقٍ سياسيٍّ وشعبيٍّ شطراً من الزمان، وبحكم الأمر الواقع شطراً ثانياً. لكن الأمانة تقتضي الاعتراف بأنه إذا كان المجتمع الفلسطيني قد اقترعَ بحرّيةٍ كاملةٍ لصالح «حماس» ـ كتعبيرٍ منه عن الرغبة في تجريب نخبةٍ سياسية جديدة ـ فهو ما فَعَلَ ذلك من منطق معاقبة سابقتها حصراً، كما يحلو لبعضٍ أن يَخال، وإنما لأن «حماس» نجحت من جهتها ـ أيضاً ـ في أن تُغْرِيهِ بمشروعٍ وطنيٍّ واجتماعيٍّ بديل.

رابعاً: أحكام الانتقال من المعارضة إلى السلطة

ليس انتقال «حماس» من المعارضة إلى السلطة انتقالاً مكانيّاً، أي انتقالاً من موقعٍ إلى موقعٍ، بَلِ **انتقالٌ زمانيٌّ**: من (زمن) الدعوة إلى (زمن) «الدولة»، من لحظةٍ منَ الفعلِ يحكُمُها مبدأُ الواجب (=الشرعيّ، الوطنيّ. . .) إلى لحظةٍ منه يؤسِّسُها مبدأُ الممكن (=السياسيّ). إنه **انتقالٌ من الأيديولوجيا إلى السياسة**. والسياسةُ على نحو ما كَتَبْنا مرَّةً «هي الدرجة التي تحترق عندها الأيديولوجيا»، أي هي الميزان الذي يُقاس به فعْل الإرادة لِيَنْتَظِمَ أمرُهُ على مقتضى الواقع والإمكان والضرورة. إنِ استعرنا مفردات العملِ السياسيِّ ونظريةِ الممارسة قلنا إنه الانتقال من الاستراتيجيا إلى التكتيك، من الأهداف العليا إلى الأهداف المرحلية.

قَدَرُ كلِّ عقيدةٍ (أيديولوجيا) أن تَنْزِل من عليائها النظري إلى الواقع حين تصطدم بالسياسة، أو حين تركب مَرْكَبَ السياسة وتتوسَّلُ بها في سَعْيها إلى التمكين لنفسها تمكيناً مادّياً. لم تنجح فكرةٌ طُهْرانيةٌ في أن تحافِظَ على نقاوتها أو على «عذريتها» الثورية حين تترجَّل فتمشي على الأرض. تصبح كائناً مادّيّاً نسبيّاً تَسْرِي عليه نواميس التحوُّل والصيرورة؛ وككلّ مادَّةٍ، فقد يلحقه الفساد. هذا كان مصير الأفكار الثورية في تاريخ الإنسانية وآخرُها الفكرة الاشتراكية. وهل حصل للفكرة الخمينيَّة، أو للفكرة الإخوانية الترابية (=حسن الترابيّ)، شيءٌ يختلف عن هذا؟! وهل سيحصل للفكرة الثورية «الحماسية» غير أن تعيش الأحكام الموضوعية لمثل ذلك الانتقال في المطاف الأخير منها؟

ذلك قَدَرٌ موضوعيّ يأخذ جميع الحركات إلى ما قَضَى به قضاءً لا يُرَدّ. ثمةَ هامشٌ محدود للممانعة والمعاندة وتحسين شروط الخوض في السياسة بأقل الخسائر والأضرار. لكنه محدودٌ على ما ذكرنا، وليس له أن يُحدِث تغييرات دراماتيكية في علاقة الممكن بالواجب، الفكرة بالتاريخ، أو أن يجترح معجزاتٍ في هذا الباب. فلا أحد يملك أن يتفاوض مع التاريخ فيستدرجه إلى تقديم تنازلاتٍ إلاّ إذا كان ذلك في باب الأوهام الإِرادَوِيَّة: والإرادويَّة ليست منزَّهةً عن العبث.

ومع أن «حماس» ـ موضوعَ حديثنا ـ ليست طارئةً على السياسة أو جديدة على مشهدها، بل كانت في ضيافتها منذ ما يقل قليلاً عن العشرين عاماً، إلاّ أنها مارست فعلَ السياسةِ في الماضي كفعلٍ دعويٍّ تعبويٍّ يَمْلِكُ أن يُحِلَّ نفسَه من أيّ التزام بأحكام الممكن وقيوده. لكنها اليوم تخطو خطوتها الأولى نحو السلطة. والسلطةُ مسؤولية كبرى: علاقات دولية وإقليمية، وحسابات معقدة لأدقّ التفاصيل، وإكراهات لا مَهْرَب من ازدراد مُرِّها وتجرُّعه. . . إلخ. ثم إن السلطة مناورةٌ وتبريرٌ وصدامُ مصالح، وصمتٌ اضطراريّ، وحوقلةٌ وأشياء أخرى. ولك أن تقول أكثر من ذلك: إنَّ السلطةَ كالنَّفْس أمّارةٌ بالسوء. وإذن، فإنّ ثَمَنَها لَكَبِيرٌ.

على أن «حماس» تستطيع أن تكون في ضيافة السلطة، وأن تقضيَ فيها ما شاء اللهُ لها أن تقضيه، بقليلٍ من الخسائر إن شاءت. ولعلّها تملك أن تكون الأقلَّ تَلَوُّثاً بها كابتلاءٍ سياسيّ إن حَرِصَتْ على سّدِّ بعضٍ من الفجوة بين ما كانَتْهُ بعيداً عن السلطة وما سَتَكُونُه في خضمِّها. ونحن هنا نَزْعُم بأنها تملك جَسْرَ الفجوة بين الحالَيْن، وتجنيبَ النَّفْسِ الكثير من الأفخاخ التي سيَنْصُبُها لها موقعُها في السلطة. وعلينا ـ في ما سيلي ـ إقامة الدليل على زعمنا.

لنأخذ، مثلاً، السؤال الكبير الذي يتردَّد اليوم في الأفواه والنصوص: كيف

ستتعامل «حماس» مع الالتزامات الدولية التي يفرضها عليها وجودُها في السلطة؟ ولنحاول التماسَ جوابٍ يحفظ لهذه الحركة المناضلة شرفَها الوطني وصورةَ الناس عنها.

هل ستعترف «حماس» بـ «إسرائيل» وتنبذُ «العنف» (أي المقاومة): يتساءل كثيرون، أعداؤُها وأخصامُها قبل حلفائها وأصدقائها؟

إن حَصَل، لا قدَّر الله، وفعلتْ ذلك: أي اعترفت بـ «إسرائيل» وتخلَّت عن خيار المقاومة، فستكون قد اتخذت قراراً بالانتحار السياسيّ. ستكون حينها قد خذلت جمهورَها الشعبي الذي صوّت لصالح برنامجها السياسي (برنامج المقاومة) ووضعتْ نفسَها في مواجهته. وستكون قد ارتضت خيار السلطة على خيار خط التحرر الوطني. وستكرِّرُ الخطأَ نفسَه الذي سقطت فيه القيادة الفلسطينية ـ وصحَّحه الشهيد ياسر عرفات بعد انهيار التسوية قبل أن يَبْتَعِثَهُ اليوم بكل أسفٍ مَن يَبْتَعِثُه! ـ وهو أن شعب فلسطين طوى حقبة التحرر الوطني وَوَلَجَ حقبة بناء «الدولة». ولعلها ـ بُعَيْد ذاك ـ لن تنتظر طويلاً حتى تدفع الثمن السياسيَّ الفادح لذلك كلِّه كما دَفَعَهُ قبلها من انزلق إلى سلوك النهج عينِه.

ولسنا مِمَّن يأمل ذلك من «حماس» أو ينتظره؛ بل لسنا ـ وعلى أكيدِ علمنا بجنوح «حماس» الاضطراريّ لسلوك نهج الواقعية السياسية ـ ممن يعتقدون بأنها إلى ذلك الاعتراف آيلة. فنحن إذْ نفهم ضرورات تلك الواقعية، ونُقِرُّ «حماس» على عدم التردّد في نهجها، نفهم في المقابل أن الواقعيةَ السياسيةَ ليست الاعتراف بالأمر الواقع أو بشرعيته، وأن مضمونها الوحيد هو **التكيُّف الخلّاق مع الواقع في أفق تغييره.** ولذلك، لسنا ممن يستكثرون على قدرة «حماس» في الممانعة ـ بل حتى في «المناورة» ـ أن تنجح في الصمود أمام الضغوط والابتزازات، فتحتفظ بنهجها المقاوِم وتنأى بنفسها عن فخّ الاعتراف، في الوقت نفسِه الذي تحتفظ فيه بإمكانية إدارة السلطة التنفيذية في النظام السياسيّ الفلسطينيّ الانتقاليّ دون كبيرِ صعوبات، بل قُلْ دون الاضطرار إلى تقديم مثل تلك التنازلات المبدئية لقاء البقاء في السلطة.

ويستند اعتقادنا بأن «حماس» لن تنزل أمام الضغوط التي تساومها ـ دوليّاً وإقليمياً ـ على سلاحها وبرنامجها بالسلطة إلى وقائعَ سياسية **خَمْساً** حَرِيٌّ بها أن تأخذها في الحسبان وتَبْنِيَ عليها موقفَ ممانعةٍ ناجحاً في وجه تلك الضغوط والابتزازات والإغراءات المسمومة.

أولها أن ثمة سابقة فتحاوية في موضوع الاعتراف بـ «إسرائيل». إذ لم تعترف حركة «فتح» بـ «إسرائيل» اعترافاً مباشراً، لا قبل السلطة ولا في السلطة. وإنما الذي

اعترف بها هي قيادة منظمة التحرير في «اتفاق أوسلو». وإذا قيل إن إعتراف المنظمة يُحسَب على «فتح» أيضاً لأنها من المنظمة أو لأنها أدارت السلطة، فهو يُحْسَبُ كذلك لا على فصائل المنظمة الأخرى فقط، بل على كل من سيدير سلطة الحكم الذاتي ومنها «حماس». ولذلك، إذا لم تكن «فتح» مضطرة إلى الاعتراف رسميّاً بـ «إسرائيل»، فمن يمنع ـ وما الذي يمنع ـ «حماس» من أن تحذوَ الحَذْوَ نفسَه فلا تعترف؟

و**ثانيها** أن «حماس» ليست مضطرة إلى مفاوضة «إسرائيل» إن شكَّلت حكومةً (= أي ليست مضطرة إلى اعترافٍ بها من الدرجة الثانية غيرِ مباشر)، لأن منظمة التحرير هي من وقَّع مع «إسرائيل» «اتفاق أوسلو» واتفاقات «طابا» و«القاهرة» و«الخليل» و«واي ريفر». . . ؛ وهي مَنْ فاوَضَها في «مفاوضات الوضع الدائم» في «كامب ديفيد الثانية»، وليست الحكومة. وإذا كان على الحكومة أن تناقش مع الاحتلال مشكلاتٍ انتقالية وإجرائية مثل المعابر، والانتقال من الضفة إلى غزة والعكس، والحقوق الفلسطينية من الضرائب. . . ، فهذه في جملة محادثات إجرائية بين ممثلي أي شعب محتل وقوى الاحتلال: ليست سياسية ولا يترتب عنها اعتراف سياسيّ.

و**ثالثُها** أن ملف العلاقة بـ «إسرائيل» لا يعود إلى الحكومة أو إلى رئيسها وإنما إلى منصب رئاسة السلطة، الذي لا يشغله مسؤولٌ من «حماس»، وإنما سياسيّ فتحاوي منتخب هو الأخ «أبو مازن»: وهو رجلٌ لا يجد ضيْراً أو حرجاً في مفاوضة الدولة العبرية، ولأنه اعترف بها ووقَّع معها اتفاقاً. فلماذا على «حماس» أن تأتيَ ذلك الاعتراف وهي ـ وحكومتُها إن قامت ـ ليست مَعْنِيَّة بالتفاوض مع مَنْ يُطْلَبُ منها الاعتراف بها؟

و**رابعُها** أن الذين يطالبون «حماس» بـ «نبذ العنف»، أي بالتخلي عن خيار المقاومة، ينسون أو يتناسون أن «فتح» ـ وهي حزب السلطة الحاكم ـ لم تعلن رسميّاً تخلّيها عن المقاومة. كانت تقول ـ ابتداءً ـ بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. ثم أضحت تتحدث عن النضال بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح. فأَمْسَتْ تراهن على العمل السياسيّ والسلميّ. ثم لم تلبث أن عادت إلى خيار المقاومة فأنتجت ـ في عزّ عمل السلطة والحديث عن استئناف التسوية ـ مؤسستَها القتالية («كتائب شهداء الأقصى»). فكيف لا تفعل «حماس» في السلطة ما فعلته «فتح» قبلها؟

و**خامسُها** أن كفَّ الضغوط الدولية على «حماس» لإسقاط سلاحها ممكنٌ من خلال تمديد التهدئة ـ على نحو ما ذهب إليه رئيس مكتبها السياسي الأخ خالد مشعل غِبَّ انتصارها الانتخابي ـ أو من خلال اقتراحٍ بَدَرَ من بعض قادتها بتوحيد الفصائل

في جيش وطنيّ رسميّ تكون الأجهزة الأمنية جزءاً منه. وفي كل الحالات، لا تعدم «حماس» إمكانية الاستفادة من تجربة لبنان حيث التفاهم بين الدولة والمقاومة حَمى المقاومة دون أن تُدَفِّعَ المقاومةُ الدولةَ ثمنَ خياراتها.

هذه جملة وقائع تحملنا على الاعتقاد بأن في وسع «حماس» أن تبنيَ على سوابق فَتُجَنِّبَ نفسَها الامتحانات العسيرة. ونحن من ذوي رأيٍ يعتقدون أن «حماس» من مدرسةٍ سياسية (إخوانية) لا تعاني من نقص في البراغماتية السياسية. ومن آيات البراغماتية في هذه المدرسة أن رجالها وقادتها لا يجدون حرجاً في العمل في المؤسسات السياسية ولو في ظل الاحتلال! (بخلاف موقف القوميين أو الماركسيين مثلاً). فشيخها حسن البَنّا شارك في الانتخابات في ظل الاحتلال البريطاني لمصر كما تشارك «حماس» في ظل الاحتلال الصهيوني. ومع أن في نفسنا شيء من مثل هذه المشاركة، إلاّ أننا نحسبُها في الحدود التي لا تهدّد بالنَّيْل من شرعية الحركة؛ وهي ـ في كل حال ـ أقلّ وطأةً من موقف إخوان العراق المسلمين («الحزب الإسلامي») الذي اختطفته براغماتيتُه وأخذتْهُ بعيداً إلى التعاون مع الاحتلال، وإلى العمل في مؤسساته («مجلس الحكم الانتقالي»، «الحكومة المؤقتة»، «المجلس الوطني»، «الحكومة الانتقالية»، «الجمعية الوطنية»، «الدستور»، «الانتخابات». . . !)!

خامساً: نداء الوحدة الوطنية

إذا حصل اتفاقٌ بين رئيس السلطة وبين قيادة «حماس» على تكليف الأخيرة ـ ذات الأغلبية النيابية المُريحة في «المجلس التشريعي» ـ بتشكيل حكومة، فسيكون أمامها التفكير في **ثلاثة** سيناريوهات على الأقل: تأليف حكومة منسجمة من أعضاء الحركة، أو حكومة فنيّة من التكنوقراط، أو حكومة ائتلاف وطني مع «فتح» وفصائل أخرى. ولكل سيناريو نتائجُ سياسية تختلف عن نتائج السيناريو الآخر، وفوائدُ وتَبِعات في الوقتِ عينِه:

في حال تشكيل حكومة منسجمة من الأغلبية النيابية، ستكون «حماس» أكثر حرية في تطبيق برنامجها السياسيّ الذي وَعَدَتْ به ناخبيها، والذي على أساسه منحوها ثقتَهُم وأصواتَهُم. لكن هذه الحقيقة نظرية فحسب ومن الصعب رؤيةُ القرائن عليها في الحالة الفلسطينية. فليس في فلسطين الصغرى (الضفة والقطاع) دولة مستقلة، وحياة سياسية ديمقراطية مستقلة محكومة بمنطق التدافع الطبيعي بين أغلبية وأقلية. والحصار الذي تعيشه السلطة قد يزيد اشتداداً إن صارت حكومتُها من لونٍ سياسيٍّ واحد. وعلى «حماس» ـ هنا ـ أن لا تعيد إنتاج خطإ «فتح» في بناء سلطة وحكومة على مقتضى فكرة «الحزب الواحد» ومنطق سلطة ـ مُعارَضَة، لأنه إذا لم

يكن قد أفلح في حالة «فتح» فكيف يُفْلح في حالة «حماس» التي تُسْتَقْبَل اليوم دوليّاً بوصفها حركة «إرهابية»؟! أما إن قال قائل إن عدم تشكيل حكومة منسجمة سيكون على حساب تنفيذ برنامج سياسيٍّ، نقول: إنْ كان يَسَعُ «حماس» تنفيذ برنامج الحدّ الأدنى الوطني مع شركاءَ سياسيين آخرين، فقد فعلت كل شيء.

وفي حال تشكيل حكومة فنية من التكنوقراط غير المنتمين حركيّاً إلى «حماس»، فقد تجد فيه الأخيرة حلاّ لمأزق الاعتراف الدوليّ بها، وحلاّ لأزمة حجب المساعدات المالية ـ الأوروبية والأمريكية ـ عن السلطة. لكن هذه الحكومة التكنوقراطية، التي صُمِّمَت كي تُرضي الخارج، قد لا تُرضي الداخل، أو قد لا يكون في وُسْعها أن تطبِّقَ السياساتِ عينَها التي تريدها «حماس». ومع أن هذه الحكومة ستكون مسنودة بالغالبية «البرلمانية» لـِ «حماس»، ومدفوعة إلى تحصيل ثقتها ورضاها عنها حتى لا تَحْجُبَ عنها الثقة نيابيّاً، إلا أن التزاماتها الدولية قد تفرض عليها ضغوطاً وتدفعها إلى نهج سياساتٍ أو اتخاذ قرارات لا ترضي «حماس» فتدفع الأخيرة إلى إسقاطها. إن هذا السيناريو يحمل في جوفه كل عناصر حالة اللااستقرار السياسيّ والحكوميّ.

أما في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية، فستكون الخسائر أقل والفوائدُ أعِظم. ستجد «حماس» لنفسها تغطيةً سياسية داخلية هي اليوم في مسيس الحاجة إليها لجِبْهِ حالة الاعتراض الدوليّ عليها؛ وستتمتع (الحكومة) بحالة تأييدٍ شعبيّ ونيابيّ أعرض، مما سيسمح بِتَوْسِعَةِ دائرة القوى التي ستدافع عنها في وجه الضغط الدولي والإسرائيلي؛ مثلما سَيُجَنّب الحكومة مشكلاتٍ عويصةً مثل صلة الأجهزة الأمنية بها التي ستُثار لو تشكلت تلك الحكومة من «حماس» حصراً. ولعلّ حركة «حماس» تدرك جيداً القيمة العالية لهذا السيناريو وفوائده عليها وعلى الوطن، وتعرف أن الأغلبيات النيابية في الكنيسيت الإسرائيلي لم تكن تجنح دائماً لتشكيل حكومات منسجمة من كتل الأغلبية، بل كثيراً ما تنازلت عن امتياز الأغلبية لتشكيل حكومات «وحدة وطنية» بين الحزبيْن الصهيونيَّيْنْ الكبيريْن مثلما حصل في عهود قادة الدولة الصهيونية: إسحق شامير، إسحق رابين، شمعون بيريز، أرئيل شارون. وكانت أكثرُ نجاحات «إسرائيل» ضدنا في عهد حكوماتها الائتلافية.

وإذْ نميل، من جهتنا، إلى ترجيح خيار حكومة وحدة وطنية، ندرك أن ثمة من يرفضُها ـ أو مَنْ ليس متحمساً لها ـ من الجانبين. نعم، ليس في «حماس» مَنْ يَجْهر بالاعتراض على حكومةِ شراكةٍ مع «فتح». لكن بعض التصريحات الظفراوية لقادةٍ فيها مثل الشيخ محمود الزَّهّار لا تقدّم التطمينات عينِها التي تقدّمها تصريحات قادة آخرين مثل الأخ خالد مشعل أو الأخ إسماعيل هنية والشيخ الأسير حسن يوسف. وسيُخطئ بعض قادة «حماس» إن اعتقدوا أن انفراد حركتهم بالسلطة سيُنْهي حركة

«فتح»، أو أن نتائج الانتخابات كسرت شوكتَها وأخرجتْها من موقع قيادة الحركة الوطنية. وإذا كان ذلك يَصحُّ جزئيّاً في الداخل، نتيجة تجربة السلطة والصراعات الداخلية في الحركة، فهو لا يصحّ في مناطق اللجوء والشتات حيث ما تزال «فتح» ـ حتى إشعارٍ آخر ـ القوةَ السياسيةَ الرئيس.

غير أن من المؤسف أن كثيرين في «فتح» يجاهرون برفض أيةِ شراكة مع «حماس» في الحكومة! قال ذلك الأخ صائب عريقات بُعَيْد إعلان النتائج. وذهب به فتحاويون آخرون من المسؤولين السابقين في جهاز «الأمن الوقائي» (محمد دحلان، جبريل الرجوب، سمير مشهراوي. . .)، أو مقرَّبين منهم (أبو علي شاهين)، إلى حدود الحَسْم والقَطْع حتى قبل أن تَبُتَّ اللجنة المركزية للحركة ـ التي «ثاروا» ضدّها ـ في الأمرَ. وبَدا الموقف هذا وكأنه، من جهة، ردٌّ على تصريحات القائد الفتحاوي الأسير مروان البرغوتي في شأن ضرورة قيام شراكة بين الحركتينْ، وضغط معنويّ ـ من جهة ثانية ـ على الأخ محمود عباس وقيادة «فتح»! أما الزعم بأن حاجة «فتح» إلى التزام موقع المعارضة يُفيدها في أمر إعادة بناء نفسها، فيصطدم بحقيقتينْ: **أولاهما** أن «فتح» لم تتعوَّد على أن تعارض بل على أن تحكم، ويُخشى أنها لن تنجح في أداء دورٍ جديدٍ عليها منذ أربعين عاماً .**وثانيهما** أن منطق السلطة والمعارضة ـ الذي جرّبته «فتح» في السلطة وتريد اليوم تكراره ـ لا معنى له في مرحلة التحرُّر الوطني!

* * *

بقي، إذن، أن نشدِّد على المسألة المتعلقة بحدود ما تستطيعه الحكومة القادمة أيّاً كانت صيغتُها. لا ينبغي أن نرفع سقفَ التوقعات مما تستطيع النهوض به في المسألتينْ الرئيستينْ: الوطنية والاجتماعية. لا يخامرنا الشك في أن أداءَها في الشأن الاجتماعي سيكون أفضل، حتى وإنْ حُجِب عنها الدعم، لأنه سيكون محكوماً بعاصم أخلاقيّ، ومدفوعاً ـ بالتالي ـ إلى تفادي السقوط في براثن الفساد الإداري والماليً. لكنها ـ قطعاً ـ لن تجيب عن المسألة الوطنية لأن هذه من مشمولات عمل حركة التحرر الوطني وليس السلطة، ومن مهام حركة «حماس» وحركة «فتح» لا من مهام حكومة «حماس» أو حكومة «حماس» و«فتح». ثم إن باب التسوية أُغْلِق. وإذا كان العدوّ قد أغلقه على ياسر عرفات ومحمود عباس، فكيف يفتحه على «حماس»؟!

ثم بقي أن نسجل ملاحظات نقدية على الكيفية التي استُقبِل بها فوز «حماس» في الانتخابات، وردود الفعل السلبية على ذلك الفوز لدى القوى الدولية المساندة لـِ

«إسرائيل»؛ وملاحظات نقدية على بعض مواقف الخوف والتوجس التي أطلقها ذلك الانتصار لدى فريقٍ من «الديمقراطيين» و«الحداثيين» العرب.

استبدت بالقوى الدولية المناصرة للدولة العبرية حالةٌ من الهلع الهستيري بعد الإعلان عن نتائج انتخابات «المجلس التشريعي». اضطرَّ رئيس أمريكا لأن «يعترف» بإرادة الشعب الفلسطيني لأنه لم يكن يملك إلاّ أن «يعترف» وهو الذي لم يتوقف عن الضغط على المنطقة العربية وعلى السلطة الفلسطينية باسم الديمقراطية والإصلاح. لكنه سرعان ما بَلَعَ اعترافَه حين قرَّر عدم التعامل مع سلطةٍ تديرُها «حماس»! أمّا الأوروبيون ـ حكّامُهُم أعني ـ فأتتْ مواقفُهم من الموضوع على قدرٍ من السوء والانفضاح والنفاق أكبر ممّا عبَّر عنه جورج بوش: لم يمتدحوا الديمقراطية الفلسطينية ولو مجاملةً واضطراراً ـ مثلما فَعَلَ بوش ـ بل اكتفوا بأن أخذوا منه رفضه الاعتراف بحكومةٍ تديرُها «حماس»، وتفوَّقوا عليه وعلى أنفسهم في إملاء الشروط على «حماس» لكي تحظى باعترافهم!

ولقدِ اجتمع الأمريكيون والأوروبيون على موقفٍ واحدٍ ـ لم يُشاطرهم فيه الروس والصينيون ـ حيال فوز «حماس» في الانتخابات، هو ابتزازُها سياسيّاً من خلال الإعلان عن حجب المساعدات الدولية عن السلطة ـ والأصحّ عن الشعب الفلسطيني ـ إن لم تَمْتَثِلِ الحركةُ لمطالبهم (الاعتراف بـ «إسرائيل» والتخلي عن خيار المقاومة) التي تعادل، في حساب الأشياء، إعادة اختراع ماهيةٍ جديدة للحركة! والحقّ أن الموقف الأمريكي ـ الأوروبي حيال «نازلة» الانتصار المدوّي لحركة «حماس» إنما ينطوي على جملةِ أبعادٍ ودلالات، ويقود إلى جملةِ نتائج وخيارات، تُسَفِّهُهُ وتَفْضَحُهُ مثلما تُدْخِلُهُ في دورةٍ جديدة من التناقضات كموقفٍ مُجافٍ للحدّ الأدنى من تقاليد السياسة والديبلوماسية والأخلاقيات الناظمة للعلاقات بين الأمم والدول. لِنُحْصِ بعضاً من تلك النتائج والخيارات التي ينطوي عليها ذلك الموقف ويقود إليها:

أوَّلها أن رفضَ الاعتراف بـ «حماس» رفضٌ للاعتراف بنتائج عمليةٍ انتخابيةٍ نزيهةٍ وشفّافة، شَهِدَ بنزاهتها وصِدْقيَّتِها جيشٌ عرمرمٌ من المراقبين الأوروبيين والأمريكيين الذين تابعوها. والأسوأُ من إسقاط الاعتراف بالعملية الانتخابية ونتائجِها وشهادةِ الثّقات الدوليِّين بنزاهتها، إسقاطُ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة إرادته الحرّة وانتخاب من شاء انتخابَه وتمثيلَهُ. وعندي أن ذلك يمثل امتهاناً سافراً لحقّ الناس في اختيار ممثليهم، ونقضاً وانتهاكاً فاضحينْ لمبادئ الديمقراطية ولمعناها! وهو ـ في أفضل أحواله ـ يمثّل حالاً فاقعةً من النفاق السياسيّ: التبشير بالديمقراطية والانقضاض على نتائجها إن أتت مجافيةً للمرغوب والمطلوب منها!!

وثانيها، ويتَّصل بالأول اتصالَ تلازُم، هو أن حجب المساعدات عن السلطة ـ لأنها آلتْ إلى حركةٍ «إرهابية» (أي مقاوِمة) ـ ليس شيئاً آخرَ في معناهُ وفي مترتَّباتِه ونتائِجه سوى حَجْبها عن شعبٍ اضطرَّتْهُ ظروفُ الاحتلال، وخرابُ بُناهُ الإنتاجية والاقتصادية، إلى أن يعيش على تلك المساعدات المالية الخارجية من القوى الدولية نفسِها ـ ويا للمفارقة ـ التي ساهمت مساهمةً فعّالةً في صناعة مأساتِه منذ التقسيم غير المشروع لفلسطين إلى التقسيم غير المشروع للمسؤولية بين الجلاّدِ والضَّحيّة! ومعنى ذلك سياسيّاً أن دول «الدعم» (أمريكا والاتحاد الأوروبي) قرَّرت ـ على نحوٍ لا لبس فيه ـ ممارسة عقوبات جماعية ضدّ شعب فلسطين في مناطق الحكم الذاتي لأن قرابةَ نصفِ ناخبيه صوَّتَ لصالح «حماس»! وهو ـ مرة أخرى ـ فعلٌ يقع في باب الاقتصاص، ويفضح أزعومة حراسة الغرب السياسيّ الرسميّ للديمقراطية!!!

أما **ثالثُها**، فيتعلق بالنتائج المعاكسة التي سيقود إليها موقف الابتزاز الأمريكي ـ الأوروبي لـِ «حماس» باستعمال ورقة المساعدات المالية الدوليّة للسلطة وللشعب الفلسطينيَّيْنْ. إذ بَدَل أن ينتهيَ ذلك الابتزاز إلى حَمْل «حماس» على الامتثال الاضطراريّ لإكراهات تلك المساومة اللاأخلاقية لها، وتقديم تنازلاتٍ تعادل ـ في النتائج ـ الاستسلام الكامل لتلك الضغوط، قد يكون من شأنه أن ينتهي إلى تحرير «حماس» من أيّ التزام سياسيّ يرتّبُهُ عليها وجودُها في السلطة. فحين ستجد نفسَها مدفوعةً إلى بيْع شرفِها الوطنيّ (لأن المطلوب منها كثير وخطير!)، سيكون أَهْوَن عليها أن تختار العكس فتصبح في منأًى عن أي التزام تجاه مقتضيات اتفاق الحكم الذاتي. وبعكس ما يعتقد كثيرون، فإن «حماس» لن تدفع ثمناً سياسيّاً كبيراً في حال وجدتِ السلطةُ ـ ومعها الشعب ـ نفسيْهما أمام عقابٍ ماليٍّ جماعيّ. فلقد عاش الفلسطينيون عقوداً تحت الاحتلال ـ وقبل قيام السلطة ـ دون أن يَصِلهم دعمٌ دوليّ. فما الذي يمنعهم من أن يعيشوا كذلك مرة أخرى؟ لن يكون الخاسر سوى أمريكا وأوروبا.

* * *

لا يعادل هذا النفاق الغَرْبيَّ السياسيَّ في الموقف من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الديمقراطية سوى انفضاحُ العقيدة «الديمقراطية» لبعضٍ من «الديمقراطيين» و«الحَداثيين» العرب بمناسبة «النازلةِ» ذاتها. ولسنا نعترض على الديمقراطية والحداثة حين نطوِّقُهُما بقيود تَحَفُّظِيَّة (= أقواس)، فنحن في جملةِ المؤمنين بهما وبالحاجة إليهما، وإنما نعترض على مواقف تدَّعيهما ثم لا تلبث أن تَخُونَهُما حين تخسر رهانَها

وتُصاب بالحبوط! فلقد أقام ذلك البعضُ الدنيا ولم يُقْعِدْها بالدفاع عن الإصلاح السياسيّ والديمقراطية في الوطن العربي. وكان في جملةِ ذلك البعض من تَفَوَّقَ على نفسه في التبشير بهما أفقاً قادماً ـ على ظهر دبّابة ـ لا ريبَ فيه . . . وبلا خَجَلٍ أو وَجَل! والأكثرُ «مروءةً» وحفْظاً لماء الوجه ـ في ذلك البعض ـ أشاحَ بوجهه تكتيكيّاً عن فكرة «الديمقراطية» القادمة بالغزو وعَرَضَ نفسَه وكيلاً محلّياً ينهض بأمر استيلادها نيابةً عن الجيوش والأساطيل الأجنبية (في وقتٍ كان فيه الديمقراطيون الحقيقيون يناضلون ـ في الآن نفسه ـ ضد الاستبداد الداخلي والضغط الأجنبي المتوسِّلِ زوراً بشعار «الديمقراطية بوصفهما وجهيْن لعملةٍ واحدة؛ وكانوا يناضلون من أجلها دون المساومة على حرية الوطن واستقلاله وسيادته كما فَعَلَ بعض العرب الذين باتوا «جالية أمريكية» أو مُحْمِيِّين بلغة المغاربة!)!

وإذا كانت هذه الفَصِيلَة من «الديمقراطيين» قد صُدِمَتْ بنتائج الانتخابات الفلسطينية، على إيقاع صدمة أمريكا وأوروبا، فإن قسماً آخر من «الديمقراطيين» صُدِمَ لأسبابٍ أخرى مختلفة، أهمُّها العداء الثقافيّ والسياسيّ الذي يحمله تجاه الحركات الإسلامية (أو «الظلامية» في لغته)، أو أحياناً ـ وبكل أسف ـ تجاه الإسلام نفسِه الذي يرادف، في وعيه التبسيطي، التّخلُّفَ والتَّأَخُّرَ ومعاداة الحضارة والحداثة وما في معنى ذلك! ومع أنه لا دليلَ لدينا على أن هذا القسم منهم مشدودُ الصلةِ إلى سياساتٍ أجنبية معادية للعرب والمسلمين؛ بل مع أننا نعرف أن كثيراً من أقلامهم شديدُ الارتباط بقضايا الأمة، وشديدُ الحماسة للحداثة والعقلانية والتقدم بما هي مبادئ مؤسِّسة لنهضة هذه الأمة، إلا أننا ندرك بأن مشكلته الرئيس في عَدَمِ نجاحه في بناء استقلاليةٍ ثقافية عن أيديولوجيا الأجنبي تكون قاعدةً لإعادة تمثُّلِ معنى الحداثة والعقلانية والتقدم في سياقاتٍ موضوعية وتارخية مختلفة، أي متعلقة بمستوى تطوّر الأفكار والعلاقات في المجتمعات العربية، وتكون قاعدةً ـ في نفس الوقت ـ لإعادة وعي الإسلام كعقيدةٍ وثقافةٍ وتراث وكموردٍ من موارد السياسة والتدافع الاجتماعي.

ومثلما استنفر هؤلاء «الديمقراطيون» حبالهم الصوتية للصراخ احتجاجاً على انتصار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (في انتخابات «المجلس الشعبي الوطني» في الجزائر، في الهزيع الأخير من العام ١٩٩١)، ونفيراً ضدَّ مخاطرها على الحداثة، كذلك يفعلون اليوم ـ وإن بدرجةٍ من الحرج أكبر ـ ضد نجاح «حماس» في الانتخابات. والخشية كبيرةٌ من أنهم قد يُقْدِمون على ما أَقْدَمَ عليه الأَوَّلُون من ارتضاء التحالف مع النخبة العسكرية الانقلابية (التي انقضَّت على الديمقراطية) بدعوى حماية الحداثة من الأصوليين. وقد يكون حلفُهم اليوم مع أمريكا وأوروبا الساعيَّتَيْنْ ـ

بالضغط المالي ـ لإسقاط الديمقراطية الفلسطينية الوليدة نظيرَ حلف الأوَّلين مع المؤسسة العسكرية. . . وفرنسا.

لا يُخفي كاتب هذه السطور انحيازاته لحركة «فتح» (وللجبهتين الشعبية والديمقراطية استطراداً)، ولا يُخجِلُهُ أن يقول إنه كان يتمنى لو حصلت على أغلبية في «المجلس التشريعي» (وليس معنى ذلك ـ ثانياً ـ أنه ضدّ «حماس»: التي يحترمُها ويقدِّر تضحياتها الوطنية العظيمة). ومع ذلك، لا يُضِيرُه في شيء أن يعترف لـِ «حماس» بحقّها الشرعِيّ في الحيازةِ الكاملة لنتائج انتصارها وفي قيادة الشعب الفلسطيني ـ الذي محَضَها التأييد والولاء ـ في هذه المرحلة. فالمرء إما أن يكون ديمقراطيّاً أو لا يكون، ولا معنًى للانتقائية في الديمقراطية لأنها نفاقٌ سياسيٌّ أو شيءٌ بهذه المثابة.

الفصل الخامس

«حماس» و«فتح» والرئاسة ــ لعبةُ الأخطاء القاتلة

أولاً: في ما أخطأتْ فيه «حماس»

لا نمنع نَفْسَنا من الاعتقاد بأن حركة «حماس» ارتكبت **ثلاثة** أخطاء متعاقبة قبل صيرورتها حكومةً. أقدمتْ على المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وهو مؤسسة من مؤسسات «اتفاق أوسلو» الذي ترفضه ولا تعترف بشرعيته؛ وقَبِلَت تشكيل حكومةٍ تعرف سلفاً أنها ستكون مدعوَّةً إلى التسليم بالاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية وبين الدولة العبْرية؛ ثم ارتَضَتْ تشكيل حكومة منسجمة ـ أو انفرادية ـ دون مشاركة أي فصيلٍ آخر من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية! وكان ثمن ذلك ما تعيشه اليوم من حصارٍ ومقاطعة خارجيَّيْنْ، ومن جدلٍ حول الوضع الحكوميّ المأزقيّ داخليًا.

من السَّهل تماماً أن تَعْزُوَ حركة «حماس» أسباب الطَّوْقِ الدوليّ والإقليمي المضروب حولها، وأسباب التَّلَكُّؤ العربيّ والفلسطينيّ في مدّ يد العون لحكومتها، إلى الضغط الأمريكي والصهيونيّ: المتوسِّلِ بالحصار الاقتصادي والمالي للحكومةِ والشعبِ الفلسطينيَّيْنْ، أو بالابتزاز السياسيّ للقَرار العربيّ لحمْلِهِ على سحْب أي دعم للحكومة قصد إسقاطها. لكن هذا التفسير لمأزق الحكومة ـ وهو صحيحٌ في كثيرٍ من جوانبه بغير شك ـ لا يكفي وحده لتسليط الضوء على مجمل العوامل التي وضعتْ تجربة «حماس» في السلطة أمام هذه الحال من الضغط القاتل الذي يهدّد بإسقاطها سريعاً.

لا سبيل إلى فهم هذا المأزق/ الانسداد إلاّ بإدراك الأخطاء الفادحة التي ارتكبتْها «حماس» ووضعتْ في حوزة أعدائها وخصومها المادة الكافية للاستثمار السياسي ضدّ الحركة وحكومتها.

كان يَسَعُ حركة «حماس» أن تظل بعيدة عن هذا النفق السياسيّ الذي حُشِرتْ فيه اليوم لو امتنعت عن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعيّ؛ لكنها آثرتْ أن تخوضها، ولها في ذلك أسبابها الخاصة. غير أنه كان معلوماً لدينا، ولدى كثيرين، أن ثمن تلك المشاركة سيكون كبيراً عليها: لا بوصفها حركةً مقاوِمة (= لأن دخولها الانتخابات لن يمنعها من ممارسة الحق في المقاومة كما لم يمنع ذلك «فتح» من ممارسة ذلك الحق وهي في السلطة)، وإنما بوصفها حركةً جنحت إلى العمل السياسيّ الرسميّ من طريق المؤسسات التي أقرَّها «اتفاق أوسلو» سيّء الذكر. والمسألة هنا ليست تفصيلاً عاديّاً، بل غاية في الأهمية. وأهميتُها من **وجهينْ**: من وجْهٍ **أوّل** حيث تعني المشاركةُ تلك (في المجلس التشريعيّ) اعترافاً بشرعيةِ مؤسَّسةٍ من مؤسسات «أوسلو» الذي يبدو من مواقف الحركة أنها ترفضه ولا تسلّم بشرعيته. ثم من وجهٍ **ثانٍ** لأن مجرّد الوجود في مجلسٍ «تشريعيّ» يوحي بأنه يمثّل مؤسَّسة تقريرية حقّاً في كنفِ سلطةٍ لا تملك السيادة ولا تستطيع أن تنتِجَ قراراً وطنيّاً مستقِلاً وهي تعمل تحت سقف الاحتلال!

وكان يَسَعُ «حماس» ـ حتى مع مشاركتها في الانتخابات والفوز بغالبية المقاعد «النيابية» ـ أن تظل قوةً تشريعيّةً فحسب، وأن تعتذر عن تشكيل حكومةٍ مكتفيةً بما لديْها من قوةِ نقضٍ في المجلس التشريعيّ تضع في حوزتها إمكانية إسقاط ما ترتئي أن من الواجب الوطني الاعتراض على تمريره حكوميّاً. لكنها ـ مرةً أخرى ـ آثرتْ قبول التكليف الرئاسيّ لها بتشكيل حكومة فلسطينية. ولا ملاحظة لدينا على قبولها ذاك سوى أنه كان عليها أن تُدْرِك، منذ البداية، أن ثمنه أفدح من ثمن المشاركة في الانتخابات، وأن من مدفوعاته عاليةِ الكُلْفَة برنامجَ «حماس» نفسَه المتمايزَ ـ تقليديّاً ـ عن برنامج السلطة، حيث سيرتّب عليها اعترافاً اضطراريّاً بالتزاماتٍ قيَّدتْ بها السلطةُ ذاتها نفسَها بمقتضى اتفاق التسوية المُجْحِف الذي أنْجَبَها. هذا دون احتساب محدودية السلطة الفعلية التي تتمتع بها تلك السلطة الفلسطينية بمقتضى «اتفاق إعلان المبادئ»!

وأخيراً، كان يَسَعُ «حماس ـ حتى مع قبولها تشكيل حكومةٍ ـ أن تختار سبيل الحوار الوطني مع الفصائل كافة لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة ائتلافية على قاعدة برنامج الحدّ الأدنى السياسيّ المشتَرك. لكنها آثرتْ أن تذهب وحيدةً إلى مشروع الحكومة المتجانسة ببرنامجٍ «صافٍ» غيرِ مختلط. ولا ملاحظة لدينا على خيارها هذا سوى أنه كان عليه أن يَلْحَظَ سلفاً أنه سيدفع الثمن الأعلى فداحةً حين سَتَحْرِم الحركة نفسَها من الغطاء السياسيّ الفلسطيني الإجماعيّ أو الأكثريّ، وتُضيعُ على نفسها فرصة توفير حزامٍ أمنيّ ـ سياسيّ فصائليّ لوجودها في السلطة. وهاهي اليوم تتبرَّع

على أعدائها وخصومها بهديَّةٍ سياسيَّة مجّانية ليطعنوا في شرعية سلطتها وليُطْبِقُوا عليها الحصار من كلّ جانب!

ربَّ قائلٍ يقول إن إحجام «حماس» عن المشاركة في الانتخابات وتشكيل حكومة لن يكون ثمنُهُما سوى حرمانها من فرصة إدارة السلطة الفلسطينية. نردّ: وهل بَين يديْ «حماس» اليوم سلطةٌ تديرُها غيرُ اسم السلطة؟ فإضافةً إلى أنه لا مواردَ لديها لإدارة أمور السلطة والمجتمع (بما في ذلك صرْف رواتب الموظفين)، لا تملك أن تتخطى صلاحيات سلطةٍ أعلى يمثلها الرئيس، ولا تملك إحداث تغييراتٍ كبيرة في هياكلها (الأجهزة الأمنية، المحافظات. . .) تَنْقُل بها ولاءات تلك الهياكل والمؤسسات من مركز مؤسسة الرئاسة إلى مركز الحكومة؛ بل ولا تملك السيطرة على المساعدات المالية الخارجية نفسها! فأيةُ سلطةٍ هذه التي تستحق كل هذه التضحيات من «حماس» ومن تراثها الوطنيّ النضاليّ؟!

لسنا ضدّ مشاركة «حماس» في الحياة السياسية الفلسطينية، بل نحن ممَّن يدعوها إلى تلك المشاركة. لكننا نخشى من أن لا تدرك «حماس» أن الإمعان في تلك المشاركة بغير ضوابط أو روادع وبغير شروطٍ توفِّر لتلك المشاركة نصابَها السياسيّ والوطنيّ قد يَنْقُلُها ـ وعلى نحوٍ سريع ـ إلى ضفّة الاعتقاد بأن فلسطين طَوَتْ مرحلة التحرُّر الوطنيّ وَوَلَجَتْ طورَ بناء «الدولة» على مثال ما انزلقت إليه حركةُ «فتح» منذ «اتفاق أوسلو» فدفَعَتْ ثَمَنَهُ ـ أخيراً ـ في انتخابات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦! وقد تكونُ المشكلةُ في ذلك الإمعان أيضاً في أن الآمال الكبيرة التي عَقَدَها المجتمع الفلسطيني على «حماس»، في أن تقدِّم أجوبةً ماديَّة عن حاجاته الحياتية وعن تطلعاته الوطنية إلى الحرية والاستقلال، قد تنتكس فترتدُّ عليه حُبُوطاً ويأساً يَدْفَعانِهِ إلى حجب الثقة عنها في المنافسات القادمة، وقد يدفعانِهِ إلى الصَّمت عن أيّ شكلٍ من أشكالِ إزاحةِ الحكومة الحالية إذا كان مقابل ذلك الإفراجُ عن الحدّ الأدنى من مطالبه الحياتية المحجوزة!

ما كانَ ضَرَّ «حماس» في شيء لو أنها دخلتْ معترك الانتخابات بلائحةٍ مشتركة مع «فتح» أو مع «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» مثلا أو معها جميعاً (علماً بأن «الجهاد الإسلامي» وحدها ظلَّت وفيَّةً لموقفها من «اتفاق أوسلو» والمؤسسات المنبثقة منه). وما كان ضرَّها لو «تنازلت» فاعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثِّلاً شرعيّاً ووحيداً للشعب الفلسطيني (كما تعترف بها «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» و«فتح ـ الانتفاضة» و«الصاعقة» حتى دون أن تكون لها عضوية في مؤسساتها منذ خرجت منها في العام ١٩٨٣ بعد دورة المجلس الوطني في الجزائر في ذلك الحين) ضماناً لمشاركة غيرها ـ وخاصة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ـ في الحكومة. لو فعلتْ

ذلك، لكانتْ جنَّبَتْ نَفْسَها بعضَ أسبابِ العزلةِ التي تعيشُها اليوم. وهي عزلةٌ ليست دولية واقليمية ـ وعربية بكلّ أسف ـ إلاّ لأنها تتغذى وتستفيد من أخطاء «حماس» في إدارة العلاقة بشركائها السياسيين في الداخل الفلسطيني. إذْ لو حصَّنَتْ «حماس» نفسَها داخليّاً وأُحيطَتْ حكومتُها بالإجماع الوطني، لَما كانتْ هدفاً سَهْلاً للضغط الدولي.

ثانياً: ضغطٌ فتحاويٌّ على «حكومة حماس»

لا يستقيم أيُّ نَقْدٍ للأداءِ السياسيّ لحركة «حماس»: أثناء خوض الانتخابات وخلال مفاوضات تشكيل الحكومة وفي سياق ممارسة المسؤولية الحكومية، إلاّ مَتى تَرادَفَ مع نَقْدٍ نظيرٍ لقوتيْن سياسيَّتَيْنْ متضافرتيْن تجد «حماس» نفسَها ـ وحكومتُها ـ أمام تأثيرهما الفعّال على أوضاعها اليوم بعد إذْ صارتْ سلطةً أو جزءاً من السلطة. القوتان اللتان عنيْنا هما: **الرئاسة** وحركة «**فتح**»؛ وهُما فاعلان كبيران في صَوْغ مشهد السياسة والسلطة، في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي تقرير مصير الكثير من عناصر التماسك أو الاضطراب في أوضاع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وكائنةً ما كانتِ الأخطاءُ التي ارتكبتْها «حماس» والحكومةُ في إدارةِ هذه المرحلة الجديدة الناشئة في امتداد نتائج انتخابات «المجلس التشريعي» ـ وهي أخطاء كثيرة: يَزيدُ من أوارها تصريحاتٌ منفعلة وحَدِّية لبعض قادتها في الخارج كما في الداخل! ـ فإنَّ شطراً من المأزق الحكوميّ الفلسطيني الحاليّ لا يمكن ردُّهُ إلى «حماس» وحدها، أو إلى الضغط الأمريكيّ والأوروبيّ والصهيونيّ عليها (وهو العامل الأكبر في المأزق ذاك بغير شك)، وإنما ينبغي الاعتراف بأن لِـ «فتح» ورئاسة السلطة دوراً فيه غيرَ قابلٍ للإنكار أو لاِلْتِماسِ الأعذار. وهو ـ بكل أسف ـ الدورُ الذي تَسْتَذْرِعُ به القوى الدولية والكيان الصهيوني وبعضُ النظام العربيّ لتشديد الخناق على حكومةٍ يُضَيِّق عليها من الداخل الفلسطينيّ مَنْ يُضَيِّق: إمّا لإفشالها وتأليب الرأي العام الداخلي عليها لتسهيل إسقاطها، أو لتقديم الحجَّة عليها من الداخل إلى من يَطْلُبُ مثل تلك الحجة من الخارج لمزيد من الضغط عليها والابتزاز!

يبدو للقارئ في أداء حركة «فتح»، بعد انتخابات الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وكأن الحركة لم تَسْتَسِغْ بعدُ هزيمتَها في المنافسة الديمقراطية أو تَنْزِل ـ بإرادةٍ عاليةٍ ـ أمام رغبة غالبية الشعب في اختيار نخبة سياسية أخرى غيرها لتمثيلها في «المجلس التشريعي»؛ ولم تتحمَّل بعدُ حقيقةَ خروجها من السلطة بعد اثنيْ عشر عاماً إلاّ قليلاً من سيطرتها عليها. ولقد كانتِ النتيجةُ أن الحركة أمعنَتْ طويلاً في إتيان سياسياتٍ من المعاكسة وردود الفعل ضد صعود «حماس» إلى السلطة

الحكومية قادت ـ جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى ـ إلى صُنْع هذا الوضعِ المأْزِقِيِّ الذي تجدُ فيه «حكومةُ حماس» نفسَها اليوم!

لِنُطالِعْ **ثلاثةَ** مواقف لِ«فتح» من «حكومة حماس» تكشف عن ضَيْقِها بنتائج الانتخابات، وعن محاولةٍ منها غيرِ مشروعة لمعاكسة الخيار الحُرّ للناخب الفلسطيني، و ـ الأهمّ والأسوأ ـ عن سَعْيها الحثيث في استيلاد شروط التعثُّر والارتباك لتجربة «حماس» الحكومية على نحوٍ يجافي تقاليد «فتح» الثورية نفسها!:

أوَّلُها رفضُها المشاركة في الحكومة الفلسطينية الجديدة التي كُلِّفَ الأخ إسماعيل هنيّة ـ السياسيّ والقائد المعتدل والمنفتح ـ بتشكيلها. أما التبرير الذي ساقَتْه «فتح» للاعتذار عن عدم تلبيتها عرض هنيّة للمشاركة في حكومةٍ ائتلافية ـ وهو عدم اعتراف «حماس» بمنظمة التحرير كمرجعية للسلطة وكممثِّل شرعيّ ووحيد للشعب الفلسطيني ـ فكان تبريراً ضعيفاً لأكثر من سبب: لأنه سُمِحَ لِ«حماس» بالمشاركة في الانتخابات من دون أن يقول لها أحد إن «المجلس التشريعيّ» من مؤسساتِ سلطةٍ مرجعيتُها هي منظمة التحرير وأن المشاركة فيه تقضي بالاعتراف بالمنظمة ابتداءً وأساساً؛ ولأن «فتح» نفسَها لم تُقِمْ أيَّ اعتبارٍ لمنظمة التحرير منذ «أوسلو»، وخاصةً منذ قيام السلطة في العام ١٩٩٤، بل هَمَّشَتْها وصادرتْ دورَها التمثيليّ والسياسيّ لصالح السلطة! وعلى الرغم من عظيمِ أسفنا لموقف «حماس» من المنظمة كمرجعية وطنية عليا للشعب (لا للسلطة)، واعتقادنا العميق بخطئها الفادح في هذا الشأن (الذي ستكتشفه مستقبلاً)، إلاّ أن مَنْ يعتدي على دور منظمة التحرير ويُصادرُه ويمتهنه لا يملك الحقّ في تذكُّرِهِ فجأةً بعد نسيانه: لا من باب النكاية في مَنْ اقترفَ الخَطَأَ عينَهُ مثلَهُ! عُذْرٌ أقبحُ من زَلَّةٍ هو، إذن، ذلك التبرير.

وثانيها الضَّغْطُ على الحكومة بوسائلَ غيرِ سياسية ومن طريق إطلاق حالة من الاحتجاج المسلّح: تارةً بدعوى تأخُّر صرف الرواتب، وأخرى بدعوى عدم الإدماج في الأجهزة الأمنية، وطوراً للاحتجاج على تصريحات بعض قادة «حماس» مثل خالد مشعل أو محمّد نزّال... إلخ. وكان ثابتا، في جميع الأحوال، أن هذا النمط من الضغط يتجاوز المؤسسات وقواعد السياسة من جهة، ويهدّد بحَرْف السلاح الوطني الفلسطيني عن أهدافه الوطنية والزجِّ به في مناقصات سياسة داخلية، بل وتحويل الأجنحة العسكرية للفصائل إلى مليشيات من جهة أخرى! ولمّا كان معلوماً لدى من يفتعلون هذا الضغط ـ من بعضِ «فتح» ـ أن الحكومة لا تملك الردَّ عليه بوسائل أمنية لأكثر من سبب، فإن المرام منه ليس أكثر من إرباكها وإعاقة حركتها وبيان ضَعْفِها أمام الرأي العام الداخلي!

أما **ثالثُها**، فهو التوسُّل بموقع الرئاسة للضغط على الحكومة: بتحريض الأولى على الثانية ودفْعها، بشتى الوسائل، إلى مصادرة سلطتها أو فرض شكلٍ من الوصاية عليها. وقد وُجِدَ إلى جانب الأخ محمود عباس، وضمن حاشيته، من تفرَّغ لوظيفة الوقيعة بينه وبين الحكومة من باب القول إن النظام السياسيَّ الفلسطينيَّ رئاسيٌّ (وهذه البِطانة عينُها هي من طالب بوضع نهايةٍ للنظام الرئاسي في عهد الرئيس الشهيد ياسر عرفات وطالب بنقل كثيرٍ من سلطاته إلى رئيس الوزراء!!!). وقد لا يعرف المتوسِّلون بموقع الرئاسة لممارسة الضغط على «حكومة حماس» أنهم إذْ يَبْتَزّون الحكومة ويشدِّدُون عليها الخناق، يُسِيئُون أبلغ الإساءةِ إلى موقع الرئاسة نفسِه، وينالون من صورته وصِدْقيته ونزاهته، ويطعنون في حياديته المُفْتَرَضة، ويقدّمونَه للجمهور وكأنه الموقع الذي يدافِعُ عن إملاءات العدوّ الخارجيّ وشروطه! وتلك لعمري طريقة أخرى لإحراق رصيد أبي مازن السياسيّ والوطنيّ!

* * *

من يقرأ هذه المواقف والأفعال، يَلْحَظُ مفارقَةً حادَّةً تَحْكُمُ سلوك حركة «فتح» ـ أو قُلْ للدقة بعض المتنفّذين فيها اليوم ـ وهي التَّأَرْجُحُ بين التصرّف كمعارضةٍ فَقَدَتِ السلطة ولم تَجْتَرِع كأس خسارتها بعد، وبين التصرف كسلطةٍ لا ترى في الحكومةِ إلاّ معارضةً في ثوبٍ جديد! فإذْ تَحْسَبُ نفسَها معارضة، لا تأتي من الأفعال ومن ردود الأفعال إلاّ ما يقيم دليلاً على أنها لم تستوعب بعدُ معنى المعارضة في النظام السياسيّ الحديث ـ بوصفها قوةَ بناءٍ وتصويب ـ ولم تفهم منه سوى أنه قرينة على الكَيْد واقتناص فرص الانقضاض قصد الثأر والاقتصاص ولو كان ذلك بوسائل وأساليب تفتقر إلى الحدّ المقبول من أخلاقيات السياسة والمنافسة والتدافع! وإذْ تَحْسَب نفسَها سلطةً (لأن الرئيس منها وكذا قادةَ الأجهزة الأمنية)، لا ترى في الحكومة مؤسسةً رسمية بقدر ما ترى فيها أولئك الذين يشغلونها من المخالفين. وهكذا بدل أن يقع التعامُل معهم بوصفهم شركاء في القرار والإدارة، يجري النظر إليهم بوصفهم معارضين لِ«سلطة فتح» أو لما تبقَّى منها بعد زلزال الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦!

لا تستحق «فتح» ـ التي أطلقت الثورة الفلسطينية وقادت حركة التحرير الوطني لأربعين عاماً وصنعت واحدةً من أعظم الملاحم النضالية في التاريخ المعاصر ـ أن تصبح صورتُها عُرضةً للتمريغ على يدِ فريقٍ منها لا يريد من الموضوع كِلِّهِ سوى السلطة، ولا شيءَ غيرَ السلطة!!!

ثالثاً: السَّحْب من الرصيد الديمقراطي

في حوزة رئيس السلطة الفلسطينية الأخ محمود عبّاس رأسمالٌ سياسيٌّ ثمين يبدو أنه لا يُدْرك تماماً قيمته، لأنه لم يُبْدِ ـ حتى الآن ـ ما يُفيد أنه اهتدى إلى استثماره على نحوٍ رشيد. وليس الرأسمال ذاك شيئاً آخر سوى صورته الديمقراطية، أو صورته كقائدٍ فلسطينيٍّ أدار فصلاً من فصول التحرُّر الوطني هو بناء عملية ديمقراطية نزيهة وناجحة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

فَعَلَ ذلك بمبدئيَّةٍ عالية حين تمسَّك، **أوَّلاً**، بقرار إجراء انتخابات تشريعية في وجه الابتزاز الإسرائيلي الملوِّح بمقاطعة السلطة إنْ قبِلت بمشاركة «حماس» في الانتخابات. وفَعَل ذلك، **ثانياً**، حين تمسَّك بموعد إجراء الانتخابات أمام إلحاح فتحاويّ بترحيلها ـ مرة أخرى ـ إلى فترةٍ لاحقة. ثم فَعَلَ ذلك، **ثالثاً**، حين أحاطها سياسيّاً بالضمانات التي كفلت نزاهتها بشهادة مَنْ عاينوها عن كثب من المراقبين الدوليين.

ولقد خاض أبو مازن هذه المعركة بشجاعةٍ سياسيةٍ وأخلاقيةٍ مع عِلْمِه بما تنطوي عليه العملية الانتخابية من مجازفةٍ أو من تبعاتٍ محتملة على موقع «فتح» في السلطة. فإلى كونه يُدْرِك جيّداً الدَّرْسَ السياسيَّ من نتائج الانتخابات البلدية ـ التي هزَّتْ اطمئنان «فتح» التقليدي لقوتها وقدرتها التمثيلية ـ يدرك أن «حماس» تَدْخُلُها مُنَظَّمَةَ الصفوف، موحَّدة القرار، فيما «فتحُ» ممزَّقةُ النسيج التنظيمي ومتعددةُ الولاءات والتخندقات، والمجتمعُ الفلسطيني يائسٌ من التسوية، حانقٌ على الفساد وعلى حصاد السلطة المُرّ.

وكان يُمْكِنُ محمود عباس أن يدخل التاريخ كرائد من روادِ البناء الديمقراطي في مجتمعه لتأخذ مداها الطبيعي: أعني الحكومة المنبثقة عن الغالبية النيابية. لكن الرجل توقَّف في منتصف الطريق لدواعيَ غيرَ مفهومة! وبدأتْ سياساتُه تجاه نتائج الاقتراع العَدَّ العكسيَّ لمقدِّماتها. وكانت وجْهَتُها محاولاتُه أن يأخذ باليسار (من «حكومة حماس») ما قدَّمَهُ باليمين من أجل ولادةِ حياةٍ ديمقراطية في المجتمع الفلسطيني!

فلقد بَدا رئيسُ السلطةِ ـ فجأةً ـ متضايقاً ممّا أسفرتْ عنه الانتخاباتُ من نتائج. حاول مرغماً استكمال طقوس العملية الديمقراطية بِتَسْمِيَةِ رئيس الحكومة من «حماس»، لكنه ـ في الوقت عينِه ـ ما ادَّخَرَ وُسْعاً لتعريض تأليف الحكومة لامتحانٍ عسيرٍ يُصادِم فيه «حماس» بالرأي العام؛ فكان من ذلك ـ مثلاً ـ اعتراضُهُ على تجاهل «حماس» لمرجعية منظمة التحرير في برنامجها الحكومي. ومع أن موقفَه في هذا الشأن

مُحِقٌّ تماماً وأكثرُ مبدئية من «حماس» (التي ارْتَضَتْ ـ بكل أسف ـ الاعتراف العمليّ بالسلطة، وهي من إفرازات «أوسلو» على الاعتراف ـ ولو اللفظي ـ بمرجعية منظمة التحرير: التي هي من ثمرات حركة التحرُّر الوطنيّ الفلسطينية!)، إلاّ أن توسُّلَهُ بمنظمة التحرير ـ بعد طولِ تهميشٍ وتجاهُل ـ بَدا إلى اصطناع الذرائع أقرب منه إلى إعلان الثوابت. وكان واضحاً من ردود فعل رئيس السلطة أنه لم يَسْتَسِغ نتائج الاقتراع ذاك، ولكن دون الرغبة في الانقلاب الفاضح عليها كما حصل في حالة الجزائر في مطلع العام ١٩٩٢. لقد كان الرجل ـ في سَجِيَّتِهِ ـ أقرب ما يكون إلى الشاذلي بن جديد. لكنَّ أكثر من «خالد نزّار فلسطينيّ»، وأكثر من «محمدّ العمّاري» و«قاصْدِي مَرْباح» من محيطِه الفلسطيني المباشر، كان يَهْمِسُ من وراءٍ مُحَرِّضاً على «تصحيح خَطَإ» الاقتراع وإرادة الشعب!

وبكل أسف، تصرَّف الرئيس محمود عبّاس مع «حكومة حماس» بِما نالَ من بريقِ سابِقَتِهِ الديمقراطية الحميدة، وسَجَّلَ على نفسه المساهمة غيرَ المبرَّرَة في معاكسة اختيار الشعب الحُرّ والمستقل. ومن ذلك ما قام به من ضغطٍ سياسيٍّ كثيف على «حماس»، ومن تضييقٍ على سلطان الحكومة وصلاحياتها الدستورية. فالرجُلُ ما تَحَرَّجَ في ممارسة الضغط على الحكومة من طريق الضغط على «حماس» للاعتراف بالاتفاقات الموقَّعَة مع «إسرائيل»، أي ـ في النهاية ـ لِحَمْلها على الاعتراف بهذه الدولة ونقض ميثاقها الذي يشدّد على حقّ شعب فلسطين في كاملِ أرضه! والمُمِضُّ في الموضوع أنه فَعَلَ ذلك متناغماً ـ أرادَ أم لم يُرِدْ ـ مع ابتزازٍ دوليٍّ كثيف لِ»حماس» والحكومة رَهَنَ رَفْعَ الحصار والعقوبات الجماعية بمثل ذلك الاعترافَ! ثم إن أبا مازن سعى ـ بكل الوسائل ـ في سبيل نقلِ سلطات الحكومة وصلاحياتها إلى الرئاسة حتى دون أن يكون لذلك مسوِّغٌ قانونيٌّ أو دستوريّ يبرِّرُ له ذلك السَّعي إلاّ الرغبة في إبطال مفعول نتائج الانتخابات والالتفاف عليها! والأنْكَى والأمَرُّ أنه خَفَّ إلى ذلك مستفيداً من قرارٍ أمريكيّ ـ أوربيّ بعزل الحكومة والاقتصار على «التعامل» مع رئاسة السلطة حصراً، مُسْتَذْرِعاً به في وجه أيِّ اعتراضٍ وجيهٍ على الانتهاك الدستوريّ من خلال الإيحاء بأن الأهم ـ اليوم ـ ليس التنازُع على الاختصاصات والسلطات بين الحكومة والرئاسة، وإنما التصرُّف «الواقعيّ» مع الضغوط الإسرائيلية والدولية، وتوفير «حلول» للأوضاع المعيشية الخانقة للشعب الفلسطيني...

ولقد كان على أبي مازن ـ صَوْناً لرصيده الوطنيّ وسابقتِهِ الديمقراطية المحمودة ـ أن لا يفعل ذلك. كان عليه أن يحترم الدستور، وقواعد «اللعبة» الديمقراطية، والإرادة الحُرّة للشعب المعبَّر عنها في الاقتراع، فلا يُنازِعُ الحكومة

سلطاتها واختصاصاتها. وإن لم يَسْتَطِعْ لسببٍ من الأسباب (الضغوط الدولية، التحريض الداخلي على «حماس»، الرغبة الشخصية في احتكار القرار. . .)، كان عليه في أقلِّ القليل ـ وفي هذا أضعف الإيمان ـ أن لا يضغط على «حماس» للاعتراف بـ «إسرائيل» (لأن رفضها الاعتراف بـ «إسرائيل» مِّما أوصلها إلى السلطة)، بل أن يسعى ـ بكل الوسائل ـ لدفع القوى الدولية إلى الضغط على «إسرائيل» للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وذلك واجبُه الوطنيّ في المقام الأوّل.

رابعاً: إعادةُ إحياء النظامِ الرئاسي

حين نقرأ محاولات الرئيس محمود عباس الضغطَ على الحكومة الفلسطينية ـ ومنازعتَها بعض سلطاتها السياسية والأمنية والمالية ـ في السياقات غير الفلسطينية لذلك الضغط، أي في ضوء المناخات الدولية والإقليمية والعربية، تتبدَّى (محاولاتٍ) مسنودةً بعواملِ قوةٍ قد تفتح الباب أمام إحرازها نجاحاتٍ عدّة في تحجيم سلطان الحكومة أو فرض الأمر الواقع (= الرئاسيّ) عليه. فالرئاسةُ، اليوم، تكاد تكون المخاطَب الفلسطيني الوحيد من قِبَلِ الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» والقسم الأعظم من الأنظمة العربية (ما خلا تلك التي استقبلت مسؤولي «حماس» على نحو ما فعلت روسيا أيضاً). ويكاد لا يتذكر إلاّ قليلون أن في مناطق الحكم الذاتي حكومة فلسطينية مُنتخَبَة ومسؤولة ـ قانونيّاً ـ عن إدارة مختلف شؤون تلك المناطق الواقعة تحت سلطتها الإدارية والأمنية!

ومن المؤسف أن الأخ محمود عبّاس يرتضي القبول بمبدإ الضغط الدولي على مؤسَّسة فلسطينية منْتَخَبَة، بل ويتوسَّل به لحشر الحكومة في الزاوية الضيقة: إما من باب التَّعَلُّل والتَّحَجُّج به وبموجبات أخذه في الاعتبار لتفادي العزلة الدولية ولرفع ضائقة الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو من باب استثمار نتائجه لكي تأخذ الرئاسة (و«فتح») باليسرى ما أعطاه الاقتراع الشعبي باليُمنى! والأدعى إلى الأسف أن لا ينتبه الرئيس الفلسطيني إلى أنه يُدْفَع دفْعاً، من خلال ذلك الضغط وـ خاصةً ـ من خلال مجاراته، إلى تدمير ما ساهَمَ (هو) شخصيّاً في بنائه بشجاعةٍ سياسية وأخلاقية: **النظام السياسيّ الديمقراطي الفلسطينيّ الوليد!**

ومن نافلة القول أن قوة الضغط التي تستند إليها إجراءات أبي مازن للحدّ من سلطات الحكومة قوّةٌ غيرُ مشروعة، ليس فقط لأنها تأتي في صورة ضغطٍ: دولي وإسرائيلي، ولكن لأنها تَنْقُض الشرعية الفلسطينية وتَنْقَضُّ عليها. وعليه، فإن إجراءات رئيس السلطة ضد سلطات الحكومة لا تستند إلى الشرعية الفلسطينية ـ

الدستورية والاقتراعية ـ ولا تجد ما يبرّرها في منظومة الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس السلطة: حيث باتت هذه محدودة منذ ثلاثة أعوام، أي منذ إحداث منصب رئيس الوزراء وما ارتبط بإحداثه من إعادة توزيع للسلطة بنقل أقساطٍ منها إلى الحكومة. ويُخشى أن يتحول ضغط الرئاسة ـ غيرُ المستند إلى الشرعية الدستورية والديمقراطية ـ إلى شكلٍ ما من الانقلاب على النظام الديمقراطي وعلى الشرعية الداخلية نفسها!

والمفارقةُ الأَدعى إلى الاستغراب، في هذا المعرض، أن محمود عبّاس الساعي في تحصيل سلطاتٍ وصلاحياتٍ للرئاسة من طريق مصادرتها من الحكومة، هو نفسُه الذي ساهم ـ مع مَنْ ساهم من القوى الدولية ـ في انتزاع تلك السلطات والصلاحيات من الرئاسة لصالح الحكومة في عهد الرئيس الشهيد ياسر عرفات! فالنظامُ السياسيّ الفلسطيني كان نظاماً رئاسيّاً منذ ميلاده بعد «أوسلو». ولم يكن السبب في ذلك أسلوبُ «أبو عمّار» في إدارة الشأن الفلسطيني ومَيْلُهُ ـ المعروف عنه ـ إلى الإمساك بجميع الصلاحيات والمؤسسات، وإنما النظامُ الأساسيّ للسلطة (هو) الذي كرَّس الطابع الرئاسيّ ذاك. أما حين تبيَّنَتِ الإدارةُ الأمريكيةُ و«إسرائيل» أن رئيسَ السلطة في الموقع الاعتراضيِّ لسياستهما ـ منذ مفاوضات «كامپ ديفيد الثانية» ـ فقد أصبح إسقاطُ الطابع الرئاسيّ للسلطة السبيلَ الوحيدَ لعزل الرئيس ولِنَقْلِ السلطة إلى مَنْ اعتُقِدَ أنه جاهزٌ للتفاهم مع تلك السياسة وإملاءاتها.

في ذلك الانقلاب السياسيّ الأمريكيّ على الشهيد ياسر عرفات وعلى النظام الرئاسيّ الفلسطيني، جَرَت عمليةٌ من إعادة توزيع السلطة كان الغرض منها تجريد الرئاسة من موارد القوة **الثلاثة** التي تملكها: **القرار السياسيّ، والأمن، والمال.** جُرِّد ياسر عرفات من القرار السياسيّ الذي أصبح بيد الحكومة ورئيس الوزراء (الذي استُحْدِث كمنصبٍ لهذا الغرض، أي حتى لا يرأس رئيس السلطة اجتماعات الحكومة ويؤثّر في قراراتها). وانْتُزِعَت منه السلطة على الأجهزة الأمنية لِتُوضَعَ هذه تحت إِمرة وزير الداخلية. ثم انتُزِعتْ منه السلطة على المال ليجْرِيَ تفويتها إلى وزير المالية. ولقد ارتضى مَن ارتضى هذا التغيير في النظام السياسيّ وشارك فيه. أما رئيس السلطة، فلم يعد يملك عمليّاً إلا رمزيته التاريخية والوطنية وكاريزماه الشعبية وزعامته لمنظمة التحرير ولحركة «فتح». وخارج هذا، أصبح رئيساً شكليّاً ـ أو ما يُشْبِه ذلك ـ لسلطةٍ بات عنوانُها الحكومة ورئيسها.

لقد ورثَ أبو مازن هذا النظامَ السياسيَّ المعدَّل الذي كان شريكاً فيه ومدافعاً عنه (بدليل أنه استقال من منصب رئيس الحكومة بعد أن لاحظ محاولات ياسر عرفات منازعتَه سلطاته). لكنه اليوم يتصرَّف على نحوٍ يوحي بأنه يرغب في العودة

إلى النظام الرئاسيّ الذي ناهضَه سابقاً! وهو عينُه ما ترغبُ فيه الإدارة الأمريكية بعد أن انتقل موقع الممانعة من مؤسسة الرئاسة (في عهد الشهيد ياسر عرفات) إلى مؤسَّسة الحكومة (في عهد «حماس»)! لقد كان الانقلاب على ياسر عرفات والنظام الرئاسي انقلاباً على الشرعية الوطنية الداخلية (لأنه أتى بالضغط الأجنبي). وستكون العودة إليه (بالضغط الأجنبي نفسه) انقلاباً متجدِّداً على تلك الشرعية! فأية مصلحة للأخ محمود عباس في ذلك؟!

* * *

ما كان أغْنَى الساحةَ الوطنية الفلسطينيةَ عن هذه التجاذبات والمناقرات، وخاصة في هذه الظرفية التي تُمعِنُ فيها «إسرائيل» في تنفيذ مشروعها برسم حدودها على حساب حقوق شعب فلسطين من دون أن تجد في طريقها من يعترض! وما كان أحْوَجَ هذه الساحة الوطنية اليوم إلى التمسُّك بثوابتها الوطنية والديمقراطية وتَوْقِير حُرْمَة الخيار الاقتراعيّ الحُرّ للشعب وتحييده من عَبَثِ المضاربات السياسية. أما الأخطاء المتبادَلة، فلم تَعُدْ تَرَفاً سياسيّاً يأتيه مَن شاء، ولم يَعُد مسموحاً بارتكابها والمقامرة بالوحدة الوطنية والسِّلْم الأهلي في مناخٍ من العلاقات الداخلية الهشَّة والقَلِقَة.

القسم الثالث

القضيــة الفلسطينيــة ــ بيــن عهديْــن

الفصل السادس

ياسر عرفات: القيادة، الكاريزما، الفراغ المؤسَّسيّ

أولاً: ابتسامتُه

. . . حين يبتسم المخيم،

تَعْبسُ المدنُ الكبيرةُ (محمود دوريش)

قَلَّما بارحَتْهُ ابتسامتُه. دوماً على صفحة وجهه ترتسم: عريضةً، بهيَّةً، حارَّةً. تخالها من قسمات وجهه وُهِبَها وهْباً. وحين غَيَّرَ الزمن من الوجه، فزَحَفَ الشيب وأطلَّت التجاعيد تَخُطُّ أخاديدها على أديم المُحَيّا، لم تَأْخذ أحكامُ العمر من شباب الابتسامة وحيويَّتها شيّا: ظلت تَدُلّ عليه وتشهد. إن كانت تَبْرَحُهُ في لحظةِ غَضَبٍ أو كلما كان ساهِماً يفكر، فلكي تعود أبهى لِتَنْشُرَ الدفء فيمن حوله فَتُظَلِّلَ مجلس الجالسين وتُطْلِقَ دبيب الحياة في أحاديثهم.

لا تُشْبهُها ابتسامةٌ أخرى في البهاء. وهي ـ قطعاً ـ لم تكن ابتسامةً سياسيةً وإلاّ لَكانت بَلْهاءَ مفضوحة شأن ابتسامات السياسيين التي تُفْتَعل عند الاقتضاء افتعالاً ليس ينطلي أمره على لبيب. وإذا كان يُتْقِنُ افتعالَ شيء، فافتعالَ الغضبِ والبرْم بمن حوله. لكن العارفين بأحواله لا يُخطئون إدراك حدود الصّدق في تبرُّم الرجل وضيقه. ولعلهم كانوا يُشْعرُونه بأنهم أخذوا وعيده على محمل الجِدِّ لئَلاّ يكتشف أنهم أخذوه ب «الجُرْم المشهود»: افتعال المشاعر.

حين تَدْلَهِمّ، وتَنْسَدُّ الآفاق، ويَدبُّ اليأسُ والحُبُوطُ في النفوس، كانت ابتسامة ياسر عرفات في مقام حَبْلِ الإنقاذ الممدود لكل أولئك الذين كلَّت أَذْرُعُهُمْ من التجذيف ضد التيار. هكذا كان في حصار بيروت: يفاجئ مقاتليه في الخنادق

ضاحكا كأنه آتٍ من نصر مؤزَّر، مداعباً هذا، وذاك، مرتفعاً بمعنوياتهم إلى معارج البطولة. كان يكفي أن يراه مقاتلوه بينهم مبتسماً، رافعاً شارة النصر، حتى يؤجلوا تعبهم، وتدب فيهم شهية الصمود. هكذا أيضاً رآه الصحافيون الأجانب في حصار بيروت يزور موقعاً قُصِفَ وتَهَدَّمَ، أو يمشي مختالاً في شارع أقفر من البشر، موزِّعاً ابتسامته وشارة النصر على من اعتبروه صيداً ثميناً للصفحات الأولى من جرائدهم. يسأله متحذلق منهم: «لماذا برأيك لم يقتحم الإسرائيليون بيروت المحاصرة؟» منتظراً أن يسمع منه تحليلاً سياسياً عن «فيتو» سوفياتي أو أمريكي على دخول عاصمة عربية، فيجيبه ياسر عرفات ببساطة والابتسامة تملأ وجهه: «لأنهم جبناء». ربما تَذَكَّر الصحافي ـ في ما بعد ـ معنى هذا الجواب حين اقتحم الجيش الإسرائيلي بيروت بعد خروج المقاومة الفلسطينية منها.

بعد عشرين عاماً من حصار بيروت، سيحاصره شارون في مقره في رام الله بعد إعادة اجتياح الجيش الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية. كان الخَطْبُ شديداً: دمارُ شامل لكل البنى الحياتية، مئاتُ الشهداء والجرحى، آلافُ المعتقلين وعشرات الآلاف من المشردين، وإقفالٌ كامل للمدن والقرى والمخيمات، وتقطيعٌ لأوصال الجغرافيا الطبيعية والبشرية، وتحويلُ التجمعات السكانية إلى معازل وأقفاص.

أما الرئيس، ففي إقامة جبرية بالغة الإذلال للنفس والبدن: رصاصُ يئز ليل نهار على بناية المقر، وتدميرٌ لأطرافها لتقليص مساحة الإقامة إلى أدنى حد ممكن (في غرفتين)، ثم قطعٌ للمياه وللتيار الكهربائي وخطوط الهاتف وسائر وسائل التواصل مع العالم الخارجي، ومنعٌ لزيارات الوفود الأجنبية وأعضاء القيادة. . . إلخ. والأنكى والأَمَرُّ: مخاطبةُ الرجل بمكبرات الصوت ودعوته إلى الاستسلام! فجأة، ومن تحت أنقاض ذلك الإذلال الإسرائيلي، يلعلع صوت «أبو عمار» ليكسر الصمت قائلا في شموخ وإباء: «يريدونني قتيلا أو أسيرا أو شريدا. أقول لهم: لا، شهيداً، شهيداً، شهيداً. . . . وكأنه بهذه الكلمات أوقد النار في الهشيم: زحفت جموع المتظاهرين بالآلاف كاسرةً قرار حظر التجول في رام الله لتندفع هادرة نحو «المقاطعة» لفك الحصار عن رمزها الوطني الكبير. في الأثناء، كانت عدسات الكاميرات تنقل على شاشات التلفاز في العالم صورة ياسر عرفات في ضوء الشموع ـ داخل المقر المُعْتِم إلا من ضوء صموده ـ وهو يَنْشُرُ ابتسامته في الناس.

تلك ابتسامتُه. أما سيرتُها، ففي تضاعيف سيرة كفاحه الوطني الفذ تُقْرَأ. كانت عنواناً لقضيةٍ تقول ببلاغةٍ نفسَها. وببلاغةٍ تقول إنها إلى النصر ذاهبةٌ وإنْ تعرَّجَتْ بها السُّبُلُ وأَبْطَأَ إيقاعَ مسيرِها خذلانُ مَنْ خذلوها من أهلها في الأمةِ والمِلَّة. وما كان ياسر عرفات في حاجةٍ إلى اصطناع ملامح المتفائل، لأن الرجل تَحَلَّى فعلاً بالتفاؤل

الثوري: تفاؤل المؤمن وتفاؤل المناضل. مؤمناً بربِّهِ كان، وبشعبه وأمته، وبعدالة قضيته، وقارئاً للتاريخ كان، مُتَّعِظاً بدروسه والعِبَر. تقول له إن فلسطين آلت إلى غير أهلها، فيجيبك إن وعد الله حق وإن الفلسطينيين ـ والمسلمين ـ سيدخلون بيت المقدس كما دخلوه أول مرة. وتقول له إن الإسرائيليين اختطفوا فلسطين منذ نصف قرن، وبات سلطانُهم عليها أمراً واقعاً، فيذكِّرك بأن الصليبيين قضوا فيها أضعاف أضعاف ذلك ثم غادروها. وتقول له إن الفلسطينيين تُركُوا وحدهم في المعركة وخذلهم العرب، فَيُمْطِرُك بالأمثلة الذاهبة إلى تبرئة إرادة الشعوب من حسابات الحكام. وتسأله: ماذا في يدك من ممكناتٍ حتى تضع المشروع الوطني الفلسطيني على خط التحقق التاريخي؟ فيجيبك: لديَّ شعب الجبارين.

هذا التفاؤل الثوري ـ والابتسامةُ الوضيئةُ منه ـ هو ما كان يدفع ياسر عرفات إلى ارتجال عباراتٍ أكْبَرَ مما كانت تتحمله لحظاتُ الكبوةِ والحُبوط، فَيَخالُ ذلك كثيرون كلاماً في باب المكابرة: يُلْقَى لتعزية النفس أو لِتَخْلِيقِ تعبئةٍ من عدم. سأله صحافيٌّ في بيروت وهو يَهُمُّ بمغادرتها مع آلاف المقاتلين الفلسطينيين في صيف العام ١٩٨٢: إلى أين بعد بيروت؟، فأجابه: إلى فلسطين. سمعنا الجواب وبَكينا بحرقةٍ ذاكَ الحلمَ الذي تَحَطَّمَ فَأَطَلَّ مكابرةً. لكن عرفات عاد بعد نيف وعشر سنين إلى فلسطين. كنا نريدها عودة أجمل وأعظم وبشروط أفضل من تلك التي رتبتها صفقة «أوسلو» سيئة الذكر. لكنه عاد دون أن يعود عن ثوابته التي خِلْنا ـ قبل مفاوضات كامب ديفيد الثانية (تموز/يوليو ٢٠٠٠) ـ أنه تهاون فيها: خاب ظَنُّنا.

ابتسامةُ ياسر عرفات أكثرُ من علامة صمود، إنها عنوانٌ تاريخيّ: عنوانُ مرحلةٍ طافحةٍ بالآمال العِراض، بالثقة اللامتناهية في النصر، الثقة التي لم تبارحه حتى في الظلمة الظلماء.

من سيبتسم بعدك يا أبا عمار؟

ثانياً: نظامُه السياسي

في قراءةٍ معارضةٍ لنهجه السياسي، نُظِرَ إلى ياسر عرفات بوصفه رجلاً شغُوفاً باحتكار السلطات والصلاحيات، معانداً لأي مسعى نحو إعادة توزيعها على القوى والمؤسسات. لم تكن الملاحظة لَغْواً ولا مضاربة سياسية دائماً، كانت تقول واقعةً قابلةً للمعاينة، فلقد كان الرجل مصمِّماً على جَمْع السُّلَطِ بين يديه، وعلى التدخل في كل كبيرة وصغيرة تتصل بأمور «فتح» ومنظمة التحرير (والسلطة لاحقاً). كان ناطقاً رسميّاً باسم حركة «فتح» ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والقائد العام

لقوات الثورة الفلسطينية، ورئيسا للسلطة الفلسطينية، ورئيساً لمجلس الأمن القومي، والآمرَ بصرف أموال الثورة والسلطة، والماسكَ بزمام أجهزة الأمن والاستخبارات. . . إلخ.

كل ذلك صحيح لا مِرْيَة فيه. لكن، هل أحد ـ من الذين آخذوه على ذلك ـ سأل نفسه لماذا كان أبو عمار يملك أو يجمع كل تلك السلط والصلاحيات بين يديه، وأن يأخذها برضا مَنْ حَوْلَهُ أو بالانتخاب (في «فتح»، منظمة التحرير، السلطة؟). لم يكن يستولي عليها بالإكراه قطعاً، وكان يجد الإخراج السياسي المناسب ليكون سلطانُه عليها شرعيّاً وفق الأصول. لذلك ما كان ثمة محل من الإعراب للتساؤل عن شرعية ذلك الاستيلاء لأنه «استيلاء مشروع» يتوسل بالأدوات التي ليست مَحَطَّ خلاف بأنها الأدوات الشرعية لتقلُّد المسؤولية.

إن كان ينبغي محاسبة ياسر عرفات على الإمساك بِأزِمَّةِ هذه الأطر والمؤسسات، فالأَوْلَى مساءلةُ الفتحاويين لماذا يختارونه زعيماً لحركتهم في سائر مؤتمراتهم منذ نيف وأربعين عاماً؛ ومساءلة فصائل الثورة لماذا تختاره رئيساً للمنظمة في مجالسها الوطنية منذ خمسة وثلاثين عاماً؛ ومساءلة جيش التحرير وفصائل المقاومة لماذا اخْتِيرَ قائداً عامّاً لقوات الثورة الفلسطينية؛ ومساءلة الشعب الفلسطيني لماذا انتخبه رئيساً للسلطة في انتخابات حرة ونزيهة. أما أن يشرف ياسرعرفات على المال وعلى أجهزة الأمن والاستخبارات، فليست تلك بِدْعةً سياسية أتاها على غير أصول، بل ذلك من يوميات السياسة في دول هذا العصر. وهل يملك عرفات من سلطانٍ على قوى الأمن والمخابرات ما يملكه عليها اليوم رئيس أكبر دولة في العالم مثلا؟!

ليس الرجل بأكثر من خلاصةٍ سياسيةٍ مكثّفة لعصره، وشعبه، والمؤسسات الوطنية في مجتمعه. ومحاسبتُه ـ بهذا المعنى ـ ينبغي أن تنصرف، بَداءَةً، إلى محاسبة سائر هذه العوامل التي صنعته، وصنعت في الناس هيبته، وكرسته قائداً مُطْلَقَ النفوذ.

عرفات سَلِيلُ مدرسةٍ في السياسة هي مدرسة التحرر الوطني. لعله آخر رجالاتها الكبار في العالم (إلى جانب فيديل كاسترو) وهي مدرسة لها مفهومٌ للقيادة والإدارة السياسية تَكَرَّسَ منذ قرابة قرن، ولا تملك الملاحظات النقدية الاعتراضية ولا دروس «الوعظ الديمقراطي» المُرْتَجَلَة أن تَعِي السياقاتِ التاريخيةَ والسياسيةَ التي بلورت مفاهيمَ تلك المدرسة. ربما كان احتكار عرفات للسلطات القيادية أقلَّ وطأةً من احتكار لينين أو ماوتسي تونغ أو فيديل كاسترو أو جمال عبد الناصر أو نيلسون مانديلا لها. إذا كانت تَجُوزُ محاسبتُه، فالأَجْوزُ أن يُحَاسَبَ لينين على انتزاعه سلطة

الرأي والموقف والإدارة من رفاقه في الحزب والثورة (تروتسكي، بوخارين، زينوفييف، كامينيف)، وأن يُحاسَبَ ماوتسي تونغ على إقصائه الجناح المناهض لـ «الثورة الثقافية» ومحاكمة رموزه (دينغ كسياوبينغ)، وأن يُحاسَبَ عبد الناصر على إقصائه «الوفد» و«الإخوان المسلمين» والشيوعيين من الحياة السياسية؛ وأن يُحاسَبَ مانديلا على معاداته لـ «الزولو إنكاتا» واستئثاره بالقرار في «المؤتمر الوطني الأفريقي» وإقصائه التيار السياسي المدافع عن محاسبة البيض العنصريين على جرائمهم. وفي ظني أن أحداً لا يختلف في أن هؤلاء جميعاً من أعاظم القادة في تاريخ البشرية ممن ليس يجوز في حقهم أن يُختَصَرُوا إلى مجرد محتكِرِي رأْيٍ وسلطان.

ثم إن ياسر عرفات سليلُ شعبٍ عربيٍّ (مسلم ومسيحي) هو الشعب الفلسطيني. شعبٌ يرفع قادَتَهُ ورموزَه الأَبطال، من الذين وَثِقَ بهم واطمأنَّ إلى صدق مَقْصِدِهِمْ، إلى مرتبة التعظيم والتبجيل. لا يفعل ذلك عفواً وعلى غير تَبَيُّنٍ، بل بعد أن يختبرهم في الأزمنة الحالكات ويقف بالدليلِ على نَفِيسِ مَعْدنهم. وما كان الرجل لِيَبْخَل على شعبه بالأدلة والقرائنِ على أنه قائد فذ من طراز نادر، يُؤْتَمَن على قضيةٍ كبيرة بحجم قضية فلسطين لا يُؤْتَمَنُ على مثلها غير الكبار. فكيف يُسْتَغْرَبُ إذن أن تقع مُماهاةٌ ـ في وجدان الشعب ـ بين القضية ورمزها إلى الحد الذي تمتنع فيه ثقةٌ في سياسيٍّ فلسطينيٍّ آخر غير ياسر عرفات، وأن يصبح انتخابُهُ أشبه ما يكون بالمبايعة العامة أو بهذه المثابة؟

ومن الدّارج في مثل هذه الحال أن تتهاوى الوسائطُ بين القائد والشعب بما فيها تلك التي يُفْتَرَضُ أن تقوم بمقتضى حق ذلك الشعب في إدارة شؤونه والمؤسسات. ومع أن ياسر عرفات كان مُسَرْبَلاً بالعدد العديد من تلك المؤسسات إنْ في حقبة الثورة أو في حقبة السلطة، وأن المؤسسات ذاتها لم تَعْدم حيويةً تنظيميةً داخليةً وانتخاباتٍ وأشكالاً ما ـ نسبية ـ من التداول على المسؤولياتِ. . . ، إلا أن ياسر عرفات كان يُؤْثِرُ العملَ بمقتضى التفويض الشعبي، ليس لِخَصاصٍ في الشرعية الديمقراطية لديه يُعَوِّضُ عنه بالشرعية الثورية ـ فهو منتخب في «فتح» والمنظمة والسلطة ـ ولكن لشعوره بقوة ذلك التفويض القائم على الثقة والمصارحة. لذلك، كانت علاقته فاترة بفكرةِ مشاركة غيره في إدارة الشؤون بعيداً عن مرجعيته. هل كان يعتقد أنه دائماً على صواب؟ ربما. ولكن، ماذا لو كان الشعب الفلسطيني يعتقد ذلك أيضاً؟

وأخيراً، فإن ياسر عرفات سليلُ حركةِ تحرّر وطنيٍّ عربية وسليلُ حركةٍ وطنيةٍ فلسطينية لم تتجذر فيهما تقاليد العمل المؤسَّسيّ والتداول الديمقراطي على المسؤولية، ولا يملك أحد من سياسييهما وأقلامهما أن يقدِّم للرجل دروساً في هذا الباب. في

أحزابنا الوطنية والقومية والماركسية والإسلامية قادة طاعنون في القيادة لا يَبْرَحُونَها إلا إلى المَدْفَن؛ والشَّأنُ السياسيُّ فيها خاصٌّ بالزعيم وصَحْبِه، ومَنْ أبَى، فليخْلد إلى الصمت أو فالانشقاق ملاذٌ أخير. لعلنا ننسى ذلك في غمرة الحديث عن ياسر عرفات الذي كان صيْداً سهلاً لكل نقد لأن ساحته الوطنية أنتجت ـ أكثر من غيرها ـ سائر منتوجات النقد وكانت قيادةُ عرفات نفسُها مادَّةً لذلك النقد. في الأثناء، لا ننتبه إلى أن الذين طالبوه بما طالبوه به ـ عرباً وفلسطينيين ـ لم يؤسّسوا منابر ديمقراطية يحتجون بها على ما يحتجُّون عليه. بل لعله كان أعلاهم كَعْباً في الإدارة المنفتحة للسياسة والعمل السياسي.

لسنا نبرر للرجل جَمْعَهُ السلطات بين يديه، أو تَفَرُّدَهُ أحياناً باتخاذ القرار، لكنّا نحاول أن نفهم السياقاتِ المختلفةَ التي أنتجت نموذجه في القيادة. وهو، في كل حال، ليس نموذجاً استثنائياً وشاذّاً كما يُرادُ أن يقال في بعض النقد.

ثالثاً: البطل الأسطوريّ

يتساءل كثيرون: من أين لياسر عرفات كل هذه الهيبة والاعتبار وسط شعبه في الأرض المحتلة وفي الشتات؟ اسمه مألوف في الألسن والأهازيج، وصُوَرُهُ تَمْلأُ المكان الفلسطيني، وصوتُه يَرنُّ في الأسماع فَيُحْدِثُ دبيباً من الحياة والدِّفْء في الأنفس. هل يكفي أن يكون زعيماً وطنياً كي يصير كذلك؟

قطعاً لم تَأْتِهِ الهيبةُ تلك من سلطانٍ مادِّيّ على الناس حتى نُشَبِّهَهُ بغيره مِمَّن شاطروه الهيبَةَ إياها في عالمنا المعاصر. كانت هامتُه سامقةً وسلطانُه في الناس فاشٍ قبل أن يصبح رئيسَ سلطة. ولعله في السلطة تَغَذَّى من رصيد هيبته الذي جاء به إلى فلسطين من تجربة الثورة. أما الذين ما عرفوه رئيساً مباشراً عليهم، من أهالي مخيمات لبنان والأردنّ وسورية، ومن فلسطينيي المثلَّث والجليل والنقب وسائر الموزَّعين على المنافي، فلم يختلف سلطانُهُ المعنويُّ فيهم عمّا كانَهُ قبل أن يصير رئيساً، بل ما استشعروا فارقاً بين أن يظل رمزَ الكفاح الوطنيِّ وقائدَ المسيرة النضالية نحو التحرر والاستقلال وبين أن يضيف إلى ذلك صفةَ رئيسِ سلطة.

يَشْعُرُ الفلسطينيون، اليوم، بحال من اليُتْم الجماعيِّ بعد رحيل القائد. كان أباً بأوسع معاني الأبُوَّة وأعمقها، وهم ذاقوا طعم أبُوَّته مُسْتَطِيبِينَهُ: وأبناء الشهداء أكثرهم شعورا بأبوَّته وحَدْبِهِ ورعايته. وكَكُلِّ أب، فقد يحدث أن يَقْسُوَ أحياناً على الأبناء فيُلزِمُهُمْ بما لم يَبْتَغُوه. يخال ذلك في باب الواجب الذي يحفظ لهم المصالح. وحين يدرك أنه اشتد وأغْلَظَ، وأنَّ ما حسبه في باب مصلحتهم يعود عليهم بغير

ذلك، يَعُودُ عن فعْل الإرغام ليُصْغِيَ إلى احتجاجاتهم حافظاً لهم حقوقهم في منازعتهم رأْيَه. حتى الذين تمرَّدُوا على سلطانه وأَوْسَعُوهُ قدحاً مُبَرِّحاً، وأساءوا اختيار ألفاظ مخاطبته، غَفَرَ لهم قلبُهُ الكبير غِلْظَةَ قولهم، وسَعَى ـ هو ـ في مدِّ البَرْزَخِ بينه وبينهم.

لم يعد ياسر عرفات مجرد قائد سياسي وزعيم وطني فحسب، تحوَّل في المخيال الفلسطيني إلى بطل أسطوري، إلى رمز متعال. رفعته الذاكرة الجماعية إلى مرتبة **ترانسندنتالية**: أودعته آلامَها وعذاباتِها من أجل الكينونة الإنسانية الحرة، انتظاراتها لإشْراقَةِ زمنٍ صَبَتْ إليه منذ داهمتها النكبة وقدمتْ في سبيله قوافل الذاهبين إلى الشهادة من ثلاثة أجيال. ماذا عسى التراجيديا الفلسطينية أن تفعل غير أن تصنع البطل التراجيدي؟ إنه عنوانها الذي يدل عليها. من نسغها وُجِدَ لا شك، وبطولتُه من بطولتها. لكنها لا تكون تراجيديا في النهاية إلا ببطل تراجيدي. وإذا أمكن أن يقال ـ وهو ممكن ـ إن الفلسطينيَّ هو ذلك البطل التراجيدي لأن أحداً لم يناضل نيابة عنه، فإن التوزيع العادل لأقساط البطولة قضى بأن يكون سهم ياسر عرفات فيها ومنها أعلى وأسمق.

إنها **الكاريزما**: النقطة التي على أعتابها تذهل أدوات التحليل العلمي الكَمّيّ فتكتفي من معرفتها بقدْحها والتَّشْنيع على الواقعين تحت سلطان تأثيرها السحريّ. السؤال الذي يتجاهله ناقدوها (من رحاب اجتماعية وثقافية برّانية عن المجتمعات التي يدرسونها والظواهر السياسية التي يحللونها) هو: هل في مُكْنِ مُخَيِّلَةِ شعبٍ، مهما خَصُبَتْ، أن تصنع شخصية كاريزمية من عدم لمجرد أن ثمة حاجة إلى بطل، إلى زعيم ملهم تَتَشَخْصَنُ فيه تطلعاتُها الكبرى وانتظاراتُها؟ على تلك الشخصية أن تُبْدِيَ من معالم الفرادة والتميُّز والاقتدار والمثالية والجَلَدِ والصدق ما يَسُوغُ به الارتفاع بها إلى المرتبة الكاريزمية. ولَّى الزمن الذي كان في وسع الناس أن ينسجوا فيه أساطير ويَضَخُّوا في أبطالها حياة رمزية. أساطير اليوم في السياسة مادية أو قل تستند إلى قرائن مادية يَتَجَوَّزُ بها التَّأَسْطُرُ والأَسْطَرَة. الأبطال الأسطوريون في العصر الحديث من لحم ودم: قادوا حروباً وثورات تحرر، أو كرسوا حياتهم لخدمة قضية لا منافع لهم يطلبونها منها سوى انتصارها.

سيقولون: تلك مشكلتكم أيها العرب، أو يا أهل العالم الثالث... والعاشر، تصنعون أساطير سياسية لأنكم لم تعثروا بعد على طريقكم إلى السياسة بمعناها العصري: حيث الاقتراع والحريات والمؤسسات، وحيث الشعب ـ لا الفرد ـ هو البطل. نَرُدّ: قولوا ذلك للفرنسيين وتفضلوا باتهامهم بالجهالة الجهلاء إذْ رفعوا شارل دوغول إلى مرتبة الأبطال الأسطوريين. وقولوا ذلك للبريطانيين الذين لا يستطيعون

التحرر من سطوة وينستون تشرشل على وجدانهم، ولا بأس من أن تقولوه للأمريكيين عن سحر جورج واشنطن وأبراهام لنكولن وويلسون وروزفلت ـ بل وكلينتون ـ فيهم!

حين تتحرر مجتمعات أوروبا وأمريكا من ثقل الكاريزما، يمكن حينها أن يُسائِلَنا من يُسائِلُنا عن معنى أن تستمر في مجتمعاتنا وثقافتنا فكرة الزعيم والرمز الوطني والقومي. لاشك في أننا مدفوعون إلى الحد الأقصى في شَخْصَنَةِ القضايا العامة وفي النظر إلى أحلامنا في مرآة رموزنا. ولا في شك أن ذلك يُحِدُّ من قدرة مجتمعاتنا على وعي السياسة على نحو أكثر عقلانية. ولكن، هل كانت تنتهي الطُّوبَى الثورية مع نهاية بطلها الرمز؟ هل كانت الشعوب تستقيل من أدوارها التاريخية لِتَكِلَها إلى الزعيم؟ ها فلسطين تنفي ذلك: لم يَسْتَقِلْ شعبُها العظيم من دوره التاريخي لأن له قائداً فذّاً يثق به وبحنكته واقتداره وصوابية نهجه؛ وحين خلد القائد إلى هَدْأَته الأخيرة مازاد شعبُ فلسطين إلا إصراراً على استئناف المسير على خط الكفاح الوطني. ماذا غيَّرت الكاريزما إذن من جِبِلَّتِهِ الثورية؟

قبل عقود، أَلِفَ الماركسيون أن يُسْقِطُوا دور الفرد في التاريخ، فأوكلُوه إلى الطبقة. اليوم، يتهجَّى الليبراليون الجدد حكمة أخرى: المؤسسة هي بديل الفرد وعِوَضُه. ما اخْتَلَفْنا (مع الأولين ومع الأخيرين)، ولكن ماذا لو كانت الطبقة كوْماً بشرياً بلا قيادات تؤهلها خبرتُها والتكوين لإدارة نضال الطبقة نفسها؟ وماذا لو افتقرت المؤسسات إلى كفاءات فقام على أمرها جَهَلَةٌ وقليلو بصيرة أو موتورون قد يقودون بلادهم وغير بلادهم إلى المهالك؟ إقرأوا ما يكتبه نعوم شومسكي عن خبل المؤسسة الأمريكية اليوم تعلمون مالا تعلمون.

الفرد، في ميزان التاريخ، ليس فرداً مُفْرَداً جُبِلَ على طبائعَ تَعْصَى على التبدُّل. هو محصلة تاريخ في المقام الأول؛ تجسيدٌ لإرادة جماعية، ترجيعةُ صدى لنداءٍ عميق تَرْتَجُّ له أركان المكان لأنه جماعيٌّ يَقُولُهُ شعب. بهذا المعنى، ياسر عرفات ذلك الصدى الذي يَرُدُّ صوت البطولة الخلاقة التي صنعها «شعب الجبارين»: الشعب الذي قاتل ومازال من أجل البقاء والحرية، وحين تعوزه الإمكانيات في ممارسة تلك البطولة الخلاقة، يعود إلى الأرض متوسلاً بحجارتها في مقارعة القتل الصهيوني، وبالصدور العارية تتحدى الرصاص.

تُنَبِّهُنا كاريزما ياسر عرفات ـ في شعب هو الأرقى في وعيه السياسي عربيّاً ـ إلى أن الكاريزما ستظل، حتى إشعار آخر، فاعلاً متقدّماً من فواعل السياسة وطاقةً متجددة لا تنضب في صناعة الوعي الجماعي. نحن أُمَّةٌ تقدّس الأنبياء وترفع الأولياء

والقادة الأبطال إلى مرتبة القداسة، وليس معنى ذلك أنها ضد المؤسسات. حقيقةٌ قد لا نقبلها كنخب وكمثقفين، لكنها راسخة في الوجدان الجمْعيّ وفي اللاّشعور الثقافي للشعب. نعم، نطرب لنقد ماكس فيبر للكاريزما ونردده، (أقصد مثقفينا)، لكننا في زاويةٍ منعزلة ننتشي بالرمز ونبكيه حين يغادرنا. وذلك شأننا ـ شأني على الأقل ـ مع ياسر عرفات.

من أين أتته كاريزماه؟

ما زال السؤال مشروعاً عن سِرِّ تلك الهيبة التي كانت لياسر عرفات وصنعت له في الناس سلطاناً. إن قلنا إنها الكاريزما، خشينا أن تَحْجُبَ العبارة ما ينبغي أن نُطِلَّ عليه من جغرافيا فسيحة من العناصر والأسطقسات التي تقف خلف سلطانه المعنوي العميق. إنها (أي العناصر) كناية عن سجلّ نضاليّ حارّ خَطَّتْهُ تجربتُه وحفظته ذاكرة ثلاثة أجيال من شعبه: الذين خرجوا معه من فلسطين مكرهين عام ٤٨، والذين التَهَمَتْ إسرائيل بقايا أرضهم عام ٦٧، ثم الذين انتفضوا ضدها عام ٨٧ ومازالوا حتى اليوم منتفضين، بأهداف من سبقوهم إلى ساحات الوغى أو إلى الشهادة متمسكين.

ذاكرة هؤلاء جميعاً تحفظ للرجل الصورة التي تناسبه، التي بناها مُذْ شارك في حرب فلسطين عام ٤٨، وفي صد العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦، وتَعَهَّدّها بالرعاية والصيانة في سائر محطات سيرته الكفاحية المديدة. أعني صورة المقاتل الصلب، الثابت على المبدأ، الذي لا يُفَرِّط وإن أَخَذَتْهُ سراديبُ الحلول السياسية؛ والذي يعرف متى يقول «لا» حين تَضيقُ به الضغوط وتَحْشُرُهُ في أضيق زاوية فلا يبقى له غير عنفوانه وشهامته ومعدنه الأصيل وإرادة شعبه في مواصلة الكفاح؛ ويعرف متى يقول «نعم» حين تكون هذه الـ «نعم» جواز مرور نحو حصاد مكسب سياسي يكرس فلسطين وشعبها على خارطة العالم المعاصر. كاريزماهُ حَصادُ زَرْعٍ بَذَرَهُ وتعهَّدَهُ بالرعاية بصبر الثوار الكبار في التاريخ الإنساني ممن لا تَهِنُ عزائمُهُم بِقَحْطِ السياسة وجَدْبها ومفاجآتها الدراماتيكية.

أَشَقُّ أمْر على مثلي أن يُلخِّص تاريخ ياسر عرفات السياسي، أو يشير بلغة التلميح إلى مفاصل منه ينتقيها أو يقتضبها من باب التمثيل والتدليل، فسَهْمُهُ طافحٌ بحيث يفيض عن كل انتقاء ويستعصي على حَدٍّ أو حَصْر. غير أن مناسبة الحديث في الأسباب التي صنعت له في الناس الهيبة والسلطان، قد تُسْعِفُ ببعض من الاستعادات نقرأ فيها المعانيَ الكبيرةَ التي التقطها وجدانُ الشعب فَتَرْجَمها في علاقة عشق صوفي للرجل.

ياسر عرفات أحد أهم صناع ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة: الثورة المسلحة، بل قل أهم صُنّاعها على الإطلاق. إلى سلالة الحركة الوطنية الفلسطينية، التي أنجبت ثورة القسام، وانتفاضة ٣٦ ـ ٣٩، وقيادة الحاج أمين الحسيني وأحمد الشقيري، ينتمي. لكنه ما اكتفى بإدارة ذلك الميراث الوطني الكبير، أضاف إليه وذهب في تعظيم موارده بعيداً. بكلمة، أطلق الكفاح المسلح وأسَّسَ الحركة الوطنية الجديدة في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة. ولم يكن ذلك تفصيلاً سياسياً عادياً يقْوَى عليه أيُّ قائدٍ قدير؛ كان أشبه ما يكون بالمستحيل أو كان شيئاً بهذه المثابة. فالاقتلاع الصهيوني أتى حادّاً وشاملاً ولا سابق له في القسوة منذ إبادة الهنود الحمر في أمريكا. وكانت النتيجةُ شعباً مُشَرَّداً وموزَّعاً في المنافي البعيدة والقريبة يقف في الطوابير على أعتاب «وكالة غوث اللاجئين» يتوسل حقوقاً بدائية ويعيش في مخيمات ليست تليق بكائن حيّ. حَوَّلَ ياسر عرفات اللاجئين إلى ثوار، إلى جيش من المقاتلين الأشداء الذين لا يقبلون بأقل من تحرير الأرض وممارسة الحق المقدس في العودة. سماها كثيرون «ثورة المستحيل» وما جانبوا الصواب. من تراه ينسى من الفلسطينيين والعرب ـ إذن ـ تلك الانطلاقة الثورية المسلحة التي اجترحت معجزة وجودها وبقائها، وزوَّدت شعب فلسطين الأعزل ـ إلا من إيمانه ـ بسلاحه الوطني في وجه جرافة الاقتلاع الصهيوني وآلة حربه وعدوانه؟ من ينسى أن الذي فَجَّرّها هو أبو عمار؟

هذه واحدة، **الثانية**، أن ياسر عرفات ظَلَّ دوماً في الخندق الأمامي في معترك المواجهة. قاتل، وقاد القتال، وأشرف على الإعداد العسكري، وخَطَّط للمعارك، ونقل القضية إلى الساحة العربية والساحة الدولية، وطاف في أركان الأرض حاملاً إياها، ملتمساً التفهُّم والدعم والإسناد، باحثاً عن الحلفاء والأصدقاء، جاهداً في تحييد الخصوم وفي تقليص مساحة الأعداء. آخذه معارضوه على الجَمْع في علاقاته بين الثوار واليسار وبين المحافظين واليمين، فكان رَدُّهُ أن قضية فلسطين قضية العرب أجمعين. ولم يَحْفل كثيراً بمن تساءلوا عن معنى أن تتصل علائـق الثورة بـ «المعسكر الاشتراكي» وبدول الخليج العربي أو دول أوروبا في نفس الآن، فقد كان يدرك ـ بعقل المحنَّك وحِسِّ المجرِّب ـ أن مَقْتَلَ قضية فلسطين يبدأ من إدخالها في لعبة الخندقة الايديولوجية. وإن ينسى شعبُهُ تفاصيلَ من سفرهِ الكبير، فلن ينسى للرجل أنه ما تألق كما تألق في الحروب والحصارات، وتلك خاصيةٌ تفَرَّدَ بها عن أقرانه وأترابه من قادة الثورات وحركات التحرر. قد ينزلق ياسر عرفات إلى ارتكاب الأخطاء في السياسة حين يكون متحللاً من ثقل الضغوط، مُسْتَقْبَلاً بالأحضان في القصور والمؤتمرات والمفاوضات. لكنه في الحرب والحصار يُطِلُّ بشكل مختلف: يرتفع فوق معدَّل المألوف والواقعيِّ ويصبح أسطوريّاً. هكذا كان في بيروت الحصار وفي

مقاطعة رام الله: تخاله انتهى، فيفاجئك بخروجه المدوِّي مثل خروج العنقاء من الرماد. هل أحد ينسى له ذلك؟!

تتصل بالملاحظة الثانية **ثالثة** أخرى. لم يُدْر ياسر عرفات حركة الشعب الفلسطيني الوطنية من وراء حجاب: بالقرارات والفَرَمانات الممهورة بختمه؛ ولم يضع بينه وبين شعبه الأستار والحوائل المكتبية. كان مع الناس دائماً: في معسكرات التدريب، في خنادق القتال، في المخيمات، مع عوائل الشهداء، مع الجرحى يَعُودُهُم في المستشفيات، في مدارس الأطفال، في مؤسسة «صامد» وبين عمالها، في الهلال الأحمر الفلسطيني، في الأعراس والمآتم، في منتديات المثقفين وأمسيات الشعراء. في أي مكان كان يمكن أن يفاجئك بحضوره دونماً حاجة إلى ترتيبات بروتوكولية. أما في مكتبه، وعلى مائدة غذائه، فلا يتذكر أحد من قريبيه أنه كان وحيداً في يوم من الأيام.

ما إن يُوَدِّع زُوّاراً من المواطنين أو من السياسيين حتى يستقبل آخرين. أما مَنْ صَدَفَ أن أخذهم الحديث معه إلى موعد الغذاء أو العشاء، فلا يمكنهم أن يغادروا قبل مقاسمته طَعامَه. كان مكتبه متواضعاً إلى أبعد حد: في حي الفاكهاني في بيروت، وفي تونس العاصمة، ولا أشك في أنه كان كذلك في غزة ورام الله. لكنه كان أكثر تواضعاً مع الناس وأكثر بساطة وتلقائية من أي سياسي، فكيف إذا كان بحجمه. لا فرق عنده بين أن يستقبل وزيراً أو سفيراً أو مبعوثاً شخصياً لرئيس دولة وبين أن يستقبل وفداً شعبياً: الحفاوة والبشاشة هي نفسها في الحالين. كيف ينسى الفلسطينيون زعيماً يعيش بينهم ويحاورهم في شؤون حياتهم والوطن فيما مَنْ دُونَهُ من الصَّفِّ الثاني.. والخامس لا يرونهم إلا على شاشات التلفاز أو في المناسبات الرسمية. من غَيْرُهُ يعطي للسياسة والمسؤولية طعماً إنسانياً يتذوق الناس عذوبته؟

وأخيرا، لم يخذل ياسر عرفات شعبه الذي وَثِقَ به واستأمَنَهُ على مصيره الوطني، فزاده ذلك شرعية مضاعفة ومَحَضَهُ شعبُه التأييد والولاء بغير حدود ولا تحفظات. كان صريحاً مع شعبه ولم يَعِدْهُ بما ليس يَقْوَى على تحقيقه: هو أو غيره من القيادات. قبل ثلاثين عاماً، دافع في المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٧٤) عن حَلٍّ مرحلي يقضي بقيام سلطة وطنية على أي شبر من التراب الوطني يجري تحريره (أُقِرَّ هذا الخيار في ما بات يعرف باسم «البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير»). وبَرَّرَ ذلك بأن التحرير الكامل لفلسطين التاريخية هدف استراتيجي بعيد المدى لا تسمح موازين القوى بتحقيقه، وأن البرنامج المرحلي برنامج تكتيكي لا يُسْقِطُ الأهدافَ النهائية التي حددها الميثاق الوطني، وأن الاتحاد السوفياتي والدول العربية محكومان بالتزامات دولية (الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨)، ولا يملكان دعم الثورة إلى حدود تتجاوز هذا

السقف. ثم سرعان ما تُرْجِمَتْ عبارةُ «سلطة وطنية» إلى دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس في النصف الثاني من السبعينيات ليجري الإعلان عن قيامها بعد عشر سنوات في الجزائر. ولم تلبث «أوسلو» أن سِيقَتْ صيغةً لـ «إخراج» تلك الدولة. وحين داهمتِ الجميعَ المخاوفُ من أن يقع التنازل عن الحد الأدنى الوطني (خاصة بعد تجربة مفاوضات الوضع الانتقالي)، فاجأ ياسر عرفات الجميع بلاءاته السياسية حول القدس واللاجئين مقذوفة في وجهيْ كلينتون وباراك، وأثبت أنه ليس بالرجل الذي يساوم على الثوابت الوطنية. وحين انطلقت الانتفاضة والمقاومة في الضفة والقطاع ـ بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية ـ رفض ياسر عرفات إعلان وقفها أو الصدام مع المقاومة. وحين حوصر واشتد الضغط عليه، زاد تمسكا بهما.

هذا هو ياسر عرفات. وهذه هي الأسباب التي صنعت له في الناس هيبة وسلطانا وَحَوَّلَتْهُ إلى بطل أسطوري في نظر شعبه والعرب، وأمثال ياسر لا يتكررون دائماً.

رابعاً: رجل التوازن

كيف يمكن لامرئٍ أن يدير ساحة سياسية فلسطينية تَعُجُّ بكل أنواع التضارب في الخيارات، ويغمرها شغف الذهاب إلى البعيد في البَوْحِ بمخزونها الثَّريّ من الأحلام والمطالب؟ لا تشبهها في القَسَمات والملامح ساحةٌ. إنها مَعْرِضٌ لكل ما أبدعه العقل الإنساني من أفكار وأيديولوجيات سياسية. كل ألوان الطيف السياسي البشري فيها: الذين يريدون تحرير فلسطين من النهر إلى البحر: فيها، والذين يريدون إشعال الثورة في سائر الجغرافيا العربية طريقاً إلى تحرير كل فلسطين: فيها، الذين يريدون دفن المشروع الصهيوني وإرهاق الإمبريالية موجودون فيها، والذين لا يريدون من الملحمة إلا إسرائيل فيها. الذين يريدون دولة مستقلة في أراضي العام ٦٧ فيها، والذين يحسبونها دويلة فيها. الذين يقاتلون فيها، والذين يفاوضون فيها. وفيها من يرى قضية اللاجئين أولوية أولى، وفيها مَنِ الأولويةُ عنده للقدس. وفيها ما لا تقوى على حصره من ثنائياتٍ تَذْهَبُ في التقاطب إلى حيث يبدو الْتِقاءُ الجَمْعَيْنْ على مشتَرَكٍ شَأْنٌ في باب تربيع الدوائر.

وحده ياسر عرفات كان يستطيع أن يسيطر على التناقض والتضارب فَيُحَوِّلُهُما إلى تركيب فذّ، إلى تآلف نادر بين تقاطباتٍ تَعْثُرُ على الْمُشْتَرَك بينها. لم يكن يجترح التوازن بضربةٍ سحرية مُفاجِئَة تُخرِجُهُ من العَدَم كما يُخرِج الحاوي الأرنب من كمِّ مِعْطَفِهِ مخادعاً أبصار المتفرجين. كان يشتغل عليه بعناية قارئاً في البرامج والوجوه، في النصوص وفي النفوس، باحثاً عن نقطة لا يتعالى الصراخ حيالها، ولا تغري

أحداً بخوض مضاربةٍ ايديولوجية حولها. لم يكن يُفْلِحُ دائماً في بناء لحظة التوازن بين المختلفين: في جَمْعِهِم تحت سقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مثلاً، أو في دعوتهم إلى موقف موحد في المجلس الوطني والمجلس المركزي. حتى داخل «فتح»، لم يكن يفلح دائماً في أن يستوعب معارضيه سياسياً فيمنع رموزهم (ناجي علوش، منير شفيق، أبو موسى، أو صالح، أبو نضال) من تنظيم الانفصال السياسي عن الحركة الأم؛ لكنه سرعان ما كان يُعايِنُ كيف يزحف المختلفون تدريجياً مقتربين من موقعه. وحين شد الرحال إلى الأراضي الفلسطينية قبل عشر سنوات، كان دورُ المايسترو ينتظره أكثر من ذي قبل لأن المشهد الفسيفسائي هنا كان أجلى من أي مكان فلسطيني آخر.

كانت ثنائياتٌ جديدةٌ في انتظاره أَشَقُّ على النفس والأعصاب من ثنائية اليسار واليمين، الاستراتيجي والتكتيكي، التي استنفذت جهده في الأردنَّ ولبنان. هنا مكان آخر لتجاذبٍ مختلف: بين الحركة الوطنية (منظمة التحرير) والحركة الإسلامية، السلطة والمقاومة، «الحرس القديم» والشباب، القادمين من «الخارج» (تونس) والصامدين في الداخل. وتحت عناوين هذه الثنائيات، انطلق سيْلٌ من الصراعات السياسية المُؤَرِّقة: حول شرعية السلطة ومؤسساتها والاتفاقيات التي أنجبتها، وحول شرعية منظمة التحرير وأوحدية تمثيليتها الوطنية، وحول جدلية المقاومة والتفاوض، وحول حصة الأجيال الجديدة في العمل الوطني ومؤسساته . . . إلخ. ومرة أخرى لم يكن غير ياسر عرفات قادراً على تنظيم التوازن وإرضاء الجميع. على تقديم الطمأنة المقبولة للحركة الإسلامية والمقاومة والانتفاضة والشباب ودعاة الإصلاح بأن حق الجميع محفوظ، وطبعاً طمأنة غيرهم بأنهم لن يُحالوا على تقاعدٍ سياسيٍّ مُبَكِّر.

لم يَتَعَوَّدْ ياسر عرفات على أن يقطع حَبْلَ وصالٍ مع أحد أو يقطع خَطَّ الصِّلَةِ بِخيار سياسي. كان حسُّه العالي وَحَدْسُه الحاد وتراكمات الخبرة والدُّرْبَةِ والمِراس مِمّا يُحصِّنُه ضد نهج المواقف القطعيَّة. يدرك أن مَنْ هو على خطأ ـ أو سوء تقدير ـ اليوم ربما أصبح على صواب غدا إن تبدلت الأحوال وانقلبت الموازين. ولذلك، لم يَأْلُ جهدا في أن يحفظ له حقاً في الرأي وفي العمل ولو تحت رقابته. ويدرك أن ما يبدو اليوم نهجاً سياسياً تدميرياً ربما باتَ نهجاً بَنّاءً في المستقبل حين لا يُفْرجُ الأول عن أملٍ أو حلم معلَّق. لذلك كان يضع سائر الخيارات في جيبه ويُحْكِمُ الشَّدَّ عليها.

هذه المراوحة المحسوبة بين الشيء ونقيضه، التي أتقنها ياسر عرفات كما لم يفعل أحد قبله وربما لن يقوى عليها أحدٌ بعده، هي التي بنت شبكاتٍ من سوء التفاهم ـ أو سوء الفهم ـ من لدن من كانوا حوله أو على مبعدةٍ منه، وأطلقت في أنفسهم الشعور بالمفاجأة. الذين أرادوه أن يستكمل مسار «أوسلو» في «كامب ديفيد

الثانية» فيحسم أمره فوجئوا برجل آخر يقلب بلاءاتِهِ الكبرى معادلةً كاملة ويطوي بها مرحلةً كانت على وشك الاكتمال بأقل القليل من الحقوق. والذين حَسِبُوهُ ذاهباً إلى حتفه السياسي في مفاوضات الوضع النهائي فاجأتهم ولادتُهُ من جديد: ذلك البطل الأسطوري الذي كانَهُ في البدايات. أما هو، فلم يكن يحسب نفسَه متناقضاً؛ فَهِمَ السياسة هكذا لعبةً من المتناقضات لا يفك ألغازها إلا عقْلٌ جدليّ ووجدانٌ قليلُ التشبُّع باليقينيات المطلقة.

رجل على مقاس فلسطين هو ياسر عرفات، على مقاس جدلياتها الداخلية حيث الاختلاف فيها مألوف، وعلى مقاس تعقيداتها الدولية والإقليمية حيث كل شيء عرضة للتقلبات وللعودة إلى البدايات. وليس في كل مجتمع ياسر عرفات، ولا في المجتمع الفلسطيني من يشبهه، أو من وضعت الأقدار في صدره ما وضعت في صدر الرجل من حِلْم وشهامة، من رِسْلٍ وإقدام. وهذه إذا كانت شهادة في الرجل، فهي ـ بالأحرى ـ عنوانُ خوفٍ على الفراغ الذي تركه غيابه، بل قل على تداعيات ذلك الفراغ الذي لسنا على يقين من أن مَلأَهُ أَمْرٌ في حساب الإمكان المرئي. قد يكون الرجل مسؤولاً عن الفراغ لأنه لم يهيِّئ جيِّداً لمن يملؤه، لكنه قطعاً ما كان مسؤولاً عن أن الأقدار صنعت منه الرجل الذي لا قرين له.

خامساً: المقاتل والسياسي

منذ أطل ياسر عرفات على العالم ـ صاحبَ قضيةٍ وَرمْزاً لها ـ وحتى غادرنا إلى سكينته، ظلت صورته هي نفسُها التي رافقته إلى مثواه الأخير: ابتسامتُه العذبة تجتاح صفحة الوجه، وحركته الدائبة وهو يجلس أو يقوم أو يمشي، ولحيتُه الخفيفة التي راقبنا يوماً بيوم تحولاتها إلى الشيبوبة في عصرها المتأخر، ورنَّةُ صوته التي تسكنها «على الخفيف» تَأْتَأَةٌ رسمت ملامح الطفولة المتبقية فيه، ولكْنُته المصرية التي جاء بها من تجربة الطفولة والصبا والشباب في مصر وغزة، والتي ليس يُسْتَبْعَدُ أنه حرص عليها لتأكيد هواه المصري وإيمانه بأن مصر مفتاح مكاننا وتاريخنا العربي. لكن أكثر ما شدَّنا ـ وشدَّ العالم ـ إلى صورة ياسر عرفات ملبسه الذي لم يفارقه منذ مهده السياسي إلى عروجه: الكوفية والبزَّة العسكرية والمسدس.

كنا نستطيع أن نقول دائماً إن ياسر عرفات زاهدٌ في الدنيا وفي الملذات، وهذا صحيح يعرفه كل من كان ذا صلة به. مائدته متواضعة، ومسكنه يناسب الوضع الاجتماعي لأي موظف من الطبقة الوسطى في البلاد العربية، ولباسه من لباس مقاتليه. لكننا ما كدنا ننتبه إلا متأخرين إلى أن الرجل تَقَصَّدَ أن يصبح ويمسي على لباسه المألوف لأمر آخر غير التواضع: لكي يكرِّسَ في وجدان العالم وعقله صورةً

للفلسطيني وقضيته. الفلسطيني مقاتلٌ، يحمل سلاحه ويتمنطق به ويلبس لباس الميدان. أما كوفيته، التي مازال الفلاح والبدوي يعقل بها رأسه في غزة وصحراء النقب وأريحا ويستمر الشيوخ في الضفة والجليل وجبل الكرمل في حطها على الرأس وعقلها، فهي رمزٌ لهوية الفلسطيني العربية الموصولة بالعراق ـ حيث الكوفة مهد الكوفية ـ وبالجزيرة العربية: حيث ينابيع العروبة، وبسيناء حيث التخوم إلى الضفة الأخرى ـ الغرْبية ـ للوطن العربيّ وبوابتها المحروسة: مصر.

انتبهنا أكثر من ذلك ـ متأخرين طبعاً ـ إلى أن الرجل لم ينزع كوفيته أو بزّته العسكرية أو مسدسه حتى في عز انغماره في المفاوضات والتسوية، وبعد أن أصبح نظريّاً رئيس دولة وعمليّاً رئيس سلطة. وكلّنا يَذْكُرُ أنه فاجأنا يوما في مطار غزة، وهو عائد من سَفْرَةٍ مستعرضاً قوات حرس الشرف، يحمل بندقية كلاشينكوف يستعرض بها صف حراسة الشرف. قال بعضٌ مفسِّراً هذه «النازلة» إنه ابتغى أن يوجِّه رسالة إلى الإسرائيليين تقول: مازلنا صامدين والأصابع على الزناد. نقول إن الإصرار على ارتداء الكوفية واللباس العسكري وحْمل المسدس يبوح بأبعد من ذلك بكثير: إن الشعب الفلسطيني مازال ـ حتى في ظل السلطة والمطار والسجاد الأحمر ـ في حقبة التحرر الوطني، وأنه ليس يقبل بأن يلغي مظاهر زمن التحرُّر الوطني مِنْ على جسده قبل أن يحصل على حقه في تقرير مصيره وإقامته دولته.

هو المقاتل، إذن، الذي لم ينزع يوماً لباس الميدان حتى وهو يتفاوض في «القاهرة» و«طابا» و«واي بلانتيشن» و«كامب ديفيد» و«شرم الشيخ». يقول لشعبه بالإشارة قبل العبارة: أجبرتنا الظروف الدولية والإقليمية على أن نتفاوض؛ لكن لا شيء يجبرنا على خلع ثوبنا العسكري ونزع سلاحنا ونحن نتفاوض. وحين انتهى التفاوض إلى ما انتهى إليه في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ (كامب ديفيد الثانية)، وخرج ياسر عرفات قابضاً على ثوابته كالقابض على الجمر، كانت الانتفاضة وكانت المقاومة ترجمة لاستمرار قانون الكوفية والبزة العسكرية والمسدس.

لم يكن ياسر عرفات عقائديّاً مغلقاً في علاقته بالسلاح وبالسياسة، كان منفتحاً وموضوعياً، مبدئياً وبراغماتياً، كان مقاتِلاً ورجل سياسة ورجل دولة. يعرف أنك إذْ تقاتل، فليس من أجل القتال، وإنما لجِنْي ثماره في حلٍّ سياسيٍّ مُنْصِف. ويعرف أنك إذْ تفاوض، فليس لكي تتخلى عن السلاح، وإنما قد تحتاج إلى هذا الأخير كي تحسِّن موقعك في التفاوض. وبهذه المعادلة اشتغل؛ وهي ما كانت جديدة على وعيه، وعاها مبكراً وعَبَّر عنها أبلغ تعبير قبل ثلاثين عاماً في الأمم المتحدة حين نَبَّه ممثلي الجمعية العامة إلى أنه أتاهم يحمل البندقية في يد وغصن الزيتون في اليد الأخرى، مطالباً إياهم بأن لا يسقطوا غضن الزيتون من يده.

من يرعى هذه المعادلة مستقبلا بعد رحيل صانعها؟

في المشهد الفلسطيني اليوم، لسنا نرى إلا فريقينْ: فريقٌ يحمل غصن الزيتون فقط، وآخر يحمل البندقية فقط. أوَّلُهُما يؤمن بالممكن، والثاني يؤمن بالواجب، بعد أن ذهب الذي يُزَوِّجُ الواجب بالممكن زواجاً كاثوليكياً لا ينفصم. عندها فقط، نستشعر مقدار الفراغ الذي خَلَّفَهُ رحيل الرجل الذي كان فريداً.

من «سَيَرِثُ» ياسر عرفات، فَلْيُعِنْهُ الله على هذا الميراث، لأنه لا أحد في الدنيا يرث العمالقة غير مَنِ انْتَسَلَ من نسلهم وسلالتهم وكانت قامَتُهُ بحجم قامتهم؛ ولم يكن في عصر أبي عمار من هو نِدٌّ له. ثم إن الوارث لن تسعفه الأقدار ليعيش نصف قرن من البطولة التراجيدية كي يَتَحَوَّل ـ مثل الراحل ـ إلى رَمْز تنقاد له الأفئدة والعقول، فياسر عرفات وحده كان يستطيع أن يُمَرِّرَ البرنامج الوطني المرحلي للثورة في العام ١٩٧٤، وأن يتخذ قرار الانسحاب من بيروت في صيف العام ١٩٨٢، وأن يتخذ قرار زيارة القاهرة (١٩٨٣) الخاضعة آنئذٍ للمقاطعة العربية عقاباً لها على توقيع وفاق كامب ديفيد (١٩٧٩)، وأن يوقع الاتفاق الكونفدرالي الفلسطيني ـ الأردني (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، وأن يقرر المشاركة في «مؤتمر مدريد» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١) ومفاوضات واشنطن في إحدى عشرة جولة منها (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، وأن يَبْصم على مفاوضات «أوسلو» ويوقِّع على «اتفاق إعلان المبادئ» في البيت الأبيض (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)، وأن يشدِّد الخناق الأمني على «حماس» (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩)، وأن يوقع على «اتفاق الخليل» دون أن يتهمه أحد بالخيانة، أو يُشَكِّكَ في طويته. مَنْ غَيْرُهُ يفعل ذلك ويحفظ رأسه فوق كتفيه؟!

سيظل ياسر عرفات يَحْكُمُ الفلسطينيين من مقره في المقاطعة: هذه المرة من الطابق تحت الأرضي من قبره المؤقت فيها. ولن يكون سهلاً على أحد، وإن حَكَمَ باسم المؤسسة، أن يخرج عن خطه وعن تعاليمه، لأنه حينها سيغامر بإحراق ما قد يكون لديه من رصيد. سينتحر سياسياً.

***

شخصيّاً، ومع ما في النفس من حُزْنٍ ولَوْعَةٍ وحُرقةٍ على فراق ياسر عرفات شأنَ أي فلسطينيٍّ وأي عربيّ، أشعر بالسعادة والفخر لأنني عشت في عصر ياسر عرفات.

الفصل السابع

التباســاتُ العهــد الجديــد:
رسالة مفتوحة إلى محمود عباس («أبو مازن»)

الأخ «أبو مازن»: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

رئيس السلطة الفلسطينية

دوافعُ **أربعة** تَحمِلُني على كتابة هذا الخطاب المفتوح وتوجيهه لك في هذه اللحظة الدقيقة من نضال شعب فلسطين ومن أزمة قضيته الوطنية العادلة:

أوَّلها أنَّك من الرعيل الفتحاويّ الأوّل الذي كان له شرف إطلاق الوطنية الفلسطينية من عِقالها (العربيّ)، دون الذهاب بها إلى مغامرةِ الانشقاق عن محيطها ومضمونها القوميَّيْنْ، وشرفُ إطلاق شرارة الثورة الفلسطينية المسلَّحة في ظروفٍ اعْتَسَرَ فيها ـ أو كادَ ـ كلُّ خيارٍ رَنا إلى الاصطدام المباشر مع الواقعة الصهيونية المدجَّجَة بالقوة وبالرعاية الدولية. وتَعْرف أكثر منّي معنى أن يكون المرءُ في جملةِ هذا الرعيلِ المؤسِّس، وما يَمْنَحُه انتسابُه إليه من رأسمالٍ رمزيٍّ يرفع من سهمه في تجربة شعبه الوطنية. وأعْرِفُ أن مزاجَ البدايات الفتحاوية ـ وأنتَ في عشرينيات عمرك ـ ما عادَ مزاجَكَ اليوم، ربّما لتبدُّل الظروف والأحوال أو لانقلاب المعايير، لكنّي أحْفَظُ لك ذكرى ذلك الانتماء الكبير إلى رعيل البدايات، وأحاول أن أعتصم به وأسْتَمْسِك حتى أُحْسِنَ الظَّنَّ كثيراً فلا أجْنَحُ لِما جَنَحَ له غيري من ظَنِينِ الأحكام بك وبخياراتك السياسية اليوم. ولأنك ثاني اثنين مِمَّن تبقَّى من جيل المؤسِّسين ـ مع أبي اللطف: أطالَ الله بقاءَه ـ أسمح لنفسي بالإغضاء عن كثير ممّا لديَّ من تحفظات ومخاطبتك من ذلك الموقع الذي كنتَ فيه قبل ما يزيد عن أربعة عقود.

وثانيها موقِعُكَ السياسيُّ الرّاهن الذي تَشْغَلُه اليوم كرئيسٍ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكرئيس للسلطة الفلسطينية في مناطقِ الحكم الذاتي ـ أو ما تبقَّى منه ـ في الضفة الغربية وقطاع غزة. أُجِلُّ موقعكَ الأول (في منظمة التحرير) وأَحْسَبُ أنَّك أهلٌ له بما خَبِرْت وراكمتَ من التجارب، ولي في النَّفْس شيءٌ من الموقع الثاني؛ لكنّي أَسَلِّمُ بأنَّك تسلمته بِرِضا قسم كبير من شعبك في الداخل عبر تصويتٍ حُرٍّ ونزيه. ولأن الموقع (المنظمة والسلطة) من الأهمية والحساسية ـ كما قدْ عَرَفْتَ ـ وشديدُ الاتصال بتقرير مستقبل قضية فلسطين (لأنه الموقعُ المُخاطَب دوليّاً)، فهو يوفِّر لي مبرّراً لتوجيه هذا الخطاب إليك: أنت الذي أخذتْكَ الأقدار إلى أن تصبح رابعَ زعيم للشعب الفلسطيني ـ في تاريخه الحديث ـ بعد الحاج أمين الحسينيّ وأحمد الشقيري وياسر عرفات، وأن تَرِثَ مركزاً لا يُعادِلُ شَرَفَهُ في الميزان سوى الاقتدار على النهوض بما يرتِّبُهُ من عظيمِ المسؤوليات وكبيرِ الأعباء.

وثالثُها ما تَمَتَّعْتَ به، دائماً ـ من ثقةِ القائد الشهيد ياسر عرفات، وإيثارِهِ إيّاكَ ـ دون سائر الأتراب ـ لتكون رجُلَ المهمات الخاصة: مع الاتحاد السوفياتي (قبل وأثناء وبعد تحضيرك وإنجازك شهادة الدكتوراه في موسكو)، ومع الولايات المتحدة الأمريكية حين بدأت تُخامِرُهُ فكرة التسوية، ثم مَع «إسرائيل»: بدءاً من محاورة «اليسار» الصهيوني، إلى محاورة «قوى السلام»، إلى مفاوضة «حزب العمل» وأركان حكومة إسحق رابين في «أوسلو». وأعرف أنه قلَّما وَثِقَ ياسر عرفات بأحدٍ، خاصة في أمورٍ حسّاسة مثل التفاوض مع العدو أو «استمزاج» رأيه، وقلَّما أَسَرَّ لأقرب أصحابه بما يعتزم الإقدام عليه (فلقد كان أحبُّ الناس إلى قلبه ـ أعني الشهيد «أبو جهاد» ـ معه في السفينة المُبْحِرَة من طرابلس، حيث حُوصِرا في صيف العام ١٩٨٣، دون أن يُسِرَّ له بأنه سيزور القاهرة ما إنْ ترسو السفينةُ في ميناء الإسكندرية: وهي الزيارة التي كانت حينها في عداد نقائض الوضوء بعد مقاطعة القاهرة على اقترافها فضيحة «كامپ ديفيد»). وحين حُوصِرَ وعُزِلَ في «المقاطعة»، وضاق عليه خناق الضغط، وفُرِضَ عليه إحداث منصب رئيس الوزراء (لمصادرة سلطاته)، ما فكَّر في تعيين أحدٍ غيرَك. ولستُ أذهبُ مذهبَ من قالوا إنه ما فَعَلَ ذلك إلاّ لكون اسمكَ مطروحاً عليه من قِبَل الأمريكيين والإسرائيليين، بل أعزو اختيارهُ شخصك إلى ثقةٍ منه بك وباقتدارك على جبه ضغوط الظرفية القاسية تلك. وأَحْسَبُك مثلي ـ وأكثر منّي ـ مدركاً قيمة أن يَمْحَضَ ياسر عرفات شخصاً ثقتَه وتأييده. وهي ثقة أتسلَّح بها لأخاطِبك.

أما رابعها فَحَقٌّ أَحْسَبُهُ محقوقاً لي في مخاطبتك بحسبانيَ واحداً من كثيرين من العرب شَدَّتهْم إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، وإلى فكرها وتراثها النضالي العظيم،

أواصرُ الانتماء والاندماج، فالتزموا قضيةَ فلسطين ولم تأخذْهُمْ عنها همومُ الدَّهر . . . وما أكثرها. وحيث إن قضية فلسطين، كما قد علمتَ، قضيةُ العرب جميعاً، بل لعلها قضيةُ كل الشرفاء في الأرض، فأنا مطمئنٌّ إلى أن خطابي هذا لن يُحسَبَ في عداد «التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية»، ولن يُقْرَأَ بوصفه تطاولاً على مقامك: الذي نحفظ له التقدير. وآمُل أن يَصْدُق ما أذهب إليه من اطمئنانٍ إلى ذلك. وحينها، يُسْعدني أن توضَعَ رسالتي ضمْن الحدود التي رسمتْها لنفسها: مصارحة قائد منظمة التحرير ورئيس السلطة بما لديَّ من ملاحظات أو أسئلة قلقة حول إدارته لهذه المرحلة من النضال الفلسطيني ولمؤسساته الوطنية بعد أن ساقَتْه الأقدار إلى هذا الموقع. وأحْسَبُ من واجبي تجاه القضيةِ التي تَسْكُنُنِي ـ مُذْ كنتُ فتًى في الثالثة عشرة من عمره ـ أن أصارح من يدير فصول معركتها اليوم بما يؤرّقني، وملايينَ من العرب سواي، من استفهاماتٍ حول تلك الإدارة: أسلوباً ورهاناتٍ.

الأخ «أبو مازن».

لا شك في أنك أدركْتَ حين انتخابِكَ رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بإجماع فصائلها الممثَّلة في لجنتها التنفيذية، وحين انتُخِبْت رئيساً للسلطة بأغلبيةٍ كبيرة من الشعب، أن الطَّلَبَ على دوركَ كان كبيراً في الساحة الفلسطينية: من الفتحاويين وغير الفتحاويين ومن عموم الناس. وأن هذا الطلب يعني الكثير في لحظةٍ وجدانية حادَّة غَمَرها الشعور العامّ باليُتْم الجماعيّ بعد فقدان القائد الرمز الشهيد ياسر عرفات. كنتَ في حسبان الناس ـ وهُمْ تحت وطأة حال الذهول ـ خشبةَ إنقاذ ومَعْقِدَ رهان. وما اختاروك رئيساً إلاّ لوعيهم بأنك الأقدرُ على حفظ ميراث ياسر عرفات وتعظيمه واستئناف مشروعه الوطني الذي اغتيل من أجله أو من أجل اغتياله كمشروع. ولن تخالفَنِي الرأيَ ـ الأخ «أبو مازن» ـ بأن الولاءَ الذي مَحَضَتْكَ جماهيرُ الشعب إيّاه ليس مَحْضَ تشريفٍ لكَ (تستحقُّه بغير جدال) بل مسؤوليةٌ تاريخيةٌ عظيمة تأخُذُ منك قبل أن تُعْطِيك، وتَمْتَحِنُكَ قبل أن تُنْصِفَك. كما لن تُخالِفَني الرأيَ بأن ذاك الولاء وُضِعَ تحت تَصَرُّفك ـ في لحظةِ تقَلُّد المسؤوليةِ ـ كرأسمالٍ ثمينٍ قابلٍ للتوظيف السياسيّ ولاجتراح المستحيلات. وعليَّ الآن أن أسألك ـ أخي أبا مازن ـ ماذا فعلتَ بذلك الرأسمال، وماذا فعلتَ بانتظاراتِ تلك الكتلة الشعبية الواسعة التي حملتْكَ بأصواتها إلى الرئاسة؟

البرنامج السياسي

منذ وصولك إلى رئاسة السلطة قبل قرابة عام، جربْتُ أن أعرف ماهو برنامجك السياسي دون أن أصيبَ حظّاً من النجاح. ولستُ أقصد به برنامج المنظمة: حق تقرير المصير وإقامة الدولة وعودة اللاجئين، وإنما برنامج السلطة المشدود بكل الخيوط إلى

خيار التسوية. فلقد كنتُ أَعْرفُ أن هذا البرنامج عند ياسر عرفات ـ مثلاً ـ لم يكن يستبعد اللجوء إلى خيار الكفاح المسلح إن تبيَّن أن التسوية والتفاوض مَضْيَعَةٌ للوقت وطريقةٌ أخرى لانتزاع تنازلات فلسطينية بالسياسة لم يكن ممكناً انتزاعُها بالحرب. ولا إخالُكَ تخالِفُني بأن هذا بالضبط ما فعله ياسر عرفات منذ انهارت التسوية في نهاية العام ٢٠٠٠، فأجاز تسليح حركة «فتح» وقيام تنظيمها القتالي («كتائب شهداء الأقصى»)، وغضَّ الطرف عن نشاط المقاومة، ورَفَضَ ـ تحت كل الضغوط ـ أن يدينَها أو يصطدم بها.

ولقد كنتُ أعرف أن هذا البرنامج كان محكوماً بسقف «اتفاق أوسلو»، سَيّء الذِّكر، وكان يفرض على المفاوِض الفلسطينيّ ما يقِلّ كثيراً عن سقف توقُّعاته المعتدل في تحصيل الحدّ الأدنى من الحقوق الوطنية؛ ولكن لا أَحْسَبُكَ تخالفني الرأي في أن كل المرونة التي أَبْداها ياسر عرفات أثناء مفاوضات «الوضع الانتقالي»، وكل التنازلات المتعلقة ـ في هذه المفاوضات ـ بمساحة مناطق (أ) المنقولة من مناطق (ب)، أو هذه المنقولة من مناطق (ج)، ومجال السيطرة الإدارية والأمنية التي كانت تُعْطَى للسلطة بالتقسيط وبالتوازي مع حركة إعادة انتشار قوات الاحتلال. . .، كل هذه المرونة والتنازلات التي بَدَتْ مخيفَةً بين العامينْ ١٩٩٤ و٢٠٠٠ ـ والتي كان على الأخ صائب عريقات أن يتجرَّعَها مُكْرَهاً ـ إنما كانت تنازلاً شكْليّاً من ياسر عرفات وإيحاءً منه، للأمريكيين والإسرائيليين، بأنه مستعدٌّ للتفاهم والمرونة في ماهو أكثر. وآيُ ذلك، والدليلُ على شكلية ذلك التنازل، أن ياسر عرفات تَمَسَّك تمسُّكاً بطوليّاً بالثوابت الوطنية (القدس، اللاجئين. . .) في «مفاوضات الوضع الدائم» في «كامپ ديفيد الثانية» في تموز/يوليو ٢٠٠٠ ولم يساوم عليها أمام ذهول كلينتون وباراك. وهو ما يعني أن ذلك السقف الأسلويّ الواطئ لم يمنع ياسر عرفات من اختراقه وتلاوة مطالب شعبه الوطنية.

ولقد كنتُ أعرف أن إنقاذ «اتفاق أسلو» من الموت ـ بعد نكسته الصحية في تموز/يوليو ٢٠٠٠ وبعد انقضاض الانتفاضة عليه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ـ أوصى بمعالجة أمنية للموضوع في «تقرير ميتشل» (مع ثمنٍ سياسيّ زهيد: وقف الاستيطان)، وأن المعدَّل الأمنيّ في تلك المعالجة ارتفع أكثر بعد تصريف ذلك التقرير وتوصياته في «خطة جورج تينيت» ثم في مفاوضات المبعوث الأمريكي الجنرال أنطوني زيني مع القيادة الفلسطينية لتطبيق أحكام الخطة. ولا أَظُنُّك تُخالِفُني أن ياسر عرفات لم يقبل تنفيذ الشق الأمني من «تقرير ميتشل» (وهي «خطة تينيت» التي قيلَ زوراً إنها آلية لتنفيذ التقرير!) من دون أن يحصُل على ثمن سياسيّ مُجزٍ. وحين لم يحصُل عليه، اعتصم بموقفه وكسب عطف شعبه.

أعرف كل هذا، وأعرف أن الشهيد «أبا عمّار» وافق على ما يُسمّى «خريطة الطريق» لأن «إسرائيل» رفضتْها عمليا من خلال وضع شارون ١٤ تَحَفُّظاً عليها (مع ملاحظة أن تلك التحفظات قد تصبح سابقةً يُبْنَى عليها لإنتاج تحفظات فلسطينية إن وُضِعَ الموقف الفلسطيني تحت الضغط)؛ وأعرف أنه لم ينفِّذ ما فرضته عليه خريطة بوش من تدمير البنى التحتية لـِ «الإرهاب» الفلسطيني، أي للمقاومة، متسلِّحاً بتحفظات «إسرائيل» على «خطة» صديقها الأمريكيّ. والأهمّ في كل هذا أني أعرف أن ياسر عرفات يُتقِن كيف يستعيد باليُمْنَى ما قدَّمه باليُسرى مُضْطَراً ومُكْرَهاً فلا يُسَجِّل على نفسِه أنه قَبِلَ بما لم يقبل به أسلافُه (الشقيري، الحاج أمين) أو معارِضُوه في فَصائل الثورة. وليس ذلك لشيءٍ آخر سوى أنه تَمَسَّكَ ببرنامج م.ت.ف وهو في السلطة؛ وكان يعرف كيف يجد دائماً برنامجَ عملٍ لتحريك قضية شعبه ـ ومنعها من الانحشار في زوايا النسيان ـ ولربطه ببرنامج المنظمة والثورة.

ولأنني لست واثقاً ـ أخي «أبا مازن» ـ من أنَّك إنما تنهج النهجَ نفسَه: نهجَ الواقعية السياسية التي لا تفرّط في الأصول والمقدمات، لأنني ـ واعْذُرْني على قولي ـ ما لَمَسْتُ ذلك في أدائِكَ السياسيّ بعد، آمُلُ أن أعْلَم قريباً ما هو برنامجُك السياسيّ وأنت في موقع رئاسة السلطة، وهل أنت شديد التمسُّك بما تَمَسَّك به أسلافُك من ثوابت؟ هل ستتمسَّك بقيام دولة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧؟ هل سترفض المساومة على السيادة الكاملة على كامل القدس: أرضها والجوّ وما تحت الأرض، وعلى اعتبارها عاصمة للدولة؟ هل سترفض المساومة على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في أراضي فلسطين الـ٤٨ وتتمسك بمقتضيات القرار الأمميّ ١٩٤ حول هذا الحق؟

ما أرجو إلاّ أن يكون الجواب بالإيجاب. وعندها، لن يكون حُسْنُ ظنّي بكَ خائباً. وفي وسعي حينئذٍ أن أقول: لقد أفلح «أبو مازن» في استثمار ذلك الرأسمال الشعبي، وكان وفيّاً لشعبه وقضيته، ولم يساوم. وأظُنُّهُ أعْظَمُ ما تطلُبُه وما يَطْلُبُه أيُّ سياسيٍّ قادَتْهُ الأقدار إلى موقع خطيرٍ مثلِ موقعك.

وقد يوجَدُ من يردُّ عليَّ بالقول: إقرأ برنامج «أبي مازن» عشية انتخابه رئيساً فستجد فيه جواباً لأسئلتك. ولستُ ممَّن يفوتهُم أنك أعلنتَ برنامجاً في الانتخابات وأَقْسَمْتَ يميناً في المجلس التشريعي على التزامه، لكنك تدركُ أكثر مني أن البرنامج الانتخابي غيرُ برنامجِ العملِ الفعليّ، الميدانيّ، اليومي، وأن الأول لا يمكن إلاّ أن يكون «مثاليّاً» وواعداً وقادراً على تجييش مشاعر الناس بتشديده على الثوابت؛ وليس ذلك حالُ جدول أعمال السياسة اليوميّ: الذي لم أقرأ فيه تماماً ما يُطَمْئِنُنِي ـ ويُطَمْئِنُ

غيري ـ بتطابُقِ جدول الأعمال مع البرنامج الانتخابي. وأَخْشَى ما أخشاهُ أن لا يكون في جعبة القيادة الفلسطينية الجديدة من برنامج أو من رؤيةٍ سياسيّة غير ما تقدِّمه «خريطة الطريق»، وستكون طامة كبرى إن كان الأمرُ كذلك. ومع أنيّ لستُ مشاطراً كثيرين ـ من الفلسطينيين والعرب ـ في قولهم إن «أبا مازن» لا يملك ما يقدّمُهُ سوى ما «تَعِدُ» به إدارة بوش (التي رَحَّلَتْ تاريخ «قيام الدولة» من العام ٢٠٠٥ إلى ما شاء الله! وكفَّت عن أن «تَعِدَ» بشيء)، إلاّ أنيّ ـ وأصْدُقُك القول ـ شديدُ التوجّس من كبيرِ رهانك على دورٍ «فعّالٍ» لأمريكا في تحقيق حلٍّ سياسيّ وفي إنصاف شعبك بعد كل تلك اللَّدغات المتتالية من جُحْرِها!

ثم إنَّ أَخْشَى ما أخشاه أن تكون هذه القيادة (الجديدة) ما بَرِحَ يخامرها الاعتقاد بأن «اتفاق أوسلو» مازال في قيْد الحياة، أو يمكن بَعْثُ الحياة فيه مجدَّداً، فَتُصَمِّم سياساتها على هذه الفرضية. سيكون ذلك انتحاراً سياسيّاً ـ أخي «أبا مازن» ـ ودفعاً بالقضية إلى المجهول. لقد قضى «الاتفاق»، غيرَ مأسوف عليه، منذ خمس سنوات. لم يكن أحدٌ يريدُهُ: لا باراك وشارون اللذان تَحالَفا ضدَّه، ولا ياسر عرفات الذي واتَتْهُ الفرصة للتخلص من عبئِه على شعبه وقضيته (= في مفاوضات «كامپ ديفيد الثانية»)، ولا الشعب الفلسطيني الذي دَفَنَهُ بالانتفاضة وأهالتْ عليه المقاومةُ الوطنيةُ التراب. لم يَعُد يرغب فيه باراك وشارون بعد أن لم يَصِل بهما إلى إسقاط قضيَّتيْ اللاجئين والقدس من جدول أعمال ياسر عرفات وشعبه. ولم يَعُد يرغب فيه ياسر عرفات والشعب (والانتفاضة والمقاومة استطراداً) بعد أن تأكَّد أنه ليس السبيل الأمثل إلى تحصيل الحقوق الوطنية. أمّا حين «شَرَّف» المحافظون الجُدُد على السلطة في واشنطن، محمولين على أكتاف المسيحية الصهيونية، فقد أقَرُّوا مبدأ إسقاط «أوسلو»، ولكن ليس لأنه لا يعطي الفلسطينيين حقوقهم ـ كما رأى أبو عمّار وشعب الانتفاضة ـ بل لأنه لا يعطي باراك و ـ خاصة ـ شارون ما أراداهُ، فكان أن سدَّد له بوش ضربةً قاضية بسوْقِهِ «خريطة الطريق».

الأخ «أبو مازن»،

أدرك الشهيد «أبو عمار» ـ منذ صيف العام ٢٠٠٠= أن التسوية سقطت، وأدرك في ما بعد أن التسوية التي لم تنجح مع كلينتون ورابين لا يمكن أن تنجح مع بوش وشارون.واليوم، هل تعتقد غير ذلك؟ أما أنا، فأقول:

إنْ كان يمكن تجديدُ الرهان على «اتفاق أوسلو» فتلكَ مصيبَةٌ، أمّا إنْ كان الرهان على «خريطة الطريق» فالمصيبَةُ أَعْظَمُ!

عُرِفَ عنك دائماً أنَّك ضدُّ ما أسميْتَه «عَسْكَرَة الانتفاضة». وهو تعبيرٌ مهذَّب يجنِّبُكَ القولَ إنك ضدّ المقاومة، لما قد يكونُ في القول هذا من حرج شديد لكَ في مجتمع يَعْقِد فيه شَعْبُه الآمالَ كُلَّها على المقاومة بعد أن شرب كأس خيار التسوية المُرَّ. وأَحْسَبَك شديدَ الاقتناع بأنْ لا حلَّ سياسيّاً لقضية فلسطين يأتي من وراء المقاومة أو بالمقاومة. وقد أسلِّم معك بأن المقاومة الوطنية المسلحة في فلسطين لا تملك ـ حتى الآن ـ القوةَ النّارِيَّةَ الكافية لإلحاق الهزيمة بالمحتل ودَحْرِه وتحرير كامل الأرض، وبأن الحركة الوطنية الفلسطينية تحتاج إلى استخدام جميع الوسائل، بما فيها الوسائل السياسية، في معركتها من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولة. لكنّي لستُ أفهم لماذا تُختَزَل كل الوسائل عندك في وسيلةٍ واحدة وحيدة هي التفاوض! ولماذا يصبح سلاح المقاومة سلاحاً «غيرَ شرعي» أو «غير قانوني» (في مقابل ما تَعْتَبِرُهُ «السلاحَ الشرعيَّ الوحيدَ»: أي سلاح السلطة) على نحو ما ردَّدْتَ ذلك طويلاً! ولقد كنتُ أَحْسَبُ أن موقفَك سلبيٌّ حصراً من المقاومة المسلَّحة (= «عسكرة الانتفاضة»)، وأنَّك مُشايعٌ للانتفاضةِ كَحَركَةٍ شعبيةٍ مدنيةٍ سلْميَّة إلى أن فُجِعْتُ بسماع تصريح لكَ في برنامج تلفزيٍّ عربيّ اعترفْتَ فيه بأنَّك ضقْتَ ذرعاً بالانتفاضة منذ أيامها الأولى، ونَبَّهْتَ الشهيد ياسر عرفات ـ وأنتَ ترافقُه في السيارة ـ إلى الحاجة إلى وقْفها قبل أن تفيض عن القدرة على الضبط والاستيعاب! وآلمتني أكثر صفحةُ وجهك البشوشة وأنت تروي الحادثة وكأنَّك سعيدٌ بما قُلْتَهُ لِقائِدِ الثورة والانتفاضة!

لَعَلَّك تَعْلَم يا أخي الكريم أن شعْبَك ما اختار امتشاق السلاح عشقاً بالموت، بل حبّاً للحياة، ودفاعاً شريفاً وشجاعاً عن الحقّ المقدَّس فيها. فلقد كان يدافع عن نفسه ضدّ عدوٍّ غاشم سَرَق أَرْضَه واسْتَضْعَفَهُ. ولعلَّك تَعْرف أن من أبجديات السياسة والتفاوض لدى المبتدئين أن السياسة والمُفاوضة ممتنعتان بغير قُوَّة ترفدهما وبها تمتكنان (= تصبحان ممكنتين)، وأنهما من دون تلك القوة تُصْبِحان من دون أسنانٍ وأظافر، فَتَكُونانِ فعلاً من أفعال المقامرة. ولا مِرْيَةَ في أنك تدركُ أن عدوَّ شعبك مسلَّح ويستخدم أدوات القتلِ جميعاً، وأن الرَّدَّ على جرائمه اليومية ممّا لا يمكن أن يكون قذفاً بالورود وإرسالاً للكلام المعسول حول «السلام». ولا يخامرني شك في أنك انْتَبَهْت إلى أن في جملة أسباب تهافُت «اتفاق أوسلو» ـ الذي وقَّعْتَه في واشنطن ـ أن المُفاوض الفلسطيني دخل المفاوضات خاليَ الوفاض فَقَبِلَ، لذلك السبب، بِما عَرَضَهُ عليه المحتل! وهو اليوم ما بَرِحَ يقبل بما هو معروض عليه («خريطة الطريق») لأنه طَلَّقَ خيار القوة ولم يعد يملك غير أن يناشد أمريكا و«إسرائيل» إجابةَ مطالبه.

ولقد كنتُ أُدْرِك ـ منذ «أوسلو» ـ مَوْطِنَ الخَلَل في رؤيتك ورفاقِكَ في السلطة إلى المقاومة وإسقاطِكُم إيّاها كخيارٍ في العمل الوطني، ثم المراهنة المُطلقة غير المشروطة على التسوية والمفاوضات، فالتسليم لأمريكا، من دون سواها، برعاية عملية التسوية والوساطة مع «إسرائيل». كان ذلك ثمرةَ اعتقادٍ خاطئٍ بأن الشعب الفلسطيني طَوَى مرحلة التحرُّر الوطني وَوَلَجَ طَوْرَ بناء كيانه السياسيّ. وكم سمعناك تقول إن مرحلة الدولة غير مرحلة الثورة؛ وكم أدركنا أنك إنما تقصد أن الثورة انتهت وآن قطاف ثمارها، وأن الدولة يُناسبها أسلوب السياسيين وخبراء التفاوض لا أساليب المناضلين والمقاتلين. ولم يَخِبْ فَهْمُنا لما تريدُه بالقول إن بين المرحلتيْن تمييزاً قاطعاً، لأنك تَفَضَّلْتَ في مناسباتٍ عديدة وشَرَحْتَ مَقْصِدَكَ بالألفاظ والمعاني نَفْسَها لِتَتْرُكَ مَنْ يُخَالُفُكَ الرَّأْيَ يَغْضَب أو يَأسَى . . . أو يُحَوْقِل. ويطيب لي ـ الأخ أبا مازن ـ أن أذكِّر بأن فلسطين مازالت محتلة، وأن أهلها وحركتَها الوطنية في قلب مرحلة التحرر الوطني لافتكاكها من الأسر، وأن الدولة أفقٌ غيرُ منظور في هذه المرحلة (إلا إذا كانت ـ كما يريدُها البعض سامحه الله ـ دولةً ذاتَ حدودٍ مؤقتة: بلا قدسٍ ولا سيادةٍ على مناطق المستوطنات ولا تنفيذٍ ماديّ لحق العودة. وهي بهذه المواصفات ليست دولة!). مثلما يؤسفني أن أقول إنكم وقَعْتُم في مَطَبٍّ خطير حين استُدْرِجْتُم لطعم السلطة المسموم فَخِلْتُمُوها دولةً أو كياناً أشبه بالدولة وارتضيتم الذَّود عنها في وجه قوى التحرر الوطني. ثم لم تلبثِ المعاييرُ أنِ انقلبت: أصبح السلاح الشرعيّ الوحيد ـ سلاح التحرر الوطني والمقاومة ـ سلاحاً «غيرَ مشروع»، وسلاحُ الاتفاق غيرِ المشروع سلاحاً «مشروعاً». والأدعى إلى المَخافةِ أن تنتقل هذه المعايير المقلوبة إلى حيّز التنفيذ فتُفْضِي إلى أوضاع داخليةٍ مقلوبة لا قدَّر الله!

وعليَّ أن أعترفَ لَكَ ـ الأخ أبا مازن ـ ببعض مناقبك، ومنها ـ في ما نحن فيه ـ أنَّكَ على شديدِ معارضَتَكِ لخيار المقاومة، وجَهْرِكَ بتلك المعارضة أمام فصائل المقاومة نفسِها، لم تَسْعَ في الاصطدام الأمنيّ بها: حين كنتَ رئيساً للوزراء وحين أصبحتَ رئيسَ السلطة، في الوقت الذي كان يراهن فيه الأمريكيون والإسرائيليون على أن تُقْدِمَ على فتح معركةٍ معها (على مثال تلك التي قام بها جهاز الأمن الوقائي في العام ١٩٩٦)، وعلى أن تكون السياسيَّ الفلسطينيَّ الوحيد القادر على تسخير شرعيته التاريخية ـ الفتحاوية والوطنية ـ لضرب المقاومة وتنفيذ إملاءات العدوّ الخارجي. وعليَّ أن أعترف لك بأن الصراحة كانت من مناقبك التي ذَكَرَها لك كثيرون: حتى من أخْصامك في الساحة الداخلية الفلسطينية، ومنها مصارحتُكَ فصائلَ المقاومة ـ حين كنتَ رئيساً للوزراء ـ بحاجتك إلى قرارٍ منها بالهدنة العسكرية بديلاً ممّا كان مطلوباً منك: ضرب المقاومة. وهو ما أكْبَرَتْهُ فيك تلك

الفصائل وحَمَلَها على التجاوب مع اقتراحك لصيغةِ الهدنة بُغْية سَدِّ ذرائع أمريكا و«إسرائيل»، وقطع الطريق على سيناريو الحرب الأهلية الذي سَعَتا فيه من خلال سعيهما في الإيقاع بين السلطة والمقاومة واستدراجهما إلى الصدام المسلح لقطف ثمار ذلك سياسيّاً. لكن الهدنةَ هدنةٌ وليستْ إنهاءً للمقاومة؛ وعليك أن تَحْذَرَ «نصائح» من يَدْفَعُكَ من المقرَّبينَ منك إلى اقتراف هذه الخطيئة القاتلة تحت عنوان وُجُوب تنفيذ ما على السلطة من التزاماتٍ أمنية منصوصٍ عليها في «خريطة الطريق» لفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات!

لستُ في الموقع المناسب لكي «أنصحك»؛ وقد تكون في غنًى عن نصيحةِ مواطنٍ عربيّ مثلي. ولكن، ما أغناني عن القول إنك في أمسِّ حاجةٍ إلى أن تَسْمَعَ رأيَ غيرِ مَنِ اعْتَدْتَ سماع رأيهم من المقرَّبين في شأنٍ خطيرٍ كهذا. وأنا هنا أستأذنك في أن أُلْفِتَ نَظَرَكَ إلى حاجتك إلى العملِ وفق معادلةٍ سياسية تتكامل فيها أدوار السلطة والمقاومة ولا تتضارب أو يَصْدُم بعضُها بعضاً. معادلة قائمة على التفاهم والتوافق وتبادُل المنافع على مثال تلك التي قامت واستمرت بين الدولة اللبنانية والمقاومة. وعليك أن تتذكر بأنك ـ كأيّ مفاوضٍ في الدنيا ـ ستظل دائماً في حاجة إلى المقاومة، فاحرص عليها ولا تكترث بالذين يطالبونك بالصدام معها، أو الذين يصوّرون لك ذلك الصدام مدخلاً إلى حيازة رضا أعداء شعبك.

أبا مازن

لا تصدّق من يدفَعُك إلى ضرب المقاومة. إنه لا يريد رأس المقاومة فحسب، بل رأسك أيضاً: شرعيتَك الوطنية وسمعتَك السياسية ورصيدَك الشعبي. . .، وبعدَما يَقْطفون!

منظمة التحرير الفلسطينية

يُؤسِفُني أن أرى ـ مثل غيري ـ تراث منظمة التحرير الفلسطينية يتعرض للتبديد، وإطارها الكيانيّ الجامع يتعرض للتجميد والتعطيل، منذ وقَّعْتُم «اتفاق أوسلو» واخترتم تنزيل السلطة الفلسطينية منزلة منظمة التحرير: تمثيلاً ومرجعيةً ودوراً! وأنا ـ هنا ـ لا أخاطبُ فيك شخصاً مُفْرَداً، بل عنوان فريق سياسيّ تراءت له التسويةُ في «أوسلو» أفقاً مفتوحاً أمام التحقُّق، وبَدَتْ له منظمة التحرير عبئاً سياسيّاً ثقيلاً موروثاً عن حقبة الثورة يضغط على خيارات حقبة «الدولة»، فما وَجَدَ من سبيلٍ للخروج من هذه الازدواجية سوى التضحية بإطار الثورة (منظمة التحرير) لحسابِ إطار «الدولة» (السلطة الفلسطينية)!

لقد كان خطأً فادحاً منكم أن تقوم السلطة بمصادرة دور منظمة التحرير ومرجعيتها السياسية والوطنية. كان خطأً لأن منظمة التحرير هي الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني كافة، ولأنها الإطار الكياني الذي نشأتْ في رحمه الشخصية الوطنية الفلسطينية. وكان خَطَأً لأن المنظمة هي المؤسَّسة الوطنية التمثيلية للفلسطينيين جَميعِهِم: في مناطق سلطتكم في الضفة والقطاع، وفي القدس المحتلة بشطريْها الشرقيّ والغربيّ، وفي المثلث والجليل والنقب، وفي سائر مناطق اللجوء والشتات. إنها «دولة» الثمانية ملايين ونيّف فلسطيني على أرضه التاريخية وفي المنافي الاضطرارية لا «دولة» الثلاثة ملايين ونيّف من الفلسطينيين الذين «تمثّلهم» السلطة ـ بمقتضى «اتفاق أوسلو» ـ في الضفة والقطاع. وكان خطأً لأن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست تنحصر جغرافيتُها السياسية والتمثيلية في الداخل الفلسطيني فقط، وإنما تَسَعُ مجمل مناطق الانتشار الفلسطيني في بلدان اللجوء: حيث الكتلة الشعبية الفلسطينية الُمقتَلَعَة من وطنها أكبر عدداً من المقيمة في وطنها. ثم كان خطأً فادحاً لأن مصادرةَ السلطة للمنظمة يُسْقِط حق العودة: وهو جوهر القضية الوطنية الفلسطينية، بحسبان السلطة غير ممثِّلَةٍ لفلسطينيي اللجوء، ولا يمكنها أن تُفاوِض من أجل عودتهم إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

وإذا كان تعطيل منظمة التحرير وشلّ مؤسساتها وتفويتها إلى السلطة، ودعوة مجلسها الوطني للانعقاد «في حضرة» الرئيس كلينتون لإسقاط الفقرات الأساس من ميثاقها، من أمثلة ذلك العدوان غير الشرعيّ الذي قامت به السلطة تجاه تراث المنظمة، فإن مّما يَرْمُزُ إليه اليومَ، على نحوٍ مُقْلِق، تصفية الدائرة السياسية لمنظمة التحرير ـ التي يرأسُها آخر قادة «فتح» والمنظمة الكبار الأخ فاروق القدّومي ـ وتحويل إشرافها على السفارات والممثليات الفلسطينية إلى السلطة، بل مصادرة دور الأخ فاروق القدّومي كرئيس للدائرة السياسية، وكوزير لدولة فلسطين ـ المعلن عنها في دورة المجلس الوطني بالجزائر (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨) ـ لفائدة وزير خارجية السلطة. ومع احترامي للأخ ناصر القدوة، الذي «وَرِثَ» مسؤوليات فاروق القدومي، وللأخ نبيل شعت، الذي حاول أن ينازعَهُ مسؤولياته، فإني أشعر بكبير الاستغراب لهذا الإجراء الذي أقدمْتَ عليه بتصفية مرجعية الدائرة السياسية في مجال الديبلوماسية الفلسطينية، ويزيد من استغرابي استسهالُكَ المساس بمقام الأخ «أبو اللطف» (= فاروق القدّومي): وهو مَنْ هُوَ في تاريخ «فتح» والمنظمة والثورة! وأخشى أن يكون ذلك قد بَدَرَ منك انتقاماً من موقف هذا القائد الكبير من «اتفاق أوسلو» ورفضه دخول مناطق الحكم الذاتي قبل الاستقلال وجلاء الاحتلال وقيام الدولة. وأنا أعرف ـ شأن غيري ـ أن الشهيد ياسر عرفات احترم موقف رفيقِه في

الكفاح (فاروق القدومي)، وقَبِل مبدأ استقلال الدائرة السياسية عن السلطة، ولم يفرض على عملها في تونس قيْداً، ولم يُشْعِر أبا اللطف بأنه ينازع رئيس السلطة مسؤولياته؛ فَضَمِنَ بذلك هامشاً لحركة منظمة التحرير في الحقل الدوليّ، مثلما ضَمِنَ به وحدة حركة «فتح». وما أحْوَجَكَ اليوم ـ أخي «أبا مازن» ـ إلى مثل ذلك.

الأخ «أبو مازن»

إنيّ لأَحْمَدُ فيك إقدامَك على الحوار مع الفصائل كافة ـ في اجتماعات القاهرة ـ للنظر في أَمْر تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية. وأُكْبِرُ فيك أكثر أنك كَسَرْتَ محظوراً وأَشْرَكْتَ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في ذلك الحوار. لكنني أتساءل ـ مثل غيري ـ عن السبب أو الأسباب وراء تعطيل نتائج الحوار الوطني حول تفعيل م.ت.ف وإعادة بنائها بعد إدخال فصائل الحركة الإسلامية فيها. ما قيمة أن ينتهي الحوار الوطني إلى نتائج لا تجد طريقها نحو التنفيذ؟ وأنا أعرف أنك لستَ مسؤولاً عن ذلك التعطيل، وأن ثمة غيرك من لا يروقه أن تتفاعل العلاقات الداخلية الفلسطينية باتجاه الشراكة في مؤسسات العمل الوطني، وباتجاه تصحيح نصاب المرجعية في ذلك العمل الوطني. لكني أعرف أنَّ ما يرتّبه عليك ذلك التعطيل فادحُ الكلفة على هيبتك في الوسط الفلسطيني؛ فأنت، في النهاية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولن يُساءَلَ أحدٌ في المسألة غيرُك. وإنيّ لآمُلُ أن أسمع قريباً بأنك حسمْتَ أَمْرَك، وبحثتَ الموضوع في اللجنة التنفيذية، ودعوتَ المجلس المركزي للانعقاد قصد بحث سُبُل تنفيذ توصيات الحوار الوطني ودعوة المجلس الوطني لعقد دورة الوحدةِ وإعادة البناء.

حركة «فتح»

تَعْلم أكثر مني ـ الأخ «أبا مازن» ـ مقدار ما تعانيه حركة «فتح» من أزمات هذه الأيام، ومقدار ما يعصف بوحدتها التنظيمية واستقرارها السياسيّ والنفسيّ من تناقضات. وتعلم أكثر منّي أن استفحال أوضاع الأزمة الداخلية فيها من مواريث حقبة تاريخية من تطور الحركة، ومن نتائج أعطابٍ تنظيمية وسياسية لم تَجْرِ معالجتُها في حينها. لكنك تعرف جيّداً أن تَرْكَ أمْرِ الأزمةِ كذلك ما عاد ممكناً اليوم إلاّ على حساب وجود «فتح» نفسِه بسبب بلوغ الأزمة تلك طور الانفجار. وهل قليلٌ أن ينزل المسلحون إلى الشوارع ويهاجمون المراكز الانتخابية الفتحاوية ويغلقونها، وأن تنقسم الحركة إلى قائمتين، وأن يُصْنَع القرار الفتحاويّ خارج «اللجنة المركزية» و«المجلس الثوري»، وأن يصبح رموزُها عُرْضةً للتشنيع عليهم؟!

وليس من شكٍّ لديَّ في أنك تَحْمِلُ معاناةِ «فتح» معاناةً شخصيةً مضاعفة.

وليس ذلك لأنك فتحاويٌّ عريق من الرعيل الأوّل فقط، بل لِعِلْمِك ـ وعِلْمِنا جميعاً ـ بأن «فتح» هي العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية في مختلف محطاتها منذ أربعين عاماً، وأن ما يُصيبها إنما يُصيب الحركة الوطنية برمّتها. فمن النافل القول إنها الهيكل العظمي للسلطة وجهازها العصبيّ والحركيّ، وأن أيّ أثرٍ تُحدِثُه التطورات في تماسك «فتح» يرتدُّ بأسوإ العقابيل على مُجمل أوضاع السلطة. ولذلك، اسمَحْ لي أن أقول إن ما تشهده «فتح» ليس مجرَّد تنازُع في الرأي داخليٍّ، وليس مجرَّد منافسة مشروعة على حيازة مواقع القرار فيها بين فَريقيْن أو أكثر، بل هو أكثر من ذلك بكثير: استهداف حركة «فتح» مقدمة لاستهداف العمل الوطني الفلسطيني.

لست أتَّهم ـ هنا ـ فريقاً بعينه في سوء طويته تجاه «فتح» (أي تجاه حركتِه)، لكني أعلم أن رأسَها مطلوب من الإسرائيليين، وأن وحدتَها ومركزيتَها في الحركة الوطنية مستهدَفة من ضمن استهدافٍ إجماليّ للعمل الوطنيّ برمَّته. ولستُ أتحَرَّج من القول إن بعض بني «فتح» من الذاهبين بعيداً في ركوب مطالبات سياسية تنوء بحمْلها الحركة، إنما يهيئون السِّنْدان الفتحاويّ لاستقبال فِعْل المطرقة الخارجية حتى دون أن يَقْصدوا هذا المَقْصِد أو يضعوا أنفسَهم تحت تصرفه. لكن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الحسنة كما قد عَلِمْتَ.

وأشدّ ما يقلقني في هذا الموضوع ـ الأخ «أبا مازن» ـ أنك لم تُبْدِ كبيرَ حِرْصٍ على معالجة الأوضاع المتدهورة في «فتح» بردّ الأمور فيها إلى نصابها، مما قد يحمل على الانطباع بأحدِ أمورٍ ثلاثة: إما أنك لا تقدّر خطورة ما يجري في الفِناء الداخلي لحركة «فتح»، فتكتفي بأن تقضي الأمور بتركها؛ أو أنك لا تملك المقدرة على إدارة الأزمة وامتصاص آثارها السلبية وتوفير تسوية متوازنة لها؛ أو أنك مرتاح إلى ما يجري فيها بحسبانه يعزّز دورَك ومرجعيتك لفريقيْ الصراع فيها. ذلك ما يقوله خصومُك ـ أخي «أبا مازن» ـ أما أنا، فلا أشاطرهم استغفالك أو اتهامك، لأني لست أملك ـ حيال موقفك من الأزمة الفتحاوية ـ سوى أسئلة واستفهامات آمُلُ الحصول على ما يشبعُها من أجوبة سياسية مادية. ودعني أصارحك بأن الجواب الوحيد الذي يُشيع الطمأنينة في نفسي ـ في المستَهَلّ والمبتَدَإ من أيّ إجراء ومعالجة ـ هو ذاك الذي يعيد الأمور في «فتح» إلى نصابها:

الذي يعيد الشرعية الفتحاوية إلى أطرها التنظيمية الشرعية المنتخبة («اللجنة المركزية»، «المجلس الثوري»)، فيضع حدّاً لكل أشكال الانتقاص أو النَّيْل منها، أو التطاول عليها، أو التجاوز لها، على نحو ما نشهده منذ صيف العام ٢٠٠٤ . . .

والذي يعيد سلطة النطق باسم الحركة إلى أمين سرّها الأخ فاروق القدومي، فلا تُنْزَع منه أو تُصادَر تحت أيّ عنوان، أو بذريعة وجوده خارج الوطن المحتل . . .

وكم سيكون دورُك كبيراً وحاسماً لو رفعت غِطاءك عمَّن يتدثرون بشرعيتك للمساس بمقام حركة «فتح» وإشهار الخروج البواح عن أطرها الشرعية. احفظ لنفسك موقع الحياد القياديّ تَرَ كم سيتهاوى المتسلقون أَكْتافَك حين يفقدون ورقة شرعيتك.

السلطة الفلسطينية

لديَّ حساسية شديدة تجاه السلطة الفلسطينية، فأنا ـ كما تعرف ـ ضد «اتفاق أوسلو» والمؤسسات التي أفرزها، وسبق لي أن جادلتُك في أمره طويلاً في لقاءٍ في الرباط قبل عشر سنوات. ومع ذلك، أعترف أن السلطة أصبحت أمراً واقعاً لا سبيل إلى إنكاره نظريّاً حتى وإن كانت شرعيتُها منقوصة وقائمة على اتفاق غير شرعي. ولقد أملت ـ كما أَمَلَ غيري ـ أن تقيم السلطةُ مثالاً للدولة التي يتطلع الشعب الفلسطيني إلى قيامها: إنْ في اقتدارها في إدارة الشؤون اليومية الحياتية للناس، أو في اعتمادها مبدأ الكفاءة والاختصاص بدلاً من الزبونية والاستزلام والمحسوبية، أو في سلوك نهج الشفافية في العمل والإنفاق، أو في التزام مبدإ العدالة القانونية والعدل الاجتماعي وإنصاف ذوي الحقوق في ما يعود إليهم. وكنتُ آمُل أن تحارب السلطةُ الفسادَ وتأخذ الحق العام من الفاسدين والمفسدين، وتضع حدّاً لسلطان الأجهزة الأمنية المطلق فتعيد الأمن إلى أحكام القانون، وأن تحترم نطاق صلاحياتها في مناطق الحكم الذاتي فلا تتطاول على صلاحيات منظمة التحرير.

ويؤسفني أن شيئا ممّا أملناه لم يحصل: استمر أداء السلطة سيِّئاً في إدارة مصالح الناس، وأُبْعِدَ أهلُ الاختصاص والكفاءة وَجِيءَ بذوي القُربى والصِّحاب وأهل المذهب والمَشْرب، وأحِيطَ عمل السلطة بالسرية والغموض إلاّ ما كانت تكشفه تقارير أو تحقيقات، وفُرِضَ تهميشٌ للقضاء أو حجْرٌ على دوره الدستوري، وتُرِكَ الفقراءُ والمحرومون وعوائل الشهداء والأسرى لِقَدَرَهِم، وزاد ثراء أهل الفساد فحشاً على مرأىً ومسمَع من السلطة وأحياناً من «خزائنها» والمساعدات الدولية وقوت البسطاء، وتغوَّل سلطان أجهزة الأمن فعاثتْ في المقاومة والناس فساداً؛ أما منظمة التحرير، فجرى اختطافها سياسيّاً من قبل السلطة وتفويت أملاكها إلى الأخيرة!

وما أغناني عن الحاجة إلى القول إنني لا أحمّلك المسؤولية الكاملة ـ أخي «أبا مازن» ـ في كل هذا الذي حدث، فهي مسؤوليةُ حقبةٍ ونخبة لا مسؤوليتك وحدك. لكنك اليوم رئيساً للسلطة؛ وعليه، يرتفع سهْمُك في المسؤولية أكثر إزاء ما يمكنك

أن تبادر به لوضع حدٍّ لهذا النزيف في صورة السلطة، خاصة وأنك أَحَطْتَ صعودَك إلى هذه السلطة بآمال أَشَعْتَها في الناس من قبيل إقامتها (السلطة) على مقتضى المؤسَّسيّة والشفافية والمحاسبة. ولا أخفيك أني ـ وبعد عامٍ من انتخابك رئيساً لها ـ لست مرتاحاً لبعض ما أراهُ في أدائك:

لستُ مرتاحاً لإمساكك بكل مفاتيح السياسة الفلسطينية وتهميش المؤسسات التي لا يحقّ لرئيس السلطة أن يُسْبغ سلطانه عليها: من الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وأمانة سرّ حركة «فتح» (وهما يعودان إلى الأخ «أبي اللطف» ـ فاروق القدومي)، إلى رئاسة الحكومة التي تعود إلى الأخ «أبي علاء» (أحمد قريع). ولا بأس من أن أذكِّر أن منصب رئيس الوزراء ـ الذي كنتَ أوّل من شَغَلَه في عهد «أبي عمّار» رحمه الله ـ إنما اسْتُحْدِث بالضغط الأمريكيّ لكي ينال من سلطان ياسر عرفات السياسيّ. وحين شَغَلْتَه، لم يكن في وسع رئيس السلطة الشهيد أن ينازعك اختصاصاتك. والآن أسألك: أين الأخ أحمد قريع وأين دورُه، ولماذا لم يَعُد أحدٌ يذكر اسم رئيس الوزراء: الذي اختفى شيئاً فشيئاً لصالح رئيس السلطة؟!...

ولستُ مرتاحاً لإجراءاتك وقراراتك في حقل التمثيل الديبلوماسيّ الفلسطيني في العالم. فلقد أضَعْتَ على قضية فلسطين في العالم ـ وباسم التقاعد أو التداول على المسؤولية ـ فرصة الاستفادةِ من خبرة أفضل الكفاءات من السفراء والممثلين الديبلوماسيين ممّن أقاموا أرفع العلاقات بين البلدان المعتمَدين فيها وبين الثورة والمنظمة والسلطة لفترةٍ من الزمن طويلة... وصعبة؛ ولم تكن البدائل عندك مقنعة! والأنكى والأمَرُّ أن هذا التغيير في السلك الديبلوماسي ـ إذا كان لابدَّ منه ـ لم يأخذ في الحسبان الحاجة إلى حماية التراكم والاستمرارية في مناطق التمثيل الديبلوماسيّ بحيث يقع تعيين من يملكون تعظيم تَرِكَة سابقيهم والإضافة إليها وليس الصَّرْفَ من رصيدها على مواقف قد تنال ممّا تراكَم من مكتسبات!

ثم إنيّ لستُ مرتاحاً لإسباغكَ الشرعية على شخصيات سياسية وأمنية فلسطينية تحوم حول نزاهتها أو موقفها الوطني شبهات كثيرة في الداخل والخارج، ولا لتردُّدك في ممارسة صلاحياتك وسلطاتك في تحجيم نفوذ قوى لا شغل يشغلها سوى حشر نفسها في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالسلطة وإملاء قرارها وإرادتها في شأنها ولتذهب المؤسسات إلى الجحيم. واعذرني ـ أخي «أبا مازن» ـ إن صارحتك بأن شعوراً متكرراً ينتابني بأنك تتساهل مع من ينافسونك دورَك وتَشْتَدّ على من يدعمونك ويقفون معك! ثم اعذرني إن أبْدَيْتُ مخافتي من أنك تضع تحت تصرف الطامعين في خلافتك ـ بعد عمرٍ طويل ـ الأسباب التي تُيَسِّر لهم استعجال أمْرِ ماهُمْ فيه راغبون.

وأخيراً لستُ مرتاحاً لصمتك عن اتفاقات أمنية تجري بين دولة الاحتلال وبعض دول الجوار العربيّ لفلسطين مع عِلْمِك بأنها تدق المسامير في نعش السلطة وتطيح بفكرة الاستقلال الوطني بدولةٍ على حدود الهزيمة.

الأخ «أبو مازن»،

لقد بَشَّرَ من بشَّر بأنك وفَّرت لمأزق السلطة حلاّ ـ حين عَزَلَتْ أمريكا و«إسرائيل» رئيسَها ـ فقُدِّمتَ بوصفك المُخاطَب المرغوب فيه كرئيسٍ للوزراء وكرئيس للسلطة. ولقد كنتُ كَتبتُ منذ نيّف وعامينْ بأن أمريكا و«إسرائيل» لا يريدانك مخاطَباً، وإنما كان منهما ذلك حيلةً لإسقاط سلطة الشهيد «أبي عمار»، وأنهما سرعان ما سيهمّشانك ويعزلانك دون ضجيج. وها أنت ترى ـ أخي ـ أنه بعد عام على انتخابك، لم تسلِّفك «إسرائيل» وأمريكا شيئاً تباهي فلسطينيّا بأنك أنجزْتَه لأبناء شعبك: لا أَفْرَجَتْ عن أسرى ومعتقلين، ولا فكَّتْ حصاراً أو رفعتْ إغلاقاً أو أزالتْ حواجزَ أو أوقفت استيطاناً أو بناءً لجدار الفصل العنصري ولا دون ذلك كلِّه قيمة. أليس معنى ذلك أنَّك لستَ الرجل المرغوب فيه من «إسرائيل» (وأنا سعيدٌ لأنك لستَ ذلك الرجل الذي يبحثون عنه ويهيئون لِقْدَمه)؟ أليس رفض شارون لقاءَكَ دليلاً ثانياً على أنك غير مرحَّبٍ به مثل سلفك الشهيد؟ أليس يعني البحثُ في الوضع الأمني في غزة والحركة على معبر رفح مع مصر لا مع السلطة إسقاطاً للاعتراف بها كسلطة، أو استئنافاً لذلك الإسقاط الذي حصل منذ العام ٢٠٠١؟ ثم أليس في موقف «إسرائيل» وأمريكا من مشاركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعيّ ـ وتَواطُؤِ الاتحاد الأوروبي معهما ـ إعلانٌ بإنهاء السلطة ومؤسساتها؟

إنهم يعزلونَك بالتدريج وبغير ضجيج ويدفعون بغيرك إلى الواجهة رويْداً رويْداً. ولستُ أَتْلُو ـ هنا ـ فِعْلَ الأَسَى لأن السلطة تُنْزَعُ منك بالتقسيط، وإنما لأنَّك أَدْمَنْتَ طويلاً على الاعتقاد بأن الشعب الفلسطيني طوى حقبة الثورة وَوَلَجَ حقبة الدولة! فها أنت ترى أن لا دولةَ (ولا حتى شُبْهَة دولة) ولا يُحْزنون. وإذا كنتَ تسعى ـ ورفاقُك المخلصون ـ إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة على الضفة والقطاع والقدس وعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، فدون ذلك مرحلة أخرى طويلة من النضال الشاق تحتاج الساحة الوطنية الفلسطينية إلى تهيئة النفس لها ولمتطلباتها الجديدة، بما في ذلك تصويب العلاقات الداخلية بين قواها، وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية.

مَنْ أكثرُ اعتدالاً منك يا «أبا مازن»؟ (ثمة «معتدلون» آخرون غيرك، لكنهم

مفرِّطون!) ومع ذلك هل ساقَك الاعتدال إلى ما أردْتَهُ وإلى ما تطلَّعْتَ إلى تحصيله بالمفاوضةِ، وبالمفاوضةِ فقط من دون قرقعةِ سلاح؟ العبرةُ بالخواتم يُقال. ولا أقصد هنا أن أقول لك إن خاتمةَ ما ذهبتَ إليه في السياسةِ من مذهبٍ هي من الفشل والإخفاقِ الذَّريعِ كما قد عَلِمْتَ، وإنما قصدي أن أقول إن العبرةَ تكون بلسعةِ ما نَصِلُ إليه من صدٍّ للرغائب والأماني، واقتدارِنا على اجتنابها مرة أخرى، إذِ المؤمن لا يُلْدَغُ من الجُحْر مرَّتَيْن. ولقد لُدِغْتَ أكثر من مرة يا «أبا مازن» من جُحر «إسرائيل» وأزعومة «السلام» معها ووَهْم استيلاد الدولة من مائدة «مفاوضات» (هل نسيتَ أن شمعون بيريز قال يوماً إن «إسَرائيل» لم تحصل على الضفة والقطاع وغيرها على مائدةِ قِمار؟). وأنا إذْ أتمنى أن تَفِيءَ إلى الحقيقة التي لا حقيقةَ أخرى سواها، وهي أن شعبك مازال ـ حتى إشعارٍ آخرَ ـ في مرحلة التحرُّر الوطني، فلستُ أقول ذلك لأني في زُمرةِ «المتطرفين» المعادين للتسوية، فأنا ـ مثل كثيرين غيري ـ مؤمِنٌ بأن مبدأ السياسةِ هو الممكن. لكني معتقدٌ أن التسويةَ ممتنعةٌ على الإمكان من دون أسنانٍ وأظافر. ليست معادلةً ذهنيةً أو هلوسةً نظريةً هذه التي أردِّد؛ إنها أمّ الدروس والعِبَر في تاريخ الشعوب وحركات التحرر الوطني في العالم.

وبعد،

آمُلُ أن لا تقرأ في رسالتي ـ إنْ قرأْتَها ـ أكثر ممّا أبتغي قولَه. وصدّقني أني ما أردتُ بها أكثر من مصارحةٍ لك في ما عنَّ لي أن أَطْرقه من موضوعاتٍ حسّاسة أحْسَبُ من الواجب عليَّ أن أفاتحكَ في أمرها من موقعي كمواطنٍ عربيّ تَتَلْمَذَ للثورة الفلسطينية ونَما وعْيُه في مناخ قضيتها، ويحاصُره الشعور بالمسؤولية الفكرية والأخلاقية تجاه القضية وما يَعْرِض لها من عوارض. وإنْ كنتَ ممَّن قد يستكثرون عليَّ هذا الحقَّ في المخاطبةِ ـ ولا إِخالُكَ منهم ـ فاعلمْ أني رَفَعْتُ مثل هذا الخطاب المفتوح إلى القائد الشهيد ياسر عرفات قبل سبعة أعوامٍ وأربعةِ أشهرٍ من اليوم، ونُشِر في مجلة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (مجلة «الهدف») ونَقَلَتْه عنها صحف أخرى. ولمّا كان خطابيَ المفتوح للشهيد «أبي عمّار» حادّاً، وناضحاً بمفرداتٍ عنيفة؛ ولمّا أدركتُ أني كنتُ في غنًى عن استعمال بعض تلك المفردات لأنها لا تضيف إلى النصّ شيئاً ذا بال، فقد آثرتُ أن لا أكرِّر ذلك في رسالتي إليك كما لعلَّكَ لاحظت.

الرباط: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

المراجــع العربيــة

كتــب

إبراهيم، محسن. **آفاق العمل الوطني**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤.

بلقزيز، عبد الإله. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي**. الدار البيضاء؛ بيروت: أفريقيا الشرق، ١٩٩٨.

ـــــ. **زمن الانتفاضة**. الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٠.

ـــــ. **العرب وإسرائيل: عن صراعٍ لن ينتهي**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣. (عين)

ـــــ. **المسألة الوطنية الفلسطينية: من الهزيمة إلى الانتفاضة**. الرباط: البيادر للنشر، ١٩٨٩.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. **الوضع في المناطق المحتلة ومهماتنا**. [د. م.]: منشورات الجبهة، [د. ت.].

دوريــة

بلقزيز، عبد الإله. «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والأوضاع الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.